

التقرير السنوي حول تنفيذ خطة
عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة
في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

- ٢٠١٥ -



التقرير السنوي الثالث حول تنفيذ
خطة عمل الاستراتيجية الوطنية
للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

المحللة الرئيسية ومعدّة التقرير:

الدكتورة مرغريت حلو

الاحصاءات:

زينة الروييب

الفريق المطور للبرنامج الالكتروني للاستمارات:

شركة فيوجن سكند Fusionsecond

فريق البحث وجمع المعلومات:

سمر خيري، وغادة خيري، وماري نويل الاسط، وريتا الشمالي

رفع مسؤولية: ان المعلومات المستقاة لاجل اعداد هذا التقرير واردة من المؤسسات الرسمية المعنية كما ومن منظمات المجتمع المدني والدولي والجامعات والنقابات التي ساهمت في ملئ الاستمارات. ان الاحصاءات الواردة في هذا التقرير تعود الى الجهات الصادرة عنها ولا تتحمل مسؤوليتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وصندوق الامم المتحدة للسكان.

تمهيد

يهدف هذا التقرير السنوي الثالث إلى قياس مدى تطبيق الخطة الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦) التابعة للإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١) في سنتها الثالثة أي لعام ٢٠١٥. يأتي هذا التقرير لتتويج العمل التشاركي الذي بدأ بوضع الخطة الوطنية للمرأة في لبنان بالشراكة مع كل من الإدارات الرسمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

يستكمل التقرير الثالث التقريرين السابقين الذين وثقا مدى إنفاذ الخطة الوطنية للمرأة في لبنان في عاميها الأول والثاني أي عام ٢٠١٣ و عام ٢٠١٤. إن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي أعدت هذا التقرير بمساهمة فاعلة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وتعاون على استمرار التجاوب الكثيف للشركاء للإجابة عن الإستثمارات بغية رصد سنوي للتقدم الحاصل في قضايا المرأة في لبنان في كافة الميادين.

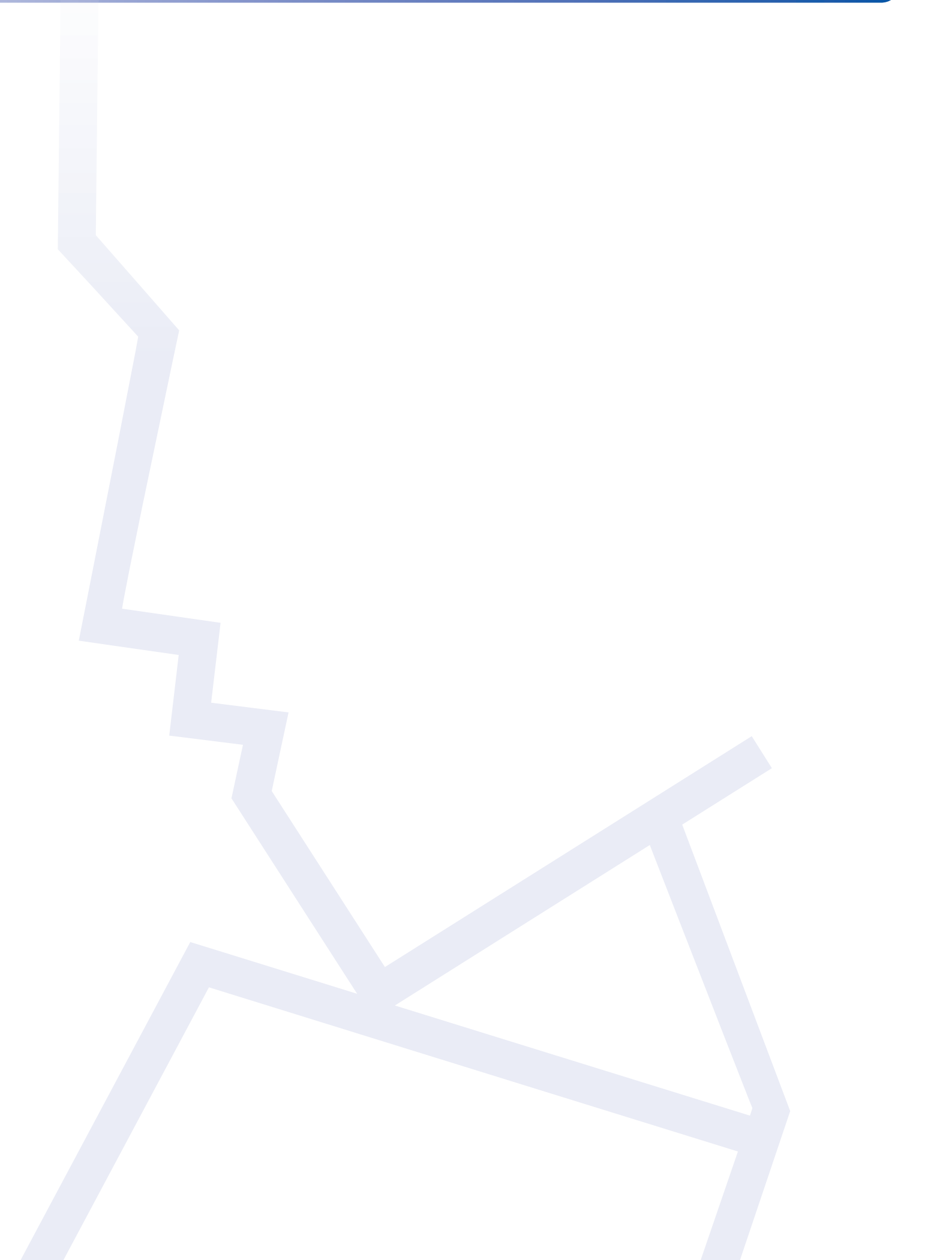
من المهم التنويه بارتفاع عدد المشاركين في التقرير الثالث بالنسبة إلى التقريرين السابقين، حيث ساهمت في رفد المعلومات إعداداً للتقرير الثالث للعام ٢٠١٥، ٧١ منظمة من المجتمع المدني المحلي و٢٤ منظمة ووكالة دولية و١٠ وزارات وإدارات رسمية.

نقدم هذا العمل التشاركي إلى كل من الشركاء في لبنان آمليين أن يساهم في ترشيد السياسات المستقبلية الهادفة إلى تطوير أوضاع النساء في لبنان.

شكراً،

أمين سر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

المحامي فادي كرم



قائمة المحتويات

٥	تمهيد
٧	قائمة المحتويات
١٠	المقدمة
١١	القسم الاول: المنهجية المعتمدة في جمع المعلومات واجراء التقييم
١٤	القسم الثاني: مضمون خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦)
١٥	القسم الثالث: تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية
١٦	١- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي
١٧	أولاً: منظمات المجتمع المدني
٢٢	ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٢٣	ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٢٤	رابعاً: المنظمات الدولية
٢٥	خلاصة المحور
٢٦	٢- المجال التربوي
٢٧	أولاً: منظمات المجتمع المدني
٣٠	ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٣٠	ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٣١	رابعاً: المنظمات الدولية
٣٥	خلاصة المحور
٣٦	٣- مجال الصحة بما في ذلك الصحة الانجابية
٣٧	أولاً: منظمات المجتمع المدني
٤١	ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٤٢	ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٤٢	رابعاً: المنظمات الدولية
٤٥	خلاصة المحور
٤٦	٤- مجال مكافحة الفقر لدى النساء
٤٧	أولاً: منظمات المجتمع المدني
٥٠	ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٥٠	ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٥١	رابعاً: المنظمات الدولية
٥٣	خلاصة المحور
٥٤	٥- المجال الاقتصادي
٥٥	أولاً: منظمات المجتمع المدني
٥٩	ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٥٩	ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٥٩	رابعاً: المنظمات الدولية

٦٣ خلاصة المحور
٦٤	٦-المجال السياسي ومواقع القرار
٦٥ أولاً: منظمات المجتمع المدني
٦٨ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٦٨ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٦٨ رابعاً: المنظمات الدولية
٧١ خلاصة المحور
٧٢	٧- مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة
٧٤ أولاً: منظمات المجتمع المدني
٧٨ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٧٨ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٧٩ رابعاً: المنظمات الدولية
٨١ خلاصة المحور
٨٢	٨- المجال الثقافي والاعلامي
٨٣ أولاً: منظمات المجتمع المدني
٨٥ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٨٥ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٨٥ رابعاً: المنظمات الدولية
٨٧ خلاصة المحور
٨٨	٩- مجال البيئة
٨٩ أولاً: منظمات المجتمع المدني
٩١ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٩١ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٩١ رابعاً: المنظمات الدولية
٩٣ خلاصة المحور
٩٤	١٠- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات
٩٥ أولاً: منظمات المجتمع المدني
٩٧ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٩٧ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
٩٨ رابعاً: المنظمات الدولية
٩٩ خلاصة المحور
١٠٠	١١- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية
١٠١ أولاً: منظمات المجتمع المدني
١٠٣ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
١٠٣ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
١٠٣ رابعاً: المنظمات الدولية
١٠٥ خلاصة المحور
١٠٦	١٢- مجال النوع الاجتماعي
١٠٧ أولاً: منظمات المجتمع المدني
١٠٩ ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
١٠٩ ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة
١٠٩ رابعاً: المنظمات الدولية
١١١ خلاصة المحور
١١٢	القسم الرابع المقترحات والخاتمة

١١٢	على مستوى جمع المعلومات، وادخالها، وفرزها.
١١٣	على مستوى خطة العمل الوطنية.
١١٣	على مستوى الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية.
١١٥	ملحق رقم ١
١١٥	منظمات المجتمع المدني، الجامعات، مراكز الدراسات والنقابات التي شملتها العينة.
١١٦	ملحق رقم ٢
١١٦	الوزارات والمؤسسات العامة التي شملتها العينة.
١١٦	ملحق رقم ٣
١١٦	المنظمات/ الجهات الدولية التي شملتها العينة.

المقدمة

٢٠١٣ و٢٠١٤. وبالتالي، يقسم التقرير الى اربعة اقسام رئيسية. يعرض القسم الاول للمنهجية التي اعتمدت في جمع المعلومات التي تم تحليلها والبناء عليها. واذا لا يمكن اجراء تقييم لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية دون التعريف بمضمونها، يقدم القسم الثاني عرضاً مختصراً لمحتوى خطة العمل الوطنية، التي يشكل مسارها محور هذا التقييم، كما على العوامل الفاعلة في تحديد فرص تنفيذها وتحقيقها لاهدافها. اما القسم الثالث، والذي يشكل محور هذا التقرير، فيقدم عرضاً وتحليلاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من اجابات المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية على استمارات الكترونية ارسلت لهم. وتوخيا للدقة والتفصيل في عرض النتائج، سيتم عرض النتائج العائدة لكل مجال من المجالات الاثنتي عشر تحت عنوان فرعي من القسم الثالث. ويختتم التقرير في القسم الرابع بتقديم عدد من المقترحات للمساهمة في تحسين مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية على مختلف المستويات..

يقدم «التقرير السنوي الثالث حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان للعام ٢٠١٥» تقييماً علمياً لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٦ في عامها الثالث، ومدى مساهمته في تحقيق كل من الاهداف الاستراتيجية الاثنتي عشر التي حددتها «الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١-٢٠٢١». ويأتي هذا التقرير استكمالاً لعملية التقييم الدوري، الداخلي والخارجي، الذي تقوم به الهيئة الوطنية لمختلف جوانب عملها منذ انشائها عام ١٩٩٨، بهدف الاستفادة من التجارب والدروس المستفادة للعمل على تطوير وتفعيل ادائها في القيام بالمهام الموكلة اليها، وخدمة الاهداف التي وجدت لتحقيقها.

يقدم هذا التقرير عرضاً وتحليلاً لما قام به المعنيون بتنفيذ خطة العمل الوطنية من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة واحقاق المساواة الجندرية، والوزارات والمؤسسات العامة، والجهات الداعمة على أنواعها، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ويحدد مدى تطابق أنشطتهم المختلفة خلال العام ٢٠١٥ مع ما نصت عليه خطة العمل الوطنية من تدخلات مطلوبة لتحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان. كذلك يقدم هذا التقرير مقارنة بين عمل المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال السنوات (٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥) بهدف رصد التقدم المحرز، وتحديد اماكن القوة والضعف، والاضاءة على المواضع التي لا زالت بحاجة لتكثيف وتفعيل العمل لانجازها، وتقديم بعض الاقتراحات حول كيفية القيام بهذا.

ويعتمد التقرير الحالي التقسيم ذاته الذي أعتمد في التقريرين السابقين عن العامين

القسم الاول: المنهجية المعتمدة في جمع المعلومات واجراء التقييم

في السنوات السابقة، استنادا الى محورية عملها في تطبيق خطة العمل الوطنية في هذه المرحلة. وقد استجاب منها ٨ وزارات. ويجدر التنويه بالمجهود الذي قامت به كل من وزارتنا الشؤون الاجتماعية والداخلية والبلديات التي، بالاضافة الى الاجابة عن اسئلة الاستمارة، قدمت مشكورة ملحقات مفصلة عن بعض انشطتها في هذا المجال التي ساهمت في اغناء هذا التقرير.

اما بالنسبة الى عينة منظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المرأة، فقد شملت ٧١ منظمة استجابت لطلب تعبئة الاستمارة من أصل ما يفوق المئة منظمة تم توجيه الاستمارة لها ومن ضمنها غالبية المنظمات التي تم انتقاؤها لعينتي العام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على اسس محددة فصلنا في ذكرها والاسباب الموجبة لها في التقريرين السابقين. وبالتالي، ورغم عدم اختيار العينة الحالية استناداً الى الاصول العلمية لاختيار العينة العشوائية التي تضمن صحة التمثيل، الا أنه، وكما يظهر في الجدول رقم ١، تشتمل العينة الحالية على منظمات ناشطة في المحاور الاثنا عشرة الواردة في خطة العمل الوطنية، مما يزيد في احتمالية تمثيلها لواقع عمل المنظمات العاملة على قضايا المرأة.

وقد تم ارسال استمارة المنظمات الدولية الى ٥٠ منظمة دولية، حكومية وغير حكومية، بما فيها المنظمات الاعضاء في مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا الجندر. وقد تم اختيار هذه المنظمات بالعودة الى نتائج التقريرين السابقين الذين ساهما بمعرفة وتحديد المنظمات الناشطة في مجال قضايا المرأة، الى جانب أخذ رأي القيمين على المشروع في الهيئة الوطنية، بحكم معرفتهم بغالبية هذه المنظمات وخبرتهم معها على مدى عقد ونصف. ولقد تم استلام الاجابات من ٢٤ منظمة دولية حكومية وغير حكومية.

قامت الهيئة الوطنية، وبدعم اساسي من صندوق الامم المتحدة للسكان، الذي كان ولا زال شريكها وداعمها الاساسي في القيام بمهامها بحكم كونها الآلية الوطنية لمتابعة شؤون المرأة، بتعيين خبيرة في منهجية استطلاعات الرأي وصياغة الاستمارات لمراجعة تلك التي اعتمدت سابقا وجراء التعديلات اللازمة عليها. فتتمت مراجعة الاستمارات المرسله الى منظمات المجتمع المدني وتلك الخاصة بكل من الوزارات المشمولة بالعينة. بالاضافة الى هذا، تمت صياغة استمارة خاصة بالمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، لتحل مكان الاسئلة التي سبق ان وجهت حصرا الى مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا الجندر UN Gender Working Group. وقامت شركة Fusion Second بتحميل الاستمارات الجديدة على الموقع الالكتروني للهيئة بشكل يسهل على الوزارات والادارات الرسمية والمنظمات المعنية الاجابة عنها.

وتم اعتماد الاستمارات المعدلة عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. وشكلت الاجابات عن هذه الاستمارات المصدر الاساسي للمعلومات حول أنشطة منظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية التي تم الاستناد اليها في كتابة هذا التقرير. وكما في السنوات السابقة، شكّل «التقرير السنوي ٢٠١٥» الصادر عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية المصدر الاساسي للمعلومات حول ما قامت به الهيئة الوطنية من أنشطة خلال العام ٢٠١٥.

١. كيفية اختيار العينة من الوزارات والادارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في مجال المرأة

تم توجيه الاستمارات الالكترونية الى ١٠ وزارات ومؤسسات عامة تم اختيارها، كما

في سياق التحضير لاجراء تقييم علمي وموضوعي لما تمّ انجازه خلال السنة الاولى من تنفيذ خطة العمل الوطنية، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بوضع اثنتا عشر استمارة ترمي كل منها الى جمع معلومات، كمية ونوعية، حول ما قامت به منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة في معرض تطبيقها لكل من خطط العمل الفرعية التي شملتها خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦). كذلك، تمّ وضع استمارة خاصة بكل من الوزارات والادارات الرسمية المعنية بتنفيذ هذه الخطة كل في مجال اختصاصها. وتم استقاء الاسئلة الواردة في كل من هذه الاستمارات من مجموعة المؤشرات المعتمدة في خطة العمل الفرعية الخاصة بكل مجال، وكانت بغالبيتها العظمى اسئلة مغلقة حيث لم يتم اللجوء الى الاسئلة المفتوحة الا عند الضرورة (مثلا تحديد عنوان النشاط، او تسمية الجهة الداعمة للبرامج والانشطة).

بموازاة هذا، كلّفت الهيئة شركة Fusion Second بوضع برنامج معلوماتي الكتروني من خلال منهجية تشاركية مع جهات ذات صلة لتحميل هذه الاستمارات على الموقع الالكتروني للهيئة بشكل يسهل على الوزارات والادارات الرسمية والمنظمات المعنية الاجابة عنها، كما يسهل فرز النتائج لتحليلها لاحقا. ولقد تمّ اطلاق الموقع الالكتروني رسميا في نيسان ٢٠١٤ بحضور ممثلين عن اكثر من ٦٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية ومن المنظمات الدولية، حيث عرض ممثلو الشركة لكيفية استخدام الموقع وبعض الجوانب التقنية واجابوا باسهاب عن اسئلة المشاركين.

وبنتيجة فرز وتحليل نتائج الاستمارات التي وردت من منظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات العامة، ظهرت بعض اماكن الضعف أو التعقيد في صياغة الاسئلة مما انعكس صعوبة واجهتها منظمات المجتمع المدني خاصة في الاجابة عن الاسئلة الموجهة اليها، وتأخيراً في الاجابة. لذا،

المجال	عدد المنظمات للعام ٢٠١٣	% من عينة عام ٢٠١٣ (٤٠ منظمة)	عدد المنظمات ٢٠١٤	% من إجمالي عينة عام ٢٠١٤ (٦٥ منظمة)	عدد المنظمات للعام ٢٠١٥	% من إجمالي عينة عام ٢٠١٥ (٧١ منظمة)
المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي	١٩	%٤٧.٥	٢٥	%٣٨.٤	٢٣	%٣٢.٣٩
مجال الصحة والصحة الانجابية	٢٠	%٥٠	٢٨	%٤٣	٢٨	%٣٩.٤
المجال الاقتصادي	٢٦	%٦٥	٢٢	%٣٣.٨	٢٢	%٣٠.٩٨
المجال التربوي	٢١	%٥٢.٥	٣١	%٤٧.٦	٤١	%٥٧.٧
المجال السياسي ومواقع القرار	١٢	%٣٠	١٩	%٢٩.٢	٢١	%٢٩.٥٧
قطاع بناء قدرات المؤسسات والجمعيات	٢٠	%٥٠	١٨	%٢٧.٦	٢٩	%٤٠.٨
مجال الثقافة والاعلام	١٨	%٤٥	١٣	%٢٠	١١	%١٥.٤٩
مجال مكافحة الفقر لدى النساء	١٥	%٣٧.٥	٢٠	%٣٠.٧	١٦	%٢٢.٥
مجال مناهضة العنف الموجهة بخاصة ضد الفتاة والمرأة	١٦	%٤٠	٢٥	%٣٨.٤	٢٩	%٤٠.٨
مجال البيئة	٦	%١٥	١٤	%٢١.٥	١٢	%١٦.٩
مجال النوع الاجتماعي	١٥	%٣٧.٥	١٩	%٢٩.٢	٢٤	%٣٣.٨
مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ، والنزاعات المسلحة، والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية	١٢	%٣٠	١٠	%١٥.٣	١٨	%٢٥.٣٥

جدول رقم ا:

مقارنة بين توزع عينة منظمات المجتمع المدني على المجالات التي وردت في خطة العمل الوطنية/ مقارنة عينة العام ٢٠١٤ بعينة العام ٢٠١٥

بالإضافة الى هذا، أظهرت الزيادة في حجم العينة عن العينة السابقة تفهماً أكبر للاهداف الفعلية لتعبئة الاستثمارة من قبل منظمات المجتمع المدني والوزارات. ولقد كان لاطلاق التقرير الاول حول مسار تنفيذ الخطة الوطنية في عامها الاول دوره الفاعل في زيادة هذا التفهم.

رغم هذا التقدم الملموس في تخطي الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات سابقا، الا اننا لا زلنا نواجه صعوبات شبيهة لتلك التي واجهتنا في العامين السابقين لدى تحليل نتائج الاجابات الواردة من بعض الوزارات والتي افتقرت للاجابة عن بعض الاسئلة الاساسية حول نشاط الوزارة في المجال المعني، أو الاجابة عن هذه الاسئلة بالنفي، مما يوحي بتلكوء الوزارات عن القيام ببعض أوجه عملها في هذا المجال. الا أن الاجابات الواردة في استمارات منظمات المجتمع المدني أظهرت صورة مغايرة، خاصة في ما

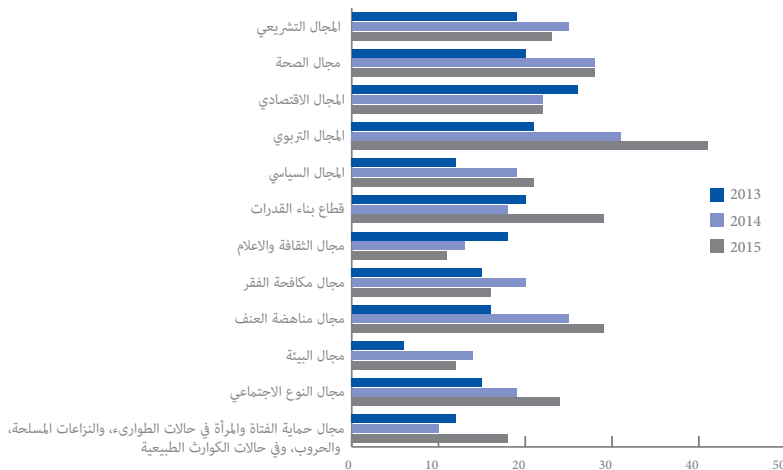
لهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من جهة، وفي تسهيل عملية الاجابة من قبل المستطلعين من جهة اخرى. إذ اظهرت نتائج العام ٢٠١٥ تجاوبا من قبل عدد اكبر من المعنيين مع طلب تعبئة الاستثمارة الذي وجهته الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، انعكس في زيادة حجم العينة بمقدار الضعفين بين ٢٠١٣ و٢٠١٥. كذلك اظهرت عملية جمع المعلومات، والمتابعة الحثيثة من قبل فريق العمل في الهيئة الوطنية لهذه العملية، انخفاض ملموس في عدد الاستفسارات حول كيفية تعبئة الاستثمارة والاسئلة الواردة فيها، وارتفاعا ملموسا في نسبة المنظمات التي اجابت عن الاستثمارة ضمن المهل المحددة.

كذلك كان لاستمرار الهيئة الوطنية في التعاون مع خبيرة في الاحصاء للسنة الثانية على التوالي، وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان، اثره الفاعل في تسهيل عملية فرز وعرض النتائج لتحليلها.

وتتضمن الملاحق ٢٠١ و٣٠ الواردة في نهاية هذا التقرير لائحة باسماء الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي شملتها العينات الثلاث المذكورة اعلاه.

٢. الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات

كان لتعاطي الهيئة الوطنية الايجابي مع الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات لوضع التقرير الاول حول مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية اثره الفاعل في تسهيل عملية جمع معلومات أدق ومن عينات اكبر من مختلف الجهات المعنية. اذ كان لاعادة اعتماد الاستثمارة الالكترونية التي تمّ تعديلها عام ٢٠١٤، وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان، اثره في الحد نسبيا من الاثار السلبية لاستمرار محدودية الامكانيات المادية والادارية



رسم بياني رقم ١:

توزيع عينة منظمات المجتمع المدني على المجالات التي وردت في خطة العمل الوطنية/ مقارنة بين

٢٠١٤ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥

يتعلق بتعاون وتنسيق بعض الوزارات معها، وشراكتها معها في بعض الأنشطة، وحتى تقديم الدعم لها في بعض الأحيان. وأدى هذا التفاوت بالمعلومات الى ضرورة اتخاذ القرار حول ما اذا كان علينا ادراج ما ورد من معلومات من منظمات المجتمع المدني عن عمل الوزارات تحت عنوان «الوزارات والمؤسسات العامة، أو نبقي عليها تحت عنوان «منظمات المجتمع المدني» في كل من المجالات ادناه. وبما ان الهدف الاساسي لهذا التقرير هو عرض المعلومات كما وردت من المعنيين بها وعلى مسؤوليتهم، جاء القرار لمصلحة الخيار الثاني اعلاه. وفي ضوء المعرفة بأن تعبئة هذه الاستثمارات قد تم في معظم الحالات من قبل نقاط الارتكاز الجندي في الوزارة أو المؤسسة العامة المعنية، تظهر جلية العقبات التي تعترض قيام هذه النقاط بمهامها، والتي سنشير اليها في خاتمة هذا التقرير.

وتجدر الاشارة اخيرا الى صعوبة واجهتنا لدى فرز وتحليل اجابات منظمات المجتمع المدني لهذا العام، والتي لم تكن ظاهرة بهذا الحجم في الاجابات السابقة. وتتجلى هذه الصعوبة في ادراج عدد لا بأس به من هذه المنظمات مثلا لاسماء منظمات دولية حكومية في الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية او بالوزارات والمؤسسات العامة او بالعكس مما يؤثر في دقة النتائج. لذا نتمنى من القيمين/ات على هذه المنظمات التدقيق في الاجابات عن الاستمارة للتأكد من صحة ودقة الاجابة عن هذه الاسئلة.

القسم الثاني: مضمون خطة العمل الوطنية (٢٠١٣ - ٢٠١٦)

وضعت كل من هذه الخطط الفرعية في جدول تضمّن تحديدا للهدف الاستراتيجي والنتائج المتوقعة، والاهداف العملائية المتفرعة من الهدف الاساسي، والتدخلات اللازمة لتحقيق كل من الاهداف العملائية، ومجموعة المؤشرات التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز في العمل، ومصادر المعلومات حول ما تمّ انجازه، الى جانب تحديد المخاطر والمعوقات التي قد تعترض التنفيذ. كذلك تمّ تحديد مستويات التدخل في كل من خطط العمل الفرعية بأربع هي:

- مستوى السياسات والقوانين والتشريعات
- مستوى الاعلام والتعبئة والتوعية
- مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسسية
- مستوى الدراسات والابحاث

تشمل خطة العمل الوطنية اثنتا عشر خطة عمل فرعية، خُصص كل منها للعمل على تحقيق واحد من الاهداف الاثنتا عشر الواردة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١). وهكذا، أُدرجت خطط العمل الفرعية تحت العناوين التالية:

- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي
- المجال التربوي
- مجال الصحة والصحة الانجابية
- مجال مكافحة الفقر لدى النساء
- المجال الاقتصادي
- المجال السياسي ومواقع القرار
- مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجهة بخاصة ضد الفتاة والمرأة
- مجال الثقافة والاعلام
- مجال البيئة
- قطاع بناء قدرات المؤسسات والجمعيات
- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ، والنزاعات المسلحة، والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية
- مجال النوع الاجتماعي

القسم الثالث: تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية

ممثّل/ممثلة عن الجهات الدولية الداعمة، والوزارات والمؤسسات العامة، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام لعرض الخطة ومناقشة المقترحات التي قدمت بشأنها، ولتبنيها. كما تم تحديد مهلة زمنية جديدة للشركاء الراغبين في التقدم باقتراحات جديدة بعد ورشة العمل هذه. ولقد تمّ أخذ جميع المقترحات والملاحظات التي تقدّم بها مختلف الشركاء بعين الاعتبار وتم تبنيها وادراجها لدى مراجعة خطة العمل الوطنية ٢٠١٧-٢٠١٩. ونستغلّ الفرصة هنا للتقدم بالشكر الجزيل من جميع الشركاء على مساهمتهم الفاعلة في مراجعة هذه الخطة واغنائها بملاحظاتهم ومقترحاتهم الدقيقة والقيّمة، كما نأمل ان يستمر التعاون الوثيق بين جميع الشركاء في تنفيذ هذه الخطة لضمان تمتع النساء في لبنان بحقوقهن كاملة، وتمكينهن من لعب دورهن الفاعل على جميع الصعد، كخطوة اساسية للنهوض بالمجتمع وضمان تحقيق ما نطمح اليه في مجالات التنمية البشرية والتنمية المستدامة وبناء السلام.

ساهم التقريرين السابقين حول مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ في توفير مجموعة من المعطيات المحددة والواضحة Baseline information (والتي لم تكن متوفرة قبل عام ٢٠١٣) التي تتيح المقارنة بين الاوضاع السائدة لدى البدء بعملية تنفيذ خطة العمل الوطنية لتحديد التقدم المحرز ضمن اطارها وبحسب توجهاتها. وكان لاستخدام الاستمارة الالكترونية ذاتها عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ اثره الفاعل في رفع مقدرتنا على المقارنة الدقيقة، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد مكامن القوة والضعف في عمل المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية.

ومع انتهاء مدة السنوات الثلاث المحددة لتنفيذ هذه الخطة، كان لتجربة هذه السنوات، بدءاً من عملية صياغة ووضع خطة العمل الوطنية، ومروراً بعمليات التحضير لجمع المعلومات وفرزها وتحليلها وكتابة التقارير النهائية، فوائدها الجمة في المساهمة في تحديد مكامن القوة والضعف في صياغة خطة العمل الوطنية الاولى. وفي اطار سعيها الدائم لتطوير وترشيد عملها المستقبلي، والاستفادة من الدروس والعبر التي أملتتها تجاربها السابقة، وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بتكليف خيرة في صياغة خطط العمل الاستراتيجية لوضع خطة العمل الوطنية ٢٠١٧-٢٠١٩ لتنفيذ الاهداف الاستراتيجية التي نصّت عليها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١-٢٠٢١. وتم ارسال النسخة الاولى من هذه الخطة الى الشركاء المعنيين مع طلب ابداء الرأي وتقديم الملاحظات والمقترحات. ولقد فاقت نسبة الاستجابة لهذا الطلب، كما دقة ونوعية واهمية الملاحظات والمقترحات جميع التوقعات. وعلى اثر هذا، وايضا بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، نظمت الهيئة الوطنية ورشة عمل شارك فيها ما يقارب مئة



١- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء قدرات بشرية ومؤسسية.

- تدريب الجهاز البشري التابع للمؤسسات المدنية على مضمون القوانين التي يتم استحداثها أو تعديلها والآليات التي تسمح بوضعها موضع التنفيذ.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والأبحاث

- تنقيح النصوص القانونية كافة من كل تمييز ضد النساء (بما فيها قوانين النقابات والهيئات المستقلة...).

فإلى أي مدى تطابق عمل الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل في هذا المجال مع بنودها وتوجيهاتها؟ وهل طرأ أي تقدم خلال العام الثالث من تنفيذ خطة العمل الوطنية؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

١- أظهرت الزيادة في حجم العينة الأساسية تراجعاً في النسبة المئوية لعدد المنظمات الناشطة في المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي من ٤٧,٥% (١٩ من اصل ٤٠ منظمة) إلى ٣٨,٥% (٢٥ منظمة من اصل ٦٥) إلى ٧,٣٣% (٢٣ من اصل ٧١ منظمة).

٢- التفاوت في عدد المنظمات لدى توزيعها على القوانين المختلفة المطلوب تعديلها أو تبنيها وكون معظمها يعمل على أكثر من قانون واحد. وهذا واقع مهم إذ يخفف إلى حد ما من المقاربة المجتزأة لتعديل القوانين، إن من قبل المجتمع المدني أو المشرع اللبناني.

٣- وكما عينة عام ٢٠١٤، أظهرت نتائج عينة ٢٠١٥ وجود منظمات تعمل على تعديل قوانين لم يتم التطرق لها من قبل المنظمات التي شملتها عينة عام ٢٠١٣ كقانون الجنسية، وقانون الانتخاب، وقانون التجارة والافلاس، ونظام موظفي الدولة. ويلفتنا في الجدول رقم ٢ امران:

العقوبات لضمان عدم استثناء الزوج من تبعات الإكراه على الجماع.

- تعديل المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات والتي تحلّ المغتصب من جرمه في حال تزوّج المجني عليها.
- إقرار المواد المقترحة تعديلها في كل من قوانين العمل، والضمان الاجتماعي، والتجارة والافلاس، ونظام موظفي الدولة (المساواة في معاش التقاعد الإرثي)، وإقرار نظام التقاعد لمستخدمي المؤسسات العامة اسوة بموظفي الإدارات العامة.
- مراجعة قوانين وأنظمة مختلف نقابات المهن الحرة وتعديلها بما يزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تحضير أرضية متينة لقانون مدني مساوات بين المرأة والرجل من خلال رفع التحفظات (١٦٥٩) في اتفاقية سيداو.
- اقترح تعديل قانون العمل بحيث يشمل العاملن والعاملات في الخدمة المنزلية والعاملين والعاملات في القطاع الزراعي.
- استحداث مشروع قانون لتجريم التحرش الجنسي في بيئة العمل وفي المجتمع.

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتعبئة والتوعية

- العمل على اعتماد قراءة جديدة لقوانين الأحوال الشخصية من خلال علماء دين منفتحين، ويمكن أن يتم التعاون معهم على هذا المستوى.
- إدخال البعد التشريعي والقانوني في المناهج التربوية.
- اصدار دليل يتضمن تبسيطا لكل من قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، قانون العنف ضد المرأة، قانون التجارة والافلاس.

حددت خطة العمل الوطنية الهدف الاستراتيجي لهذا المحور «بتحقيق المواطنة اللبنانية الكاملة على أساس المساواة التامة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مختلف الميادين». وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، نصت الخطة على عدد من الاهداف الفرعية (العملانية) هي:

- إعطاء الأولوية لمشاريع القوانين التي يتم العمل عليها بهدف إقرارها
- العمل على تعديل مواد بعض القوانين
- العمل على تخطي الموروثات الثقافية والدينية لتحقيق مساواة بين المرأة والرجل.
- تبسيط مضمون القوانين وإصدارها بدليل واضح ومفهوم وتوزيعه على نطاق واسع (وبخاصة قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي وقانون العنف ضد المرأة وقانون التجارة وقانون الأحوال الشخصية).
- بناء قدرات الموارد البشرية لدى الجهات التي تنشط في المجال الحقوقي.
- إجراء دراسات وأبحاث لتطوير مختلف القوانين وتنزيهها من التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

ونصت الخطة على القيام بتدخلات على مستويات اربع هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى

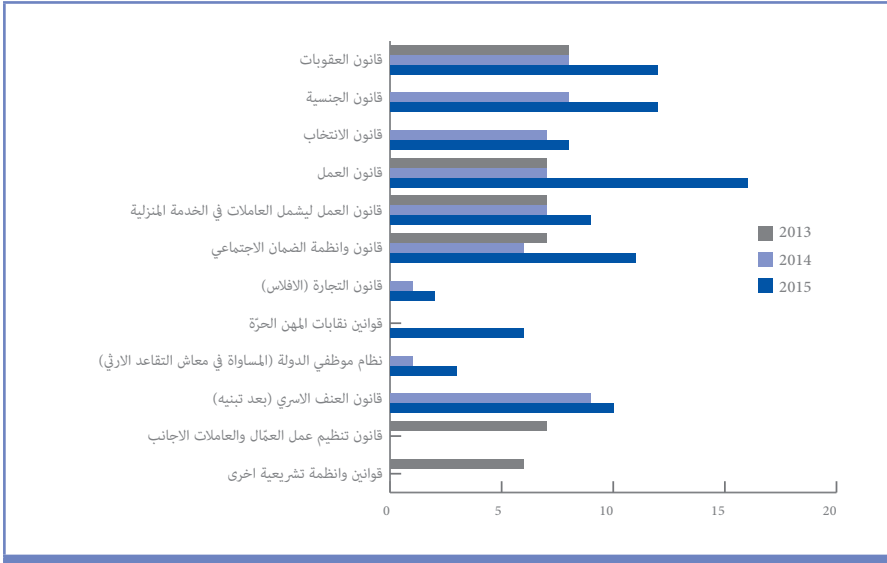
السياسات والقوانين والتشريعات

- إقرار مشروع القانون الرامي الى حماية النساء من العنف الأسري
- تعديل قانون الجنسية بما يكفل الحق الكامل للمرأة في نقل جنسيتها الى أولادها اسوة بالرجل.
- متابعة إقرار مشروع قانون انتخابي (انتخابات تشريعية ومحلية) يعتمد الكوتا النسائية بما لا يقل عن ٣٠% من المقاعد كحد أدنى.
- تعديل المادة ٥٠٣ من قانون

القانون المطلوب تعديله	عدد المنظمات			النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال التشريعات		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣ (١٩ منظمة)	٢٠١٤ (٢٥ منظمة)	٢٠١٥ (٢٣ منظمة)
قانون العقوبات	٨	٨	١٢	٤٢,١٠	٣٢	٥٢,٢
قانون الجنسية	-	٨	١٢	-	٢٨	٥٢,٢
قانون الانتخاب	-	٧	٨	-	٢٨	٣٤,٨
قانون العمل	٧	٧	١٦	٣٦,٨٤	٢٨	٦٩,٦
قانون العمل ليشمل العاملات في الخدمة المنزلية	٧	٧	٩	٣٦,٨٤	٢٨	٣٩,١
قانون وانظمة الضمان الاجتماعي	٧	٦	١١	٣٦,٨٤	٢٤	٤٧,٨
قانون التجارة (الافلاس)	-	١	٢	-	٤	٨,٧
قوانين نقابات المهن الحرّة	-	-	٦	-	صفر	٢٦,١
نظام موظفي الدولة (المساواة في معاش التقاعد الارثي)	-	١	٣	-	٤	١٣
قانون العنف الاسري (بعد تبنيه)	-	٩	١٠	-	٣٦	٤٣,٥
قانون تنظيم عمل العمّال والعاملات الاجانب	٧	-	-	٣٦,٨٤	-	-
قوانين وانظمة تشريعية اخرى	٦	-	-	٣١,٥٧	-	-

جدول رقم ٢:

عدد المنظمات التي تطالب بتعديل القوانين التي تميز ضد المرأة (مقارنة بين الاعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥)



رسم بياني رقم ٢:

عدد المنظمات التي طالبت بتعديل القوانين التي تميز ضد المرأة (مقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥)

اولهما قلة عدد المنظمات الناشطة في مجال المطالبة بتعديل قانون الانتخاب لادماج الكوتا النسائية فيه (٨ منظمات) رغم كونه مطلباً اساسياً وملحاً لضمان زيادة التواجد النسائي في البرلمان اللبناني، خاصة بعد تجديد مجلس النواب لذاته والضجة التي كانت ولا تزال في لبنان حول ضرورة تعديل قانون الانتخاب؛ وثانيهما، عمل ١٠ منظمات على المطالبة بتعديل قانون العنف الاسري بعد تبنيه مما يعكس عدم رضى المجتمع المدني بالقانون الذي لم يضمن حماية المرأة من بعض انواع العنف. بالإضافة الى هذا، وفي حين لم تظهر عينتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وجود منظمات ناشطة في المطالبة بتعديل قوانين نقابات المهن الحرّة، اظهرت عينة العام ٢٠١٥ عمل ٦ منظمات على هذا الموضوع.

٣- كذلك تظهر مقارنة نتائج الاعوام الثلاث وجود تشابه بين نتائج العينة للعام ٢٠١٥ و نتائج عينة العام ٢٠١٤ لجهة القوانين المطلوب تبنيها والتي لم يستقطب عدداً منها اهتمام منظمات المجتمع المدني عام ٢٠١٣. ومن هذه القوانين والتشريعات، نظام التقاعد لمستخدمي المؤسسات العامة اسوة بموظفي الادارات العامة، والمراسيم

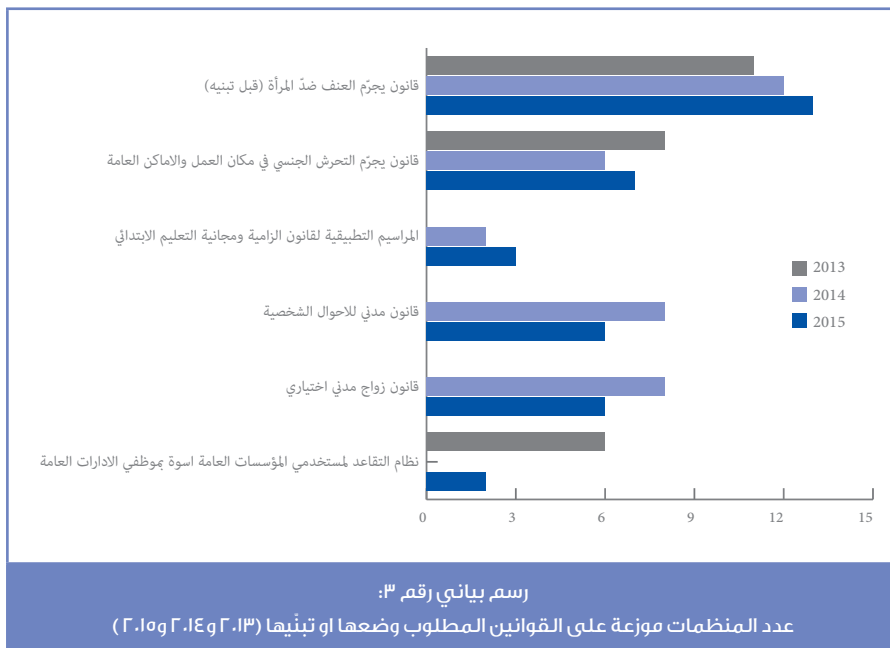
تحتفظ الدولة اللبنانية على المادتين ٩ و١٦ من اتفاقية السيداو من ٦ منظمات عام ٢٠١٤ الى ١١ منظمة عام ٢٠١٥. وقد ركزت ٩ منظمات على المادة ١٦ فقط (المتعلقة بالاحوال الشخصية)، في ما عملت ١٢ منها على المطالبة برفع التحفظات عن المادة ٩ (المتعلقة بالجنسية). ويشير احتساب النسب المئوية لهذه الاعداد من اجمالي عدد المنظمات العاملة في

التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي، وقانون مدني للاحوال الشخصية، وقانون زواج مدني اختياري.

٤- الى جانب هذا العمل على تعديل القوانين المرعية الاجراء، او لتبني قوانين جديدة لاحقاق مساواة المرأة بالرجل في حقوق وواجبات المواطنة، ارتفع عدد المنظمات الناشطة في الدعوة الى رفع

النسبة المئوية من العينة (٢٣ منظمة)	النسبة المئوية من العينة (٢٥ منظمة)	النسبة المئوية من العينة (١٩ منظمة)	عدد المنظمات			القانون المطلوب تبنيه
			٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	
٥٦,٥	٤٨	٥٧,٨٩	١٣	١٢	١١	قانون يجرم العنف ضد المرأة (قبل تبنيه)
٣٠,٤	٢٤	٤٢,١٠	٧	٦	٨	قانون يجرم التحرش الجنسي في مكان العمل والاماكن العامة
٨,٧	صفر	-	٢	صفر	-	نظام التقاعد لمستخدمي المؤسسات العامة اسوة بموظفي الادارات العامة
١٣	٨	-	٣	٢	-	المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي
٢٦,١	٣٢	-	٦	٨	-	قانون مدني للاحوال الشخصية
٢٦,١	٣٢	-	٦	٨	-	قانون زواج مدني اختياري
-	صفر	٣١,٥٧	صفر	٦	٦	غيره

جدول رقم ٣:
عدد المنظمات موزعة على القوانين المطلوب وضعها او تبنيها (٢٠١٥-٢٠١٣)



هذا المجال الى عودة المنظمات الى ايلاء الاهتمام المطلوب لرفع هذه التحفظات بعد ان كان تراجع بصورة ملموسة عام ٢٠١٤ عن العام ٢٠١٣ كما يظهر في الرسم البياني رقم ٤.

اما في ما يتعلق بالانشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني للدفع بمطالبها في مجال تعديل التشريعات النافذة او تبني تشريعات جديدة فتوزعت على مستويين، مستوى صنّاع القرار والمستوى الشعبي. وتظهر المقارنة بين نتائج عينة العام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٥، التي تظهر في الجدول رقم ٥، ارتفاعا ملحوظا في عدد ونسب المنظمات التي استهدفت صنّاع القرار تخطى الضعف في معظم الانشطة. وفي حين لم يشهد عدد المنظمات التي استهدفت القيادات الروحية اي تراجع عن العام ٢٠١٤، شهدت النسب المئوية لهذه الاعداد من اجمالي العينة الناشطة في المجال التشريعي تراجعا عن العام السابق. وكما في العام ٢٠١٤، أظهرت النتائج تنوعا في الاحزاب والقيادات الروحية التي تمت مقاربتها وتمثيلها لشريحة واسعة من اللبنانيين وهذه مقاربة مهمة وخطوة اساسية لضمان فعالية الجهود في هذا المجال.

بالاضافة الى هذا، ارتفع عدد المنظمات التي قامت بتقديم نصوص تعديلية

٢٠١٤ ارتفاعا (من ١٤ الى ٢٠ منظمة) في عدد المنظمات الناشطة في مجال التوعية الشعبية على مضامين القوانين والتشريعات والحاجة الى تعديلها او تبني تشريعات جديدة، كما اظهرت الزيادة في عدد المنظمات الناشطة في العمل على توعية المرأة الى حقوقها التي نصّت عليها القوانين (من ١٨ الى ٢٠ منظمة)، وقيام ١٥ منظمة بانشطة اعلامية واعلانية للمطالبة بتعديل او تبني تشريعات جديدة مقابل ١٢ منظمة عملت على هذا عام ٢٠١٤. وقد شملت الانشطة الاعلامية والاعلانية لقاءات مع وسائل اعلام (١١ منظمة)،

للقوانين النافذة او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها من ٥ منظمات الى ١٤ منظمة، اي ارتفاع بنسبة ٣ اضعاف في النسبة المئوية من حجم العينة الناشطة في المطالبة بتعديل او تبني تشريعات لضمان انهاء التمييز ضد المرأة في القوانين والتشريعات رغم التراجع في حجم هذه العينة عن العام ٢٠١٤. وهذا مؤشر جيد لما له من اهمية وفعالية في تسهيل مهمة صانع القرار الداعم لمطالب المنظمات.

اما على المستوى الشعبي، اظهر تحليل نتائج الاستمارات ومقارنتها بنتائج العام

النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال المطالبة برفع التحفظات			النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال التشريع			عدد المنظمات			المواد المطلوب رفع التحفظ عنها
٢٠١٥ (١٦ منظمة)	٢٠١٤ (٧ منظمات)	٢٠١٣ (١٦ منظمة)	٢٠١٥ (٢٣ منظمة)	٢٠١٤ (٢٥ منظمة)	٢٠١٣ (١٩ منظمة)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٧٥	صفر	٦٨,٥	٥٢,٢	صفر	٥٢,٦٣	١٢	صفر	١٠	المادة ٩ (الجنسية)
٥٦,٢	١٤,٢٨	٧٥	٣٩,١	٤	٦٣,١٥	٩	١	١٢	المادة ١٦ (الاحوال الشخصية)
٦٨,٧	٨٥,٧١	٤٣,٧٥	٤٧,٨	٢٤	٣٦,٤٨	١١	٦	٧	المواد ٩ و١٦

جدول رقم ٤:

توزع المنظمات بحسب مواد اتفاقية السيداو التي تطالب برفع تحفظ الدولة اللبنانية عنها

عدد المنظمات للعام ٢٠١٥		عدد المنظمات للعام ٢٠١٤		نوع النشاط
% من العينة النشطة في المجال التشريعي (٢٣)	نعم	% من العينة النشطة في المجال التشريعي (٢٥)	نعم	
٦٩,٥%	١٦	٢٤%	٦	عقد لقاءات مع اعضاء البرلمان
٤٧,٨%	١١	١٦%	٤	عقد لقاءات مع رؤساء كتل نيابية
٣٠,٤%	٧	٤%	١	تقديم شهادة او اكثر امام لجنة/ان نيابية
٦٠,٨%	١٤	٢٠%	٥	تقديم نصوص تعديلية او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها
٧٣,٩%	١٧	٢٤%	٦	عقد لقاءات مع أعضاء في الحكومة
٥٦,٥%	١٣	٢٤%	٦	عقد لقاءات مع قيادات حزبية
٣٠,٤%	٧	٢٤%	٦	عقد لقاءات مع قيادات روحية
٣٤,٧%	٨	٣٢%	٨	عقد جلسات حوارية مع رجال دين بهدف التوصل الى مقارنة منفتحة لقضايا المرأة خاصة في مجال الاحوال الشخصية

جدول رقم ٥:

توزع المنظمات على نوع النشاط الذي استهدف صنّاع القرار بهدف الدفع بمطالبهم المتعلقة بتعديل او تبني تشريعات تضمن حقوق المرأة

عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	
١٠	٩	تنظيم او مشاركة في تظاهرات
١٠	١٠	تنظيم او مشاركة في اعتصامات
١٣	١٠	تنظيم او مشاركة في مسيرات
١٢	١٣	توقيع عرائض
٢٠	١٤	توعية شعبية على مضامين القوانين واهمية التعديلات المطلوبة
٢٠	١٨	توعية المرأة الى حقوقها التي نصّت عليها القوانين
١٥	١٢	انشطة اعلامية او اعلانية للمطالبة بتعديل او تبني قوانين او انظمة او تشريعات

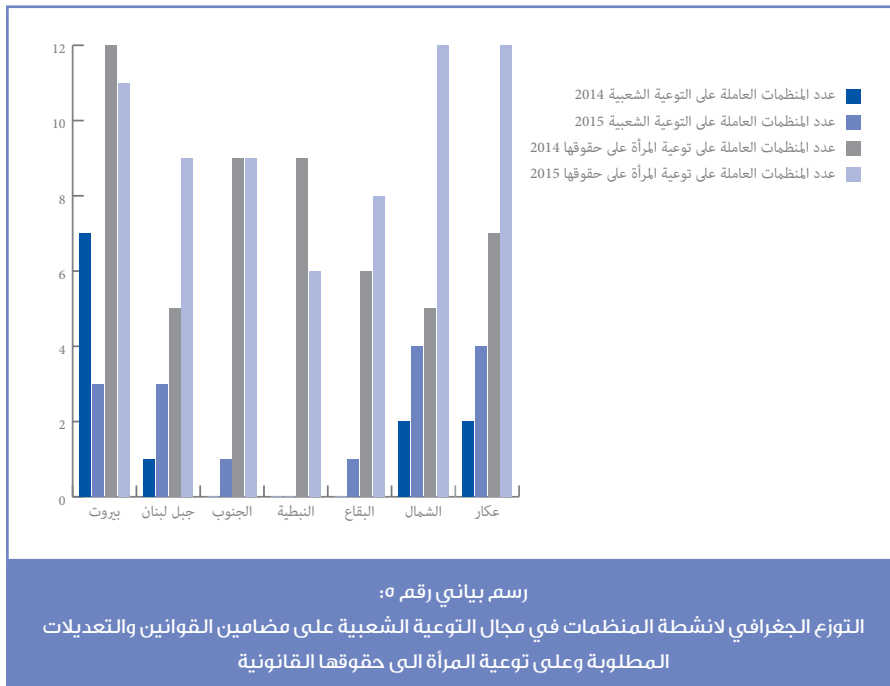
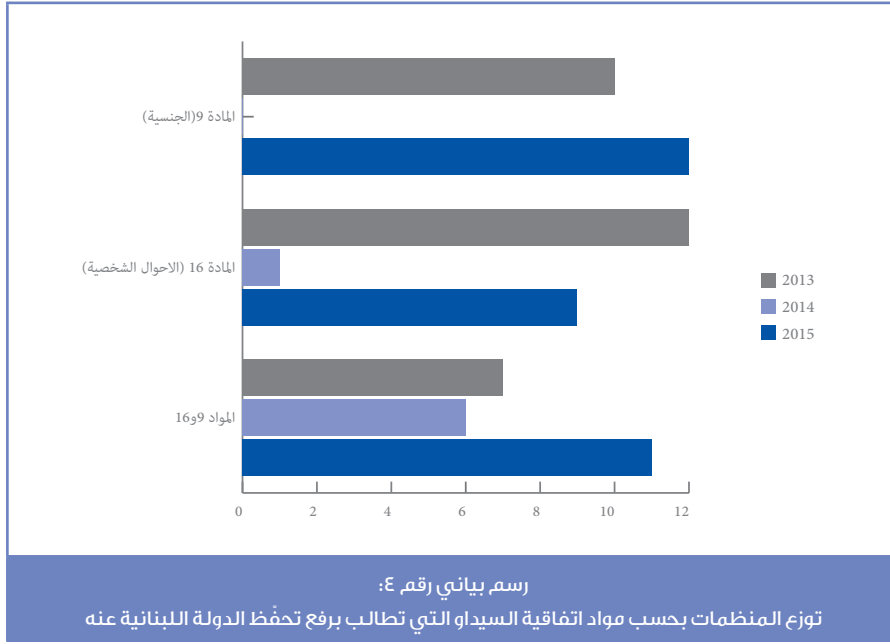
جدول رقم ٦:

توزع المنظمات على انشطة التوعية الشعبية والضغط على صنّاع القرار

والجدير بالذكر ما اظهرته مقارنة نتائج عينات ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ في ما يتعلق بالتوزع الجغرافي لعمل المنظمات في مجال التوعية الشعبية وتوعية المرأة الى حقوقها.

(٦ منظمات). ويظهر الجدول رقم ٦ تنوع الوسائل التي استخدمتها المنظمات في اطار عملها على التوعية الشعبية

عقد مؤتمرات واصدار بيانات صحفية (١٣ منظمة)، اجراء لقاءات حوارية على وسائل الاعلام (١٠ منظمات)، استخدام TV Spots (٦ منظمات)، ولوحات اعلانية



في هذا المجال لا زال يفتقر الى التنسيق والتعاون المطلوبين لتفعيل دور الهيئة والمجتمع المدني على حدّ سواء في تحقيق الاهداف التي نصّت عليها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.

واخيراً، أظهرت النتائج ان ١٦ منظمة استرشدت بخطة العمل الوطنية في تحديد برامجها وانشطتها للعام ٢٠١٥، و٨ منها استرشدت بها بدرجة كبيرة، و٤ بدرجة متوسطة، و٤ استرشدت بها بدرجة جدّ محدودة. وفي حين لم تُجب ٦ منظمات

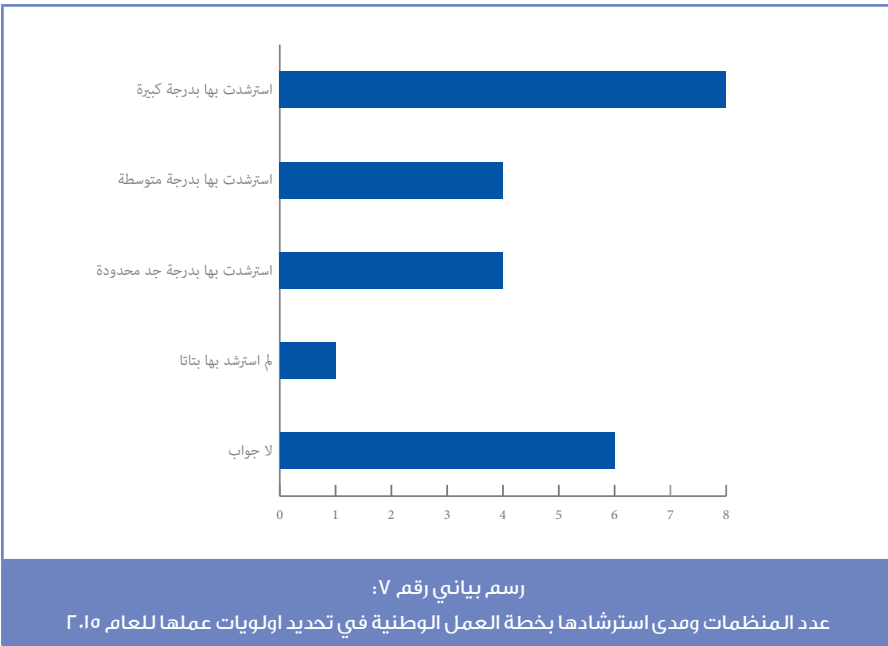
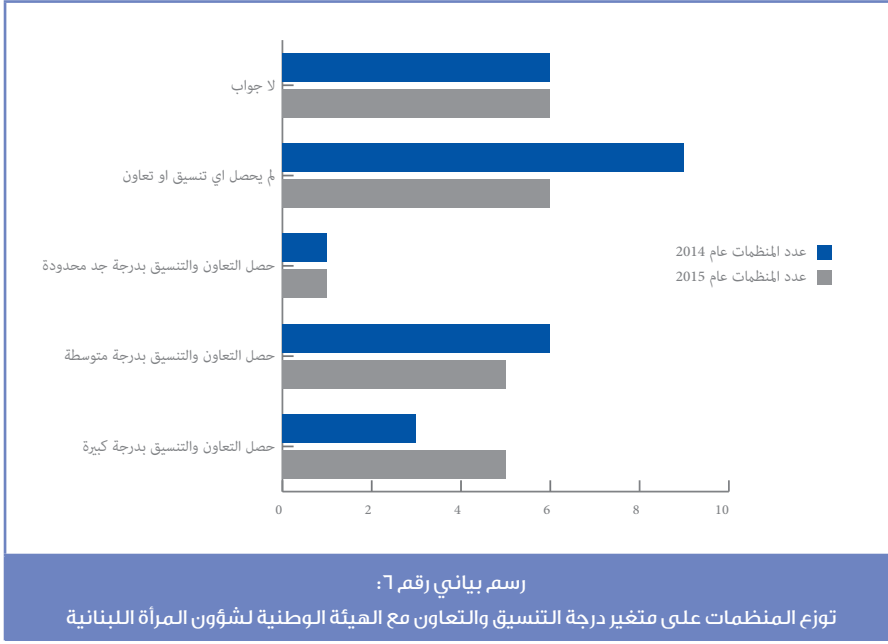
البرلمان والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وبلدية الغازية. ويظهر الرسم البياني رقم ٦ مقارنة بين نتائج العاملين ٢٠١٥ و٢٠١٤ لجهة مدى تنسيق وتعاون المنظمات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وتشير هذه المقارنة الى ارتفاع طفيف في عدد المنظمات التي تنسق مع الهيئة، كما تشير الى استمرار الحاجة الى العمل على بناء هذا التعاون بين الهيئة الوطنية واكبر شريحة ممكنة من منظمات المجتمع المدني. اذ أظهرت النتائج ان ما يقارب ٥٢% من افراد العينة النشطة

إذ انه رغم استمرار بيروت باستقطاب اهتمام معظم المنظمات، شهدت باقي المحافظات اهتماماً من اعداد موازية منها. وهذا مؤشّر مهم خاصة وانه يأتي مطابقاً للتوصيات التي وردت في التقريرين السابقين حول ضرورة ايلاء التوزيع الجغرافي لهذه الانشطة الاهتمام اللازم لضمان شمولية وفعالية جهود التوعية الشعبية وتوعية المرأة الى حقوقها، والتي تشكل خطوات اساسية باتجاه تحقيق اهداف الخطة الوطنية في هذا المجال.

وقد أظهرت مقارنة نتائج عينة ٢٠١٥ بعينة العام ٢٠١٤ ارتفاعاً من ١٤ الى ١٩ منظمة في عدد المنظمات التي شملت الرجال في انشطتها الرامية الى التوعية الشعبية على مضامين القوانين وأهمية التعديلات المطلوبة، ومن ٢ الى ٥ في عدد المنظمات التي اشركت الرجال في انشطتها الرامية الى توعية المرأة الى حقوقها التي نصّت عليها القوانين. كذلك تجدر الاشارة الى ان متوسط عدد المستفيدات والمستفيدين من كل من أنشطة غالبية المنظمات قد فاق ٥٠ شخصاً.

كذلك اظهرت المقارنة ارتفاعاً في عدد المنظمات التي تلقت دعماً لانشطتها من مصادر مختلفة من ١٣ الى ١٧ منظمة. فقد تلقت ٥ منظمات دعماً من منظمات دولية حكومية، و١٤ منظمة من منظمات دولية غير حكومية. كما تلقت ٦ منظمات دعماً من سفارات بعض الدول، وتلقت منظماتان الدعم من بلدية الغازية ولجنة الاسرة في نقابة المحامين، ومنظمة واحدة من القطاع الخاص، وتلقت ٤ منظمات مساعدات من افراد. ولقد تنوّع هذا الدعم ليشمل الدعم المادي والتقني والبشري.

بالاضافة الى هذا، قامت ١٣ منظمة بالتنسيق والتعاون مع منظمات غير حكومية محلية، كذلك نسقت منظماتان مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة واحدة على الاقل مع كل من وزارات العدل والعمل والخارجية والاقتصاد، ومع



عن هذا السؤال، أعلنت منظمة واحدة فقط انها لم تسترشد بالخطة بتاتا.

اما لجهة اجراء الدراسات والابحاث حول حقوق المرأة في القوانين والتشريعات اللبنانية، فقد عملت ٥ منظمات على اعداد واصدار دليل مبسط حول النصوص القانونية التي تهم المرأة. واعلنت ٧ منظمات عن قيامها بابحاث ودراسات حول حقوق المرأة في القوانين والتشريعات اللبنانية، وقامت ٣ منها فقط بنشر الدراسات التي اجرته لتعميم الفائدة منها. وتجدر الاشارة الى انه رغم تضمين الاستمارة، وللسنة الثانية على التوالي سؤالا حول تاريخ ومكان نشر الدراسة، لم تتضمن الاجابات سوى عنوان الدراسة فقط. لذا تنمى على المنظمات التي تقوم بنشر الدراسات والابحاث التي تجربها ان تجيب عن كامل الاسئلة لتسهيل مهمة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في توثيق هذه الدراسات على الموقع الالكتروني المخصص لها، ولتسهيل الوصول اليها من قبل المهتمين بهذه المواضيع.

ثانيا : الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

أظهرت مراجعة التقرير السنوي ٢٠١٥ الصادر عن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان تنسيقا وتكاملا بين عملها وعمل منظمات المجتمع المدني في مجال تنزيه القوانين والتشريعات من التمييز ضد المرأة. فقد تابعت الهيئة الوطنية حملة «وين بعدنا» الهادفة الى تنزيه القوانين من الاحكام التمييزية ذات الاثر الاقتصادي، واطلقت خطة عمل لمتابعة الاصلاحات التشريعية لرفع التمييز ضد المرأة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال اليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار ٢٠١٥. كذلك، تابعت الهيئة الوطنية عمل اللجان النيابية لرصد التعديلات التي تدخلها كل من هذه اللجان الى النص الاساسي الذي عملت الهيئة عليه قبل تقديمه الى البرلمان. وقد باشر فريق عمل الهيئة الوطنية

اللاجئين/ات والدولة المضيفة.

وبسبب جمود النشاط التشريعي في مجلس النواب خلال العام ٢٠١٥، قامت الهيئة الوطنية مع شركائها بتنظيم حملات توعية حول زواج القاصرات في عدد من المراكز التدريبية في عدد من البلديات. كذلك، وفي اطار اهتمامها برفع مستوى الوعي لدى جيل الشباب والشابات بالتمييز ضد المرأة في القوانين المرعية الاجراء، شارك فريق عمل الهيئة في ماراتون جبيل ونشط على مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية حول هذا التمييز.

بجمع معلومات والتحضير لدراسات حول الاعتراف باجازة ابوة، وتجريم التحرش الجنسي في مكان العمل، والوضع القانوني للعاملات/ين في الخدمة المنزلية.

بالاضافة الى هذا تابعت الهيئة مسار قانون تنظيم زواج القاصرات الذي سبق ان تقدمت به الى مجلس النواب، وتعديل قانون الجنسية، وقانون الانتخابات النيابية لضمان ادماج الكوتا النسائية فيه. واعدت الهيئة دراسة قانونية حول «الوضع القانوني للاجئين/ات السوريين/ات في لبنان» ركزت فيها على حقوق وواجبات كل من

الوطني لتوفير الخدمات الشاملة ذات الجودة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

وتعمل الوزارة أيضا على وضع آلية عمل تطبيقية ومدونة السلوك الاخلاقية حول كيفية تعاطي الكادر الطبي مع النساء الناجيات من العنف

وزارة الداخلية والبلديات

عملت وزارة الداخلية والبلديات خلال العام ٢٠١٥ على حث المعنيين وصنّاع القرار على وضع قانون انتخابي حديث وتضمينه النص على كوتا نسائية لا تقل عن ٣٠٪ و على تبني قانون مدني للاحوال الشخصية. وقامت الوزارة بحملات وطنية لتشجيع المرأة على الترشح في الانتخابات المحلية..

المركز التربوي للبحوث والانماء

استمر المركز، عبر الدراسات والابحاث التي يجريها بتقديم الدعم لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي لتسريع عملية وضع المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي. كذلك، عمل المركز خلال العام ٢٠١٥ على ادخال البعد التشريعي والقانوني في المناهج التربوية، ونسق وتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومع صندوق الامم المتحدة للسكان والاونسكو للعمل على ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه.

العمل . وتستمر الوزارة بالاشراف على تقيّد المؤسسات بتطبيق بنود القانون ٢٢٠ الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة لجهة عدم التمييز ضدهم في مجال العمل. لكن لا زال عمل وزارة العمل مفتقرا ايلاء الاهتمام اللازم

- لوضع كتيّب يبسط القوانين التي تعني المرأة وبخاصة قانوني العمل والضمان الاجتماعي
- لحث النقابات على مراجعة قوانينها وانظمتها وتعديلها لازالة جميع اشكال التمييز ضدّ المرأة
- لاجراء دراسات احصائية حول حاجات سوق العمل والتركيز على المهن التي يمكن للمرأة امتنانها والعمل بالتعاون مع مجالس العمل التحكيمية على توزيع الشكاوى العائدة لخلافات ومشاكل العمل على متغير الجندر لما لهذا من اهمية في سنّ التشريعات والقوانين والتنظيمات.

وزارة الشؤون الاجتماعية

اعادت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال العام ٢٠١٥ اطلاق اجتماعات مجموعة العمل التقنية الوطنية الخاصة بالحد من العنف ضد المرأة التي تبنت خطة تقضي بالعمل على محاور اربعة منها:

- وضع معايير وخصائص ادوار الاختصاصي/ة في العمل الاجتماعي في مجال ادارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي
- العمل على تطوير نظام الاحالة

واخيراً، تابعت الهيئة سعيها لدى المصارف البنانية من أجل توسيع شبكة المصارف التي توفر امكانية فتح حساب ائتماني للمرأة البنانية فيها.

وفي عملها على تنزيه القوانين من المييز ضد المرأة، تلقت الهيئة الوطنية الدعم على انواعه من منظمة الامم المتحدة للسكان. كذلك نسقت وتعاونت مع عدد من الوزارات، وبخاصة مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال.

ثالثاً : الوزارات والمؤسسات العامة

لم تظهر نتائج الاستثمارات التي تمّت الاجابة عنها من قبل الوزارات اي نشاط لغالبيتها في مجال العمل على ضمان تبني التشريعات والقوانين والتنظيمات التي تقع ضمن اطار عملها بهدف تكريس المساواة بين المرأة والرجل. اربع منها فقط قامت بنشاط محدود في هذا المجال وهي:

وزارة العمل

استمرت وزارة العمل على حثّ المعنيين وصنّاع القرار على تعديل قانون العمل بحيث يشمل العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية وفي القطاع الزراعي، وعلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي لاحقاق المساواة بين المرأة والرجل. كذلك، عملت الوزارة عام ٢٠١٥ على اعداد مشروع قانون يجرم التحرش الجنسي في اماكن

البرلمان اللبناني

وزارة الاقتصاد

وزارة الخارجية

وزارة العدل

وزارة العمل

وزارة الشؤون الاجتماعية

جدول رقم ٧:

لائحة باسماء الوزارات والمؤسسات العامة التي نسقت وتعاونت معها منظمات المجتمع المدني عام ٢٠١٥

رابعاً: المنظمات الدولية

اعلن عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي شملتها العينة عن قيامها ببرامج وانشطة بالتعاون مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في عملها على تعديل القوانين النافذة وتحضير النصوص للتعديلات او النصوص المطلوبة للقوانين الجديدة بهدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجالات مختلفة. وهذه المنظمات هي:

مفوضية شؤون اللاجئين

تعاونت مفوضية شؤون اللاجئين مع الحكومة اللبنانية وعدد من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية في مجال التشريعات والسياسات الهادفة الى محاربة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم خدمات الاستجابة وتمكين المرأة عبر برامج التدريب المهني والمهارات الحياتية. واستهدف هذا التعاون جميع النساء اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة ، وقدم الدعم التقني والمادي واستفاد منه ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ امرأة سنوياً.

منظمة الصحة العالمية

عملت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة على وضع دليل لمعالجة الحوامل المصابات بمرض نقص المناعة وعلى المبادرة المتعلقة بتأمين الرعاية الصحية للام والطفل.

منظمة الاسكوا

في اطار عملها الاقليمي قامت المنظمة باجراء دراسات عديدة شملت لبنان ومنها «المساواة الجندرية واوزاع النساء في العالم العربي (بيجين+٢٠)» و «زواج القاصرات في اطرها الانساني» و «وصول النساء والفتيات الى العدالة في العالم العربي: بين ابرام وتطبيق الاتفاقات الدولية» والتي شددت على المعوقات القانونية والهيكلية التي تعرقل تحقيق الاهداف المرجوة في هذه المجالات.

منظمة اوكسفام

نفذت المنظمة برنامجها المتعلق بوصول النساء الى العدالة في مناطق جبل لبنان وطرابلس وبالتعاون مع JWF AND

LECORVAW، وبلغ عدد النساء اللواتي استفدن مباشرة من هذا المشروع ٤٣٠٢ سيدة. وقدم المشروع الدعم المادي والتقني والبشري.

اما المنظمات الدولية الحكومية او غير الحكومية التي قامت بتقديم الدعم المادي و/أو التقني و/أو البشري لمنظمة او اكثر من المنظمات الناشطة في هذا المجال فتظهر اسماؤها في الجدول رقم ٨.

اسم المنظمات والسفارات الداعمة

مفوضية شؤون اللاجئين

مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية

الاتحاد الاوروبي

المجلس الثقافي البريطاني

الوكالة السويسرية للتنمية

اوكسفام

مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي

منظمة البحث عن ارضية مشتركة

السفارة الزوجية

سفارة لوكسمبورغ

جدول رقم ٨:

لائحة باسماء المنظمات الدولية والسفارات التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

خلاصة المحور

تظهر النتائج اعلاه وجود تطابق بين ما دعت خطة العمل الوطنية للقيام به في هذا المجال، وما قامت به منظمات المجتمع المدني وباقي المعنيين بتنفيذها. كما اظهرت المقارنة بين الاجابات عن الاسئلة المشتركة التي تضمنتها استمارات الاعوام الثلاث (٢٠١٣-٢٠١٥) توزعاً أكثر تساويًا في عمل مختلف المنظمات الناشطة في هذا المجال على مختلف الانشطة والمواضيع المطلوب العمل عليها .

كذلك اظهرت الاجابات ان نسبة كبيرة من المنظمات الناشطة في هذا المجال قد استرشدت بالخطة الوطنية وتعاونت ونسقت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وان بدرجات مختلفة. وبالتالي نأمل ان تحمل نتائج العمل في السنة القادمة زيادة أكبر على هذين الصعيدين.

بالمقابل يلفتنا بعض الثغرات في العمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية والعملائية لهذا المجال. تتجلى اولى هذه الثغرات في استمرار المقاربة المجتزأة لتعديل القوانين والتشريعات والانظمة إن من قبل المجتمع المدني او المشرع اللبناني. مثلاً، يلفتنا اهتمام المجتمع المدني بتعديل المادة ٥٠٣ من قانون العقوبات التي تستثني الاغتصاب الزوجي من جرائم الاغتصاب، (والتي تتناقض مع احكام المادة ٧أ من قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري. في المقابل لا نجد اهتماماً كافياً أو مطالبة فاعلة بإلغاء او تعديل المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات التي تنصّ على أنه «يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محقّ وعلى جانب من الخطورة أنه المجني عليه» والتي يشكّل عدم تعديلها بشكل يحظر استخدامها لتخفيف عقوبة جرائم الشرف، اطاحة بانجاز الغاء المادة ٥٦٢ التي نصت على تخفيف العقوبة لمرتكب هذه الجريمة. كذلك نرى مطالبة من قبل المعنيين بقضايا المرأة بموضوع الكوتا النسائية في قانون الانتخاب دون ايلاء الاهتمام اللازم للمطالبة بباقي الاصلاحات اللازمة لقانون الانتخاب لضمان مساواة الفرص بين المرشحين/ات. لذا نرى من الضروري ان تتوحد جهود كافة المعنيين للمطالبة باصلاح شامل لكل من القوانين التي تميّز ضدّ المرأة وضمان عدم التناقض بين احكامها او الابقاء على مواد تطيح بصورة مباشرة او غير مباشرة بأي انجاز يتحقق. باختصار نرى من الضروري عدم هدر الجهد والوقت والمال على المطالبة بتعديل مواد محددة من هذه القوانين والتشريعات بقدر ما هو مطلوب مراجعة شاملة لها وضمان خلوها من التمييز المعلن او المبطن كما ضمان كونها حساسة جندياً.

اما الثغرة الثانية فتظهر في ضعف ما تمّ انجازه في مجال تنزيه القوانين من التمييز ضدّ المرأة منذ اطلاق الخطة الوطنية. ويكمن سبب هذا الضعف الى حدّ ما في كون التعاون والتنسيق بين المجتمع المدني والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لا يزال دون المرتجى وحائلاً دون تشكيلهم لكتلة ضغط فاعلة قادرة على احقاق التغيير المطلوب. ولكن السبب الاساس يكمن في ضعف الموارد وفي غياب الارادة السياسية الجديدة لاحقاق هذا المطلب بفعل تداخل مجموعة من العوامل السياسية، وبخاصة التعطيل والشلل الذي اصاب مؤسسات الدولة خلال العام ٢٠١٥، والعوامل الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة في عملية صنع القرار.

* القانون رقم ٢٩٣ تاريخ ٢٠١٤ / ٥ / ٧. تنص المادة ٧أ على أنه « من أقدم بقصد إستيفائه الحقوق الزوجية في الجماع أو بسببه على ضرب زوجه أو إبذائه عوقب بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المواد ٥٤٤ الى ٥٥٩ من قانون العقوبات».

٢- المجال التربوي

← التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات

- تدريب الجهاز التعليمي على كيفية إيصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم التعليمية الصفية واللاصفية

← التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والأبحاث

- توفير دراسات إحصائية حول طبيعة المهنة التي يحتاجها سوق العمل والتي يمكن للمرأة امتنانها

فما الذي تمّ القيام به من قبل الشركاء المعنيين والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية؟ وهل شهد العام ٢٠١٥ تقدماً في تنفيذ ما نصّت عليه هذه الخطة؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهر فرز نتائج العينة الاجمالية لمنظمات المجتمع المدني (٧١ منظمة) ان ٤١ منها تعمل في المجال التربوي اي بنسبة ٥٧,٧% مقابل ٤٧,٦٩% من عينة العام ٢٠١٤، و٥٢,٣% من عينة العام ٢٠١٣. وقد اعلنت ١٠ منها انها تعمل في المجال التربوي حصراً، بينما الباقي يعمل في اكثر من مجال. وتوزع عمل المنظمات الناشطة في هذا المجال على جوانب تربوية عدة هي: محو امية النساء الراشدات (١٢ منظمة)، ومحو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات (١٦ منظمة)، والتدريب على المهارات الحياتية (٢١ منظمة)، وتأمين دروس خصوصية لتلامذة محتاجين (١٧ منظمة)، وتأمين دروس خصوصية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة (٧ منظمات)، وأنشطة لاصفية (٢٠ منظمة)، وأنشطة تستهدف اهل التلامذة لتوعيتهم على ضرورة الاستلحاق المدرسي للفتيات والفتيان المتسربين (١٧ منظمة)، وأنشطة لتوجيه وتدريب الفتيات على مهن خارج التنميط القائم على النوع الاجتماعي (١٤ منظمة)، وأنشطة

- والفتيان في مرحلة مبكرة
- تنفيذ حملات توعية للأهل حول ضرورة الاستلحاق المدرسي للفتيات المتسربات
- وضع برامج محو أمية للنساء الراشدات في الأرياف والمدن
- استحداث اختصاصات جديدة متفرعة من الاختصاصات الأخرى (ترويس/ تفريغ الاختصاصات)
- استحداث اختصاصات جامعية في مجال النوع الاجتماعي
- تعديل مضمون مناهج الاختصاصات الأدبية والإنسانية بإضافة مقررات تسمح بتمهينها
- إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في المناهج التربوية الصفية واللاصفية من أجل ترسيخ مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة
- تصميم برامج للتوجيه المهني ولإرشاد الفتيات حول إمكاناتهن غير الخاضعة للتنميط القائم على النوع الاجتماعي
- تضمين المناهج التربوية المبادئ المدرجة في المواثيق الدولية والمتعلقة بحقوق المرأة
- إدماج مفاهيم مناهضة العنف في مناهج التعليم المدرسي والجامعي وفي كليات الإعلام، بهدف التأسيس لتربية لاعنفية والترويج لطرق التواصل اللاعنفي وحل النزاعات
- مواكبة دمج منهج المهارات الحياتية الخاص بالتربية على الصحة الانجابية في مناهج التعليم وتدريب المعلمين على كيفية تطبيقه
- تعزيز مبادئ المواطنة في المناهج المدرسية مع التركيز على مبدأ المساواة والعمل على أمثلة تطبيقية
- تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلبات ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة
- وضع برامج محو أمية للنساء الراشدات في الأرياف والمدن

ينص الهدف الاستراتيجي الموضوع لخطة العمل في المجال التربوي على «تعزيز فرص الفتاة والمرأة في مجالي التربية والتعليم». وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نصّت خطة العمل على مجموعة من الاهداف العملائية هي:

- تفعيل تطبيق الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي؛
- معالجة مشكلة التسرب المدرسي للفتيات؛
- تخفيض نسبة الامية بين الكبار؛
- تمهين الاختصاصات الأدبية والإنسانية واستحداث اختصاصات جديدة؛
- استجابة مضمون المناهج المدرسية والجامعية لمفهوم النوع الاجتماعي؛
- دمج ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة في مختلف انواع التعليم؛
- بناء قدرات الجهاز التعليمي في المدارس الرسمية والخاصة حول مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين المرأة والرجل؛
- تعميق المعرفة بواقع سوق العمل واحتياجاته من اجل استحداث اختصاصات جديدة وتوجيه النساء اليها.

وقد نصّت الخطة على عدد من التدخلات الهادفة الى تحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات ثلاث وهي:

← التدخلات المطلوبة على مستوى

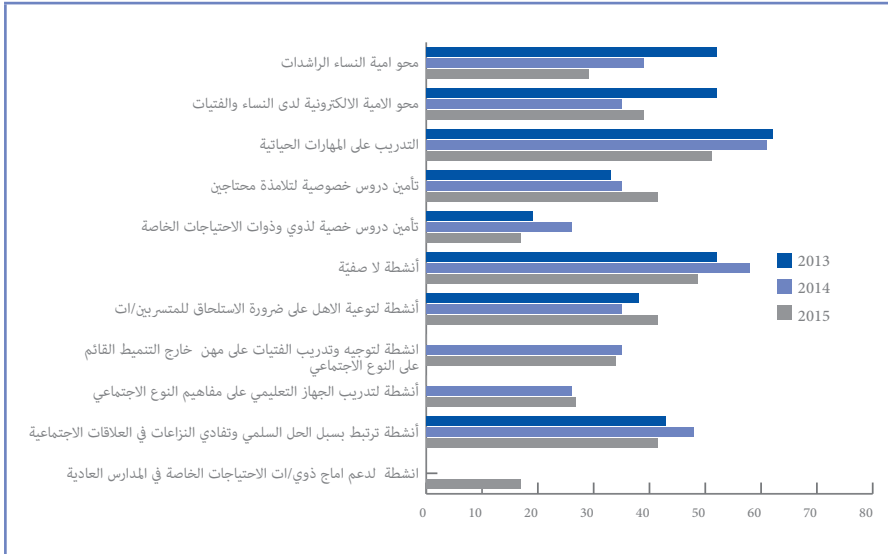
السياسات والقوانين والتشريعات:

- إصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي
- وضع الآليات الهادفة الى ضمان تطبيق قانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي
- وضع برامج استلحاق مدرسي ومهني موجّهة للمتسربات من المدارس تمكّنهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصصهن المهني
- تدريب الأساتذة لاكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات

مكان اقامة الأنشطة	عدد المستفيدين/ات من الانشطة				نوع النشاط	
	أقل من ٢٠	٢١-٤٠	٤١-٦٠	+٦٠ مستفيد		
مدن	ريف					
٨	٦	٤	٢	٢	٥	محو امية النساء الراشداً
١٢	٥	٣	١	٤	٧	محو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات
١٢	١٠	٧	٣	٥	٤	التدريب على المهارات الحياتية
١١	٨	٤	٥	٦	٢	تأمين دروس خصوصية للتلامذة المحتاجين
٣	٢	١	-	٤	٢	تأمين دروس خصوصية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة
١٣	١١	٩	٤	٦	١	انشطة لاصفية
٩	١٢	٧	٢	٣	٢	نشطة تستهدف اهل التلامذة
١٠	٨	٤	٣	٤	٣	انشطة لتوجيه وتدريب الفتيات على مهن خارج التنميط القائم على النوع الاجتماعي
١٢	٩	١٠	٣	٣	٤	انشطة ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات
٧	٥	٤	١	٢	٣	انشطة لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية إيصال مفاهيم النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة في عملهم التربوي

جدول رقم ٩:

عدد المنظمات موزعة على متغيري نوع النشاط وعدد المستفيدين/ات وعلى متغير مكان اقامة الانشطة (٢٠١٥)



رسم بياني رقم ٨:

النسبة المئوية لعدد المنظمات موزعة على متغير نوع النشاط (مقارنة بين عينات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥) ملاحظة: إن السبب وراء غياب الاحصاءات لبعض الانشطة للعام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ هو عدم وجود سؤال حول هذا النشاط في الاستمارات السابقة

لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية إيصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة عبر عملهم التربوي (١١ منظمات)، وأنشطة ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات وتفاذي العنف في العلاقات الاجتماعية (١٧ منظمة)، وأنشطة لدعم ادماج ذوي/ات الحاجات الخاصة في المدارس العادية (٧ منظمات). ورغم اشارة النسب المئوية من عينات السنوات الثلاث الى تراجع في نسب المنظمات العاملة على بعض الأنشطة، نرى انها، في ضوء الارتفاع في حجم العينة الناشطة في المجال التربوي، كما الارتفاع في عدد المنظمات القائمة بكل من الأنشطة، لا زالت النسب تشير، تماماً كما في ٢٠١٣ و ٢٠١٤، الى وجود تطابق بين عمل منظمات المجتمع المدني من جهة، وما نصت عليه خطة العمل الوطنية من أهداف عملانية وأنشطة مطلوب القيام بها في المجال التربوي من جهة أخرى.

بالاضافة الى هذا، يظهر تحليل النتائج أن معظم المنظمات قد استهدفت الاناث والذكور بأنشطتها. ويظهر الجدولين رقم ٩ و ١٠، تماماً كما في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ان عدد المنظمات التي يفوق عدد المستفيدات والمستفيدين من غالبية أنشطتها ٤٠ شخصاً هو اكبر من عدد تلك

ايلاء المناطق الريفية اهتماماً أكبر في هذا المجال.

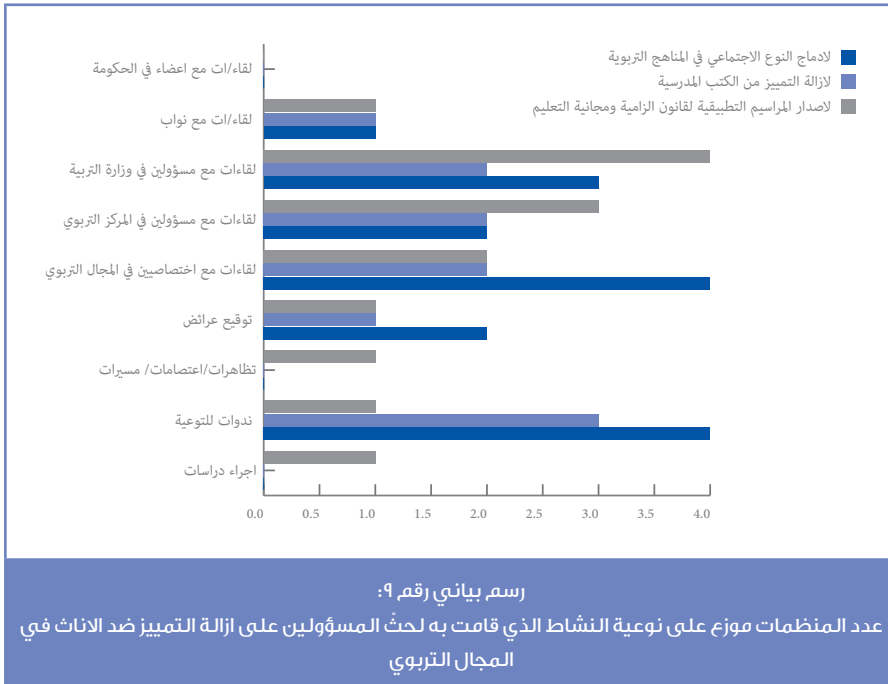
ويظهر الجدول رقم اعلاه استمرار مناطق النبطية وعكار باستقطاب اهتمام عدد جد قليل من المنظمات بالمقارنة مع باقي المحافظات، كما انتفاء هذا الاهتمام بالكامل في ما يتعلق بمحو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات،

التي لا يتجاوز عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٤٠ شخصاً. كذلك تظهر مقارنة النتائج حول عدد المنظمات القائمة بكل من الانشطة موزعة على متغير ريف/مدن، زيادة ملحوظة في عدد المنظمات الناشطة في الريف دون ان يرافقها تراجع مهم في عدد تلك الناشطة في المدن. وتعكس هذه النتائج استجابة للتوصيات الواردة في التقريرين السابقين حول ضرورة

عدد المنظمات موزعة على المحافظات التي أقامت دوراتها فيها							نوع النشاط
بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	عكار	
٥	١	صفر	٣	٦	١	١	محو امية النساء الراشدات
٨	٥	٣	٥	٤	صفر	صفر	محو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات
٩	٧	٦	٥	٧	٤	٢	التدريب على المهارات الحياتية
٥	٥	٢	٢	٧	صفر	٢	تأمين دروس خصوصية للتلامذة المحتاجين
٢	١	١	١	٣	صفر	صفر	تأمين دروس خصوصية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة
٧	٧	٤	٦	١٠	٤	٤	انشطة لاصفية
٥	٦	٦	٤	٨	٤	٥	انشطة تستهدف اهل التلامذة
٧	٤	٤	٢	٧	٢	٤	انشطة لتوجيه وتدريب الفتيات على مهن خارج التنميط القائم على النوع الاجتماعي
٩	٥	٣	٦	١٠	٤	٣	انشطة ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات
							انشطة لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية إيصال مفاهيم النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة في عملهم التربوي
صفر	١	صفر	صفر	٥	١	١	انشطة لدعم ادماج ذوي/ات الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية

جدول رقم ١٠:

المنظمات الناشطة في المجال التربوي موزعة على نوع النشاط والمحافظات التي أقيمت فيها الدورات



رسم بياني رقم ٩:

عدد المنظمات موزع على نوعية النشاط الذي قامت به لحدّ المسؤولين على ازالة التمييز ضد الاناث في المجال التربوي

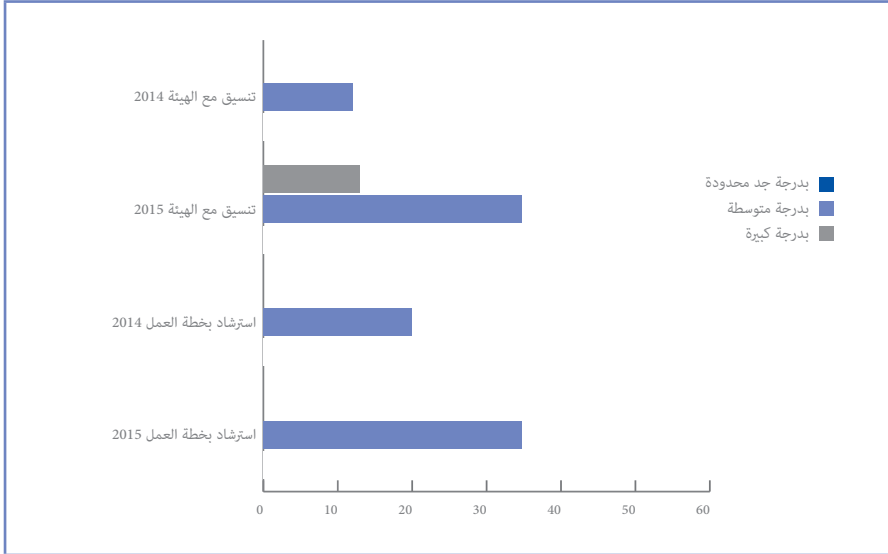
وتأمين دروس خصوصية للتلامذة المحتاجين ولذوي/ات الاحتياجات الخاصة. وهذا امر يجب التنبه له واعطاؤه الاهتمام اللازم في التخطيط المستقبلي لتوزيع الانشطة.

اما على مستوى المطالبة بتحسين الاوضاع التربوية وازالة التمييز ضد المرأة والفتاة في هذا المجال، فقد قامت منظمات المجتمع المدني بانشطة مختلفة لحدّ صنّاع القرار والمعنيين بالشأن التربوي على اصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي(٥ منظمات)، وازالة جميع انواع التمييز ضد المرأة في الكتب المدرسية(٤ منظمات)، كما لادماج النوع الاجتماعي في المناهج التربوية(٨ منظمات). وشملت انشطتها على هذا الصعيد لقاءات مع اعضاء في مجلس النواب ومسؤولين في وزارة التربية ومركز البحوث التربوي واختصاصيين. والافت عدم قيام اي من المنظمات بلقاءات مع اعضاء في الحكومة رغم كون بعض المطالب شأناً حكومياً بحتاً مثل اصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي). وارفقت بعض هذه المنظمات تحركاتها هذه بحملات توعية حول أهمية هذه المواضيع، وتوقيع عرائض. وكما في عام

اعداداً أكبر من المنظمات قد نسقت وتعاونت مع معنيين آخرين بالشأن التربوي. ويعتبر هذا مؤشراً مهماً على جدية العمل على زيادة فعالية الانشطة التي تقوم بها، بالاضافة الى كونه مطلوباً في الخطة الوطنية. فقد بلغ عدد المنظمات التي نسقت وتعاونت مع وزارة التربية والتعليم العالي ١٢ منظمة، و٥ مع وزارة الشؤون الاجتماعية، و منظمة واحدة

٢٠١٤، لجأت منظمة واحدة عام ٢٠١٥ الى سياسات الاحتجاج (تظاهرات، مسيرات واعتصامات) كأداة لزيادة الضغط على المسؤولين لحدّهم على اصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانية التعليم الابتدائي.

كذلك أظهر تحليل النتائج ومقارنتها بنتائج عينات العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ان



رسم بياني رقم ١:

النسب المئوية لعدد المنظمات التي نسقت مع الهيئة الوطنية والتي استرشدت بخطة العمل الوطنية من إجمالي العينة الناشطة في المجال التربوي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ موزعة على درجات التنسيق مع الهيئة والاسترشاد بخطة العمل الوطنية

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

كما سبق وأشرنا أعلاه، أظهر تحليل اجابات منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال التربوي وجود تنسيق وتعاون بينها وبين بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية، كما أظهر أن بعض الوزارات قد قدّمت الدعم لبرامج وانشطة هذه المنظمات. فقد تلقت ٥ منظمات دعماً من وزارات التربية والشؤون الاجتماعية وبلدية برج حمود. بالإضافة الى هذا، نسقت ٧ منظمات مع وزارة التربية والتعليم العالي و٥ مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة واحدة مع كل من وزارة العمل ووزارة الاقتصاد والمكتب الوطني للاستخدام.

في المقابل أظهر تحليل اجابات الوزارات والمؤسسات العامة على الاستمارات اقتصار العمل في الشأن التربوي على وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء ووزارة البيئة.

وزارة التربية والتعليم العالي

اعلنت وزارة التربية والتعليم العالي عام

وأظهرت النتائج تلقي ٢٣ منظمة الدعم للقيام بانشطتها، ١٩ منها تلقت دعماً مادياً، و٨ تلقت دعماً بشرياً، و٨ دعماً تقنياً. وقد تلقت منظمتان الدعم من منظمات دولية حكومية، و١٣ من منظمات دولية غير حكومية، و٥ من وزارات ومؤسسات عامة، و٣ من القطاع الخاص، ١١ من مساهمات فردية.

وأخيراً، وفي حين أعلنت ٩ منظمات عن اجراء دراسات وأبحاث حول مواضيع تتعلق بوضع الاناث على الصعيد التربوي، و٩ منظمات عن اجراء دراسات وأبحاث حول حاجات السوق لمهن يمكن ان تقوم بها المرأة، لم تقدم اي منها معلومات حول عنوان الدراسة او تاريخ ومكان نشرها.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تظهر المراجعة للتقرير السنوي حول عمل وانجازات الهيئة خلال العام ٢٠١٥ غياب اي نشاط مباشر في المجال التربوي، باستثناء المطالبة بالاسراع في وضع المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي.

مع كل من وزارة العمل، ووزارة الاقتصاد والمكتب الوطني للاستخدام، و٤ منظمات مع المركز التربوي للبحوث والانماء. كما ارتفع عدد المنظمات التي نسقت مع بلديات من ٧ منظمات عام ٢٠١٤ الى ١٤ منظمة عام ٢٠١٥. ومع منظمات غير حكومية اخرى من ١٤ منظمة عام ٢٠١٤ الى ٢٢ منظمة عام ٢٠١٥. وفي حين قامت ١٣ منظمة بالتنسيق مع ادارات المدارس عام ٢٠١٤، ارتفع عددها الى ١٨ عام ٢٠١٥، وارتفع عدد تلك التي نسقت مع القطاع الخاص من ٥ منظمات عام ٢٠١٤ الى ١٠ عام ٢٠١٥.

ويلفتنا في الاجابات عن مستوى التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان الزيادة في النسب المئوية لعدد المنظمات التي نسقت وتعاونت معها من إجمالي عيني ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما في مستوى هذا التنسيق، كما يظهر الرسم البياني رقم ١٠. اما لجهة الاعداد المجردة، فلقد اظهرت النتائج ارتفاع عدد المنظمات التي نسقت مع الهيئة الوطنية بدرجة كبيرة من صفر عام ٢٠١٤، الى ٣ منظمات عام ٢٠١٥، وارتفع عدد تلك التي نسقت بدرجة متوسطة من ٣ الى ٨ منظمات، وتلك التي نسقت بدرجة جد محدودة من ٨ الى ١٢ منظمة. ولهذا انعكاسات ايجابية مهمة على عمل اشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية، كما على مقدرتهم على التأثير في عملية صنع القرار.

أما في ما يتعلق بدرجة استرشاد المنظمات الناشطة في المجال التربوي بخطة العمل الوطنية في تحديدها لبرامجها وأنشطتها، فلقد اظهرت النتائج ايضا ارتفاعا في نسب وعدد المنظمات التي استرشدت بخطة العمل الوطنية عام ٢٠١٥ عن العام ٢٠١٤. إذ اعلنت ٨ منظمات عن استرشادها بها بدرجة متوسطة مقابل ٥ منظمات عام ٢٠١٤، و١٢ منظمة استرشدت بها بدرجة محدودة مقابل ٨ منظمات عام ٢٠١٤ بدرجة محدودة. كذلك لم يطرأ تغير ملموس في عدد المنظمات التي أعلنت عدم استرشادها بالخطة بتاتا.

المخصصات المالية الكافية لأي منهما لدمج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه، وإن أياً منهما لا يراعي مفهوم النوع الاجتماعي لدى وضع موازنته. وأخيراً، يلفتنا في هذه الاجابات انه، رغم تعيين نقاط ارتكاز جندي في كل منها، لم تقم اي منهما بعد بتعميم قرار تعيين ومهام وصلاحيات نقطة/نقاط الارتكاز الجندي على مختلف المصالح والدوائر فيها. وهذا عائق مهم يحد من قدرة وفعالية هذه النقاط في القيام بالمهام الموكلة اليها.

وزارة البيئة

تعاونت وزارة البيئة مع المركز التربوي للبحوث والانماء لادراج مواضيع بيئية في المناهج المدرسية، الا انه لم يتم التشديد في المواضيع المدرجة على دور المرأة في الحفاظ على البيئة. كذلك، اصدرت الوزارة كتيبات للاستعمال في المدارس بهدف توعية الطلاب على القضايا البيئية.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهر تحليل الاستثمارات الواردة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، قيام عدد منها بانشطة في المجال التربوي وهي:

منظمة الاونيسكو

نفذت منظمة الاونيسكو مشروع Youth NET-MED في كامل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على مدى ٣ سنوات وبالشراكة مع الاتحاد الاوربي . واستهدف المشروع الباب والشابات بين ١٢ و٢٤ سنة وقدم الدعم المادي والتقني والبشري.

الاجتماعي، ومنهج المهارات الحياتية الخاص بالصحة الانجابية، والمبادئ المدرجة في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، ومبادئ المواطنة والمساواة بين المرأة والرجل في حقوق المواطنة كاملة.

كذلك قام المركز التربوي بوضع برامج استلحاق مدرسي ومهني للمتسربات من المدارس لتمكينهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصصهن المهني، ووضع برامج لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية اصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم الصفية واللاصفية. وتم التعاون في هذا المجال مع وزارة التربية والتعليم العالي، ودار المعلمين، والمسؤولين في مؤسسات التعليم الخاص والمدارس الرسمية. وقام المركز ايضا بدورات تدريب للجهاز التعليمي على الاكتشاف المبكر لل صعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان. وتجاوز عدد المستفيدين/ات من دورات التدريب هذه ٧١ مستفيدة/ة في كل من محافظة بيروت وجبل لبنان والشمال والجنوب. وفي حين تراوح هذا العدد بين ٤١ و٥٠ مستفيدة/ة في النبطية، لم تستفد محافظة البقاع من هذا النشاط.

الى جانب هذا، قام المركز بدراسات لتحديد الحاجات وضمن تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلبات ذوي وذوات الحاجات الخاصة، كما قام بتطوير برامج لاصفية للطلاب والطالبات حول اشكال العنف وبخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي بما فيه التحرش الجنسي وكيفية مقاومته وضرورة التبليغ عنه وقارب عدد هذه الانشطة العشر.

وبلاحظ من اجابات كل من وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء عن اسئلة الاستمارة انه في حين لم يستشد اياً منهما بخطة العمل الوطنية لدى تحديده لاولويات عمله في العام ٢٠١٤، اعلنت وزارة التربية عن استرشادها بهذه الخطة في تحديد اولوياتها للعام ٢٠١٥. وتظهر الاجابات ايضاً عدم توقّر

عن وجود خطة لديها لتسريع عملية وضع واصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية وجانية التعليم الابتدائي، كما اعلنت عن وجود خطة لديها لضمان غياب التمييز ضد المرأة والفتاة داخل الوزارة وفي مؤسسات التعليم الرسمي. كذلك عملت الوزارة على تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلبات ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة. واستلمت الوزارة الدراسات التي اعدّها المركز التربوي للبحوث والانماء والتي توصي بدمج النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية ولقد تبنت كامل التوصيات الواردة في هذه الدراسات وعملت على ادخال البعد التشريعي والقانوني في المناهج المدرسية.

بالاضافة الى هذا، اعلنت الوزارة انها نسقت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في عملها على ادمج النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها، كما اعلنت عن وجود برامج لديها تهدف الى مراجعة الانظمة والممارسات الخاصة بالهيئات الطلابية في المدارس والجامعات لضمان المساواة بين الجنسين.

المركز التربوي للبحوث والانماء

يظهر تحليل اجابات المركز التربوي للبحوث والانماء للعام ٢٠١٥ استمراره في تقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي بهدف تسريع عملية وضع واصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية وجانية التعليم الابتدائي. كما اعدّ عدداً من الدراسات التي توصي بدمج النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية وقدمها الى وزارة التربية والتعليم العالي التي تبنتها بالكامل. وقد شملت التوصيات ضرورة ادمج المواضيع التالية: مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار، اشكال العنف واسبابه وتجلياته وسبل مناهضته وبخاصة العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي، وضع وتطوير أنشطة لاصفية حول العنف القائم على النوع

منظمة الاونروا

تستمر المنظمة، عبر مدارسها (٦٧ مدرسة) المنتشرة في معظم انحاء لبنان في تقديم التعليم الاساسي المجاني ذو الجودة العالية للاجئين/ات الفلسطينيين في لبنان دون اي تمييز على اساس النوع الاجتماعي او القدرات او الوضع الصحي او الوضع الاجتماعي. وبلغ عدد الفتيات المستفيدات ١٩٣٣٣ فتاة (٥٣٪ من اجمالي عدد المستفيدين).

مفوضية شؤون اللاجئين

استمرت المفوضية بتنفيذ مشاريعها السنوية من ضمن برنامج «المهارات الحياتية، التدريب المهني، وفرص التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي» الذي استهدف جميع النساء بما فيهن اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة على كامل الاراضي اللبنانية. وقدمت هذه المشاريع الدعم المادي والتقني والبشري. وفاق عدد المستفيدات من هذا البرنامج ١٠٠,٠٠٠ امرأة سنويا منذ العام ٢٠١٢.

منظمة الاغذية والزراعة

نفذت المنظمة عام ٢٠١٥ تسع مشاريع هدفت الى بناء قدرات المزارعين والمزارعات عبر تدريبهم/ن على مواضيع وتقنيات زراعية مختلفة. وتم تنفيذ هذه المشاريع على الصعيد الوطني بالتعاون مع وزارة الزراعة والمؤسسة اللبنانية للابحاث الزراعية و Codex Alimentarius و Committee ، وقدمت الدعم التقني والبشري.

المجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين

نفذ المجلس عام ٢٠١٥ عدداً من المشاريع التي تضمنت شقاً تربوياً وشملت مناطق

مؤسسة AVSI

نفذت المؤسسة مشروع «التعليم السلمي والشامل» في سبع مناطق لبنانية هي عكار والبترون والمتن والشوف والنبطية ومرجعيون والبقاع الاوسط، الى جانب وزارة الزراعة، بالتعاون مع منظمة بلادي للحوار حول التراث و مؤسسة (Fondazione Minoprio IT). واستهدف هذا المشروع الفتيات والفتيان من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين الراغبين/ات بالالتحاق بدورات تدريب مهنية في الزراعة ليصبحوا عمال/ات من ذوي/ات المهارات. وامن هذا المشروع التدريب والتأهيل للاساتذة والتقنيين في المدارس المهنية وللعاملين في مكتب التعليم والارشاد في وزارة الزراعة. وبلغ عدد المستفيدين من المشروع ٢٥٠ فتى وفتاة من الجنسيتين السورية واللبنانية و ١٠٠ استاذ وتقني لبناني والعمالون/ات في وزارة الزراعة. مدة المشروع سنتان ويقدم الدعم المادي والتقني والبشري.

منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي UNIDO

قامت المنظمة بتنفيذ ثلاثة مشاريع في القطاع التربوي وهي (١) دعم الجماعات المضيفة التي تأثرت بنزوح اللاجئين السوريين (CELEP III Project ، ٢) التمكين الاقتصادي للنساء لتنمية مستدامة وجامعة (ISID Project ، ٣) تطوير وتعزيز الاعمال ((EDIP project). وتم تنفيذ هذه المشاريع في بيروت وجبل لبنان والجنوب والشمال والبقاع بالتعاون مع وزارتي الصناعة والزراعة، واتحاد غرف الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد الغرف العربية، والمركز الاقليمي العربي للتدريب على الاعمال والاستثمار ، (ARCEIT) ومنظمة المجموعة، ومؤسسة التعاون الجامعي Instituto per la Cooperazione (Unversitaria ICU). واستهدف المشروع الاول، ومدته ١٨ شهراً ١٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، و٣ تعاونيات، والمشروع

الشمال والجنوب وشمال ووسط البقاع بالتعاون مع التجمع الديمقراطي للنساء اللبنانيات في البقاع، والجمعية الخيرية للنساء في طرابلس، والمنظمة النسوية في عكار. واستهدفت هذه المشاريع الصبيان والفتيات بين عمر ٦ و ١٧ سنة، والمراهقات، والنساء والرجال الذين يقومون الرعاية للاطفال من الجنسيات اللبنانية والسورية والفلسطينية.

ومن هذه المشاريع «المساعدة الطارئة للاجئين/ات السوريين/ات والجماعات المضيفة» ومشروع «التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في صيدا والجنوب من اللواتي تأثرن بالازمة السورية»، «وغيرها من المشاريع التي سيرد ذكرها في المجالات التي تدرج تحتها في هذا التقرير

اميد ايست AMIDEAST

نفذت الاميد ايست مشروع سيدات الاعمال العرب الذي امتد على مدى سنة وخمسة اشهر واستفاد منه ٢٠ سيدة . كذلك نفذت مشروع مهارات النجاح الذي استهدف النساء المهمشات من كافة انحاء لبنان ونفذ على مدى سنة وخمسة اشهر بالتعاون مع مؤسسة سيتي وشركة بيبسيكو وقدم الدعم التقني.

مجلس التعاون السويسري

نفذ المجلس ثلاث مشاريع ضمن اطار برنامج «العمل اللائق» التي هدفت الى تمكين العاملات في الخدمة المنزلية ورفع قدرتهن في مجال المناصرة. وقد نفذت هذه المشاريع في مناطق مختلفة من لبنان بالتعاون مع حركة مناهضة العنصرية ومؤسسة عامل و FENASOL. وقدمت هذه المشاريع الدعم المادي والتقني ومدتها ٣ سنوات.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)

تدريب وتوعية النساء والفتيات على حقوقهن وتعزيز مهاراتهن في المطالبة بها وحمايتها لاحقاق المساواة بين المرأة والرجل. وغطى المشروع مناطق صور وصيدا ونُفذ بالتعاون مع المؤسسة الانسانية للتنمية و relief واستفاد منه ٣٥ امرأة وامتد على مدى ٣ أشهر وقدم الدعم التقني والبشري.

أما المنظمات الدولية التي قامت بتقديم نوع او اكثر من انواع الدعم لمنظمات المجتمع المدني فهي:

الثاني ، ومدته ٣٠ شهراً ١٩٣١ مؤسسة موجودة او محتملة ووالمشروع الثالث ومدته ٣٦ شهراً ٣٠ مؤسسة. وقدمت هذه المشاريع الدعم التقني.

HILFSWERK AUSTRIA INTERNATIONAL

نفذت المنظمة مشروع «دعم الاطفال السوريين واللبنانيين عبر دعم العودة الى المدرسة والمساعدة في الفروض المدرسية»، وشمل مناطق برج حمود والجناح وزحله وكفرزبد وحلبا وطرابلس وصيدا. وتم تنفيذه بالتعاون الحركة الاجتماعية اللبنانية ، واستهدف الاطفال اللبنانيين والسوريين واستفاد منه ١١٥٠ طفل وطفلة، وقدم الدعم التقني والمادي والبشري ويمتد حتى العام ٢٠١٧.

المنظمات الدولية الداعمة

Austrian Embassy	UNESCO
Norwegian Embassy	UNICEF
Spanish Embassy	UNFPA
American Embassy	UNIFIL(Italian brigade)
German Embassy	Save the Children
French Cultural Center	UNHCR
ADF	UN WOMEN
Presbyterian Church(USA)	NORWAC
WLPF	German Embassy
St. Fatimah Charity Britain	French Cultural Center

جدول رقم ١١:

المنظمات الدولية الداعمة لانشطة منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي.

خلاصة المحور

تشير المعلومات اعلاه، وفي ضوء مقارنتها بنتائج التقريرين السابقين حول مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي، أن الزيادة في حجم عينة منظمات المجتمع المدني قد أظهرت تغطية أشمل من قبل منظمات المجتمع المدني لمجموعة التدخلات التي تنص عليها خطة العمل الوطنية، كما توزعاً جغرافياً أكبر لعمل هذه المنظمات. إلا أن التوزيع الجغرافي هذا لا زال يشير الى ارتفاع في عدد المنظمات الناشطة في المدن على حساب الريف، وفي بعض المحافظات على حساب بعضها الآخر. وفي حين يمكن ردّ سبب هذا التفاوت النسبي الى الاختلاف بين المناطق على متغير الكثافة السكانية، يبقى مطلوباً التأكد من كونه السبب الأساس. ويبقى مطلوباً أيضاً الاسراع في اصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي والبدء بتنفيذه.

كذلك أشارت المعلومات الى استمرار الحاجة الى العمل على الربط بين حاجات سوق العمل من جهة، وضرورة تفعيل مشاركة المرأة فيه من جهة أخرى. ويتم هذا عبر التنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. والهدف هو الاستفادة من الدراسات المتوافرة حول حاجات سوق العمل، و/أو القيام بالدراسات والابحاث اللازمة، والاستناد الى نتائجها في وضع خطط لمراجعة مناهج الاختصاصات المهنية والجامعية، وبخاصة منها الاختصاصات الادبية والانسانية، وتعديل مضمونها، و/أو تفريعها/ترويسها لتمهينها بما يتوافق مع حاجات سوق العمل وزيادة فرص العمل المتوفرة للناث. وعلى هذا الجهد ان ينصب على الخروج من اطار التنميط الجندي لمجال الاختصاص والعمل الذي لا يزال سائداً.

بالاضافة الى هذا، المطلوب من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي الاسراع في وضع المراسيم التطبيقية لقانون الزامية ومجانبة التعليم الابتدائي والآليات اللازمة لتطبيقه، خاصة في ضوء توفر الدراسات والابحاث التي قام بها المركز التربوي للبحوث لدعم عمل الوزارة في هذا الاطار. كذلك المطلوب من مختلف المعنيين العمل على استحداث اختصاصات في مجال النوع الاجتماعي، وبخاصة في الجامعة اللبنانية.

ولضمان دمج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التربوية لا بد من ان يشكّل تمكين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ونقاط الارتكاز الجندي، وتعميم قرار تعيينهم/ن ومهامهم/ن وصلاحياتهم/ن على مختلف المديرات والمصالح والدوائر داخل الوزارة او المؤسسة العامة، كما تعيين اختصاصيين/ات في دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج وجندرة الموازنة، خطوات اساسية نحو تنفيذ خطة العمل الوطنية وتحقيق الأهداف التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان في المجال التربوي وغيره من المجالات.



٣- مجال الصحة بما في
ذلك الصحة الانجابية

في مجال صحة المرأة وصحتها الإنجابية وتطوير مهاراتهم وكفاءتهم في ممارسة أدائهم المهني

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والأبحاث

- إجراء دراسات وأبحاث حول صحة المرأة والفتاة تساهم في زيادة المعرفة بشأن حاجاتها الصحية

فما الذي تمّ القيام به من قبل الشركاء المعنيين والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية؟ وهل شهد العام ٢٠١٥ تقدماً في العمل على تنفيذ هذه الخطة من قبل الاطراف المعنية بها؟

اولا : منظمات المجتمع المدني

لم يظهر تحليل نتائج استمارات عينة منظمات المجتمع المدني للعام ٢٠١٥ (٧١ منظمة)، اي زيادة عن العام ٢٠١٤ في عدد المنظمات الناشطة في مجال الصحة بشكل عام والصحة الانجابية بشكل خاص والتي بلغ عددها ٢٨ منظمة في العام ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي، في مقابل ٢٠ منظمة عام ٢٠١٣. ويشير تحليل الاجابات عن الاسئلة المتعلقة بنوعية الانشطة، ومقارنتها مع نتائج عينة العام ٢٠١٤، الى استمرار تطابقها مع مجموعة التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية، ان على صعيد نوعية الانشطة أو تنوعها، لتغطي مجمل الحاجات في هذا المجال، أو على صعيد الامتداد الجغرافي لعمل منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، رغم التراجع في عدد المنظمات القائمة ببعض الانشطة (رسم بياني رقم ١١).

ففي ما يتعلق بمساهمة منظمات المجتمع المدني في تأهيل/ تجهيز مستوصفات أو مستشفيات حكومية أو مراكز رعاية صحية، يشير التدقيق في توزيع عملها جغرافياً في ضوء التفاوت في الكثافة السكانية بين المحافظات، الى

مختلف الخدمات الصحية المتعلقة بالمرأة في جميع المناطق، لاسيما الريفية والنائية

- خدمات صحية ذات جودة تشمل الفئات الأكثر هشاشة وفقراً وحاجة للعناية، ومنها المسنّات، عاملات الجنس، العاملات الأجنبية، اللاجئات ...
- زيادة العيادات النقالة في المناطق الريفية لتوفير كافة الكشوفات المبكرة حول الأمراض التي تتعرّض لها المرأة، منها على سبيل المثال: Mamography, osteodensitometry, papsmear

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- مواكبة دمج منهج المهارات الحياتية الخاص بالتربية على الصحة الإنجابية في مناهج التعليم في لبنان وتدريب المعلمين على كيفية تطبيقه
- استخدام الإعلام بمختلف أشكاله لرفع الوعي الصحي لدى السكان حول صحة المرأة
- توحيد المفاهيم الصحية حول صحة المرأة بشكل عام وصحتها الإنجابية بشكل خاص، وتعميمها في المجتمعات المحلية ولدى الجمعيات والمؤسسات الوطنية
- تنظيم حملات وطنية للتوعية على بعض الأمراض الشائعة لدى المرأة: سرطان الثدي، ترقق العظام، سرطان عنق الرحم، الإكتئاب...
- توعية على الأمراض النفسية وضرورة معالجتها ومتابعتها من قبل أخصائيين
- تعديل السجل الصحي المعتمد بحيث يتضمّن معلومات خاصة بالصحة الإنجابية للفتاة

التدخلات المطلوبة على مستوى تمكين وبناء قدرات بشرية ومؤسسية

- بناء قدرات العاملين الصحيين

حددت خطة العمل هدفها الاستراتيجي في هذا المجال «بتحقيق المساواة التامة بين الجنسين في فرص الحماية الصحية من خلال توفير الخدمات والرعاية الصحية للفتاة والمرأة بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية». وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نصّت خطة العمل على مجموعة من الاهداف العملائية هي:

- تأمين خدمات رعاية صحية للنساء ذات جودة وفعالية في كل المناطق اللبنانية، لاسيما في الأرياف
- تعزيز سبل الوقاية المتعلقة بالصحة بشكل عام مع التركيز على الصحة النفسية للمرأة والفتاة،
- زيادة المعرفة حول صحة المرأة والفتاة وأهمية فهم حاجاتها الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية وتعميم ذلك في الأسرة والمجتمع
- بناء قدرات العاملين الصحيين في مجال صحة المرأة وصحتها الإنجابية وتطوير مهاراتهم وكفاءتهم في ممارسة أدائهم المهني
- إجراء دراسات وابحاث حول صحة المرأة والفتاة تساهم في زيادة المعرفة بشأن حاجاتها الصحية

وقد نصّت الخطة على عدد من التدخلات الهادفة الى تحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات اربع هي:

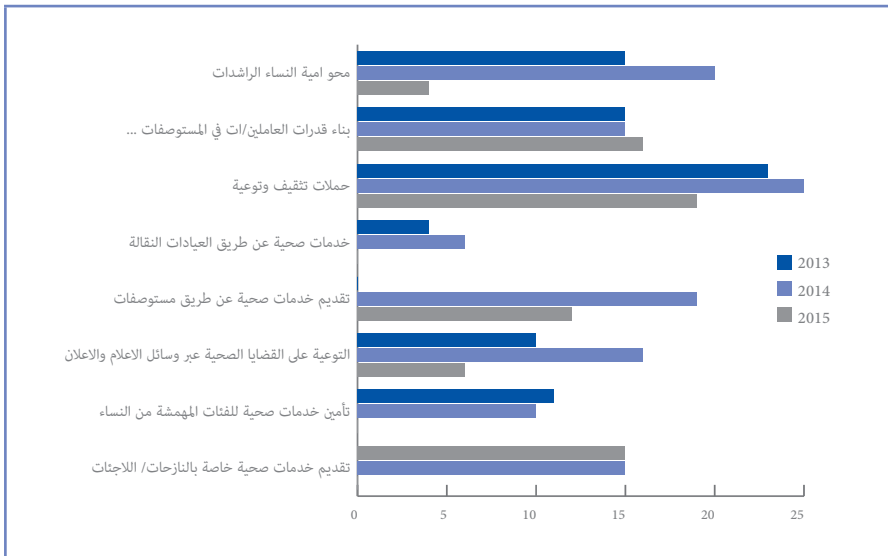
التدخلات المطلوبة على مستوى الخدمات

- تأهيل المستوصفات والمستشفيات الحكومية وتلك القائمة في المناطق الريفية لكي تتماشى مع مختلف حاجات المرأة الصحية (life cycle approach)
- زيادة العيادات النقالة / الاختصاصات لتغطية كافة حاجات المرأة الصحية الخاصة في المناطق النائية: (النفسية، الغذائية، وسائل تنظيم الأسرة وغيرها)
- التشبيك مع مختلف المستوصفات والمراكز الصحية في ما يخص تغطية

نوع النشاط	عدد المنظمات			% من العينة النشطة في المجال ٢٠١٣		
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
تأهيل / تجهيز مستوصفات أو مستشفيات حكومية أو مراكز رعاية صحية	١٥	٢٠	٤	٥٣,٥٧%	٧١,٤%	٢٠%
بناء قدرات العاملين/ات في المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية و/أو مراكز الرعاية الصحية	١٥	١٥	١٦	٥٣,٥٧%	٥٣,٥٧%	٨٠%
حملات تثقيف وتوعية	٢٣	٢٥	١٩	٨٢,١٤%	٨٩,٢٨%	٩٥%
تقديم خدمات صحية عن طريق العيادات النقالة	٤	٦	-	١٤,٢٨%	٢١,٤٢%	-
تقديم خدمات صحية عن طريق مستوصفات (بما فيها مراكز الصحة الأولية ومراكز التنمية الاجتماعية)	٩	١٠	١٢	٣٢,١٤%	٣٥,٧١%	٦٠%
التوعية على القضايا الصحية عبر وسائل الاعلام والاعلان	١٠	١٦	٦	٣٥,٧١%	٥٧,١٤%	٣٠%
تأمين خدمات صحية للفئات المهمشة من النساء	١١	١٠	-	٣٩,٢٨%	٣٥,٧%	-
تقديم خدمات صحية خاصة بالنازحات/ اللاجئات	١٥	١٥	-	٥٣,٥٧%	٥٣,٥٧%	-

جدول رقم ١٢:

توزع المنظمات على نوعية الأنشطة التي تقوم بها (مقارنة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥)



رسم بياني رقم ١١:

توزع المنظمات على نوعية الأنشطة التي تقوم بها (مقارنة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٤)

غياب للفروقات الكبيرة في عدد المنظمات العاملة في كل من المحافظات. إذ جاء التوزيع لعينة العام ٢٠١٥ على الشكل التالي: ٩ منظمات قدّمت هذه الخدمة في محافظة الجنوب، و٧ منظمات في كل من محافظة بيروت، وجبل لبنان، والبقاع، و٦ منظمات في محافظة الشمال، و٥ منظمات في محافظة النبطية، و٤ منظمات في عكار. كذلك، اظهرت النتائج، كما نتائج العام ٢٠١٤، غياب التفاوت الكبير بين عدد المنظمات التي قامت بهذا النشاط في الريف (١٠ منظمات) وتلك التي قامت به في المدن (١٢ منظمات).

وبالنظر الى توزيع منظمات المجتمع المدني على متغير عدد المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية أو مراكز الرعاية الصحية التي استفادت من مساهمة هذه المنظمات في تأهيلها/تجهيزها نجد تفاوتاً في عدد المراكز التي استفادت من هذه الخدمات كما يظهر الجدول رقم ١٣. وقد يكون هذا نتيجة الاختلاف بين المنظمات على صعيد الامكانيات المادية والبشرية والتقنية، كما نتيجة التفاوت في حجم كل من هذه المراكز وحاجاتها.

كذلك، يعكس توزيع المنظمات التي تقوم بأنشطة لبناء قدرات العاملين/ات الصحيين/

ات في مركز او مركزين صحيين، تراوح عدد المراكز التي شملها عمل ٤ منظمات بين ٥ و ١٠ مراكز. ويعكس هذا تراجعاً عن العام ٢٠١٤ في عدد المراكز المستفيدة من هذه الخدمة. كذلك تعكس النتائج تراجعاً في عدد المنظمات التي تجاوز عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٧٠ مستفيدة من ٩ منظمات عام ٢٠١٤ الى ٦ منظمات عام ٢٠١٥، وبلغ عدد المنظمات التي لم يتجاوز عدد المستفيدين/ات من خدماتها ٢٠ مستفيدة/ة ٦ منظمات.

ات في المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية، و/أو مراكز الرعاية الصحية على المحافظات شبه تساوي بين اعداد المنظمات النشطة في الريف (١٢ منظمة) وتلك النشطة في المدن (١١)، كما بين المنظمات النشطة في مختلف المحافظات. فقد قامت ٩ منظمات بهذا النشاط في كل من محافظتي بيروت والبقاع، و٨ منظمات في محافظة الجنوب، و٦ منظمات في جبل لبنان، و٥ منظمات في كل من الشمال وعكار. وفي حين قام عدد من المنظمات بتدريب وبناء قدرات العاملين/

عدد المنظمات	عدد المستوصفات و/أو المستشفيات و/أو مراكز الرعاية الصحية التي تمّ تأهيلها/تجهيزها من قبل المنظمة	عدد المنظمات	عدد المستوصفات و/أو المستشفيات و/أو مراكز الرعاية الصحية التي تمّ تأهيلها/تجهيزها من قبل المنظمة
٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٥
١	١	٣	١
٢	٢	٣	٢
١	٥	١	٤
١	٨	٢	٥
١	١٠	١	٨
١	١٧	١	١٣
		١	٢٠

جدول رقم ١٣:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير عدد المستوصفات و/أو المستشفيات الحكومية أو مراكز الرعاية الصحية التي ساهمت بتأهيلها/تجهيزها

عدد المنظمات			المواضيع الصحية التي شملتها أنشطة التوعية والتثقيف
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٢	١٦	١٢	الصحة العامة
١٦	١٦	١١	صحة المرأة الحامل
١٣	١٥	١٥	الصحة النفسية
٦	١٣	١٠	امراض السرطان والوقاية منها
١٠	١٥	١١	سرطان الثدي
٧	٨	١١	سرطان الرحم
٨	١٠	٩	الامراض المنقولة جنسيا (السيدا/الالتهابات الفطرية الخ...)
٨	١٠	١	ترقق العظام
١٣	١٢	١٤	الصحة الانجابية والجنسية لدى المراهقات
٨	٩	٧	تنظيم الاسرة ووسائل منع الحمل
١١	١٤	-	توعية حول امراض ومواضيع صحية أخرى

جدول رقم ١٤:

عدد منظمات المجتمع المدني موزعة على المواضيع الصحية التي شملتها أنشطة التوعية والتثقيف/ مقارنة بين ٢٠١٥ و٢٠١٤ و٢٠١٣

وعلى صعيد آخر، أظهرت النتائج تراجعاً في عدد المنظمات التي قدّمت خدمات صحية عبر العيادات النقّالة من ٦ منظمات عام ٢٠١٤ إلى ٤ منظمات عام ٢٠١٥، وتراجع عدد تلك التي قدّمت الخدمات عبر المستوصفات، بما فيها مراكز الصحة الأولية ومراكز التنمية الاجتماعية من ١٠ إلى ٩ منظمات. وتوزعت المنظمات التي تقدم خدمات صحية عبر العيادات النقّالة جغرافياً على الشكل التالي: واحدة في محافظة بيروت، وواحدة في محافظة النبطية، ومنظمتان في عكار، و٣ منظمات في محافظة الشمال، و٤ في كل من محافظات البقاع وجبل لبنان

ارتفاع عدد المدارس المهنية التي شملتها أنشطة التوعية من ٣ إلى ٤ منظمات، وتراجع عدد المدارس الرسمية التي شملتها هذه الأنشطة من ٩ إلى ٣ مدارس، وتراجع عدد المدارس الخاصة من ١٠ إلى ٦ مدارس.

بالإضافة إلى هذا، أعلنت ٥ منظمات أنها قامت بإصدار دليل/كتيّب للتوعية على القضايا الصحية. أمّا في ما يتعلق باستخدام وسائل الاعلام والاعلان للتوعية على القضايا الصحية، أعلنت ٦ منظمات أنها استخدمت اللوحات الاعلانية، و٧ البرامج الحوارية، كما قامت ٤ منظمات باستخدام TV SPOTS.

وفي ما يتعلق بأنشطة التوعية والتثقيف على عدد من الامراض والمواضيع الصحية الواردة في الجدول رقم ١٤، أظهرت النتائج ان عدد المنظمات التي تجاوز معدّل عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٧٠ مستفيد/ة قد تراوح بين ٩ و١١ منظمة، وأن المنظمة الواحدة قد عملت خلال العام ٢٠١٥ على التوعية على أكثر من موضوع صحي. وفي حين لم تظهر النتائج أي تراجع في عدد المنظمات الناشطة في الريف (١٨ منظمة)، أظهرت تراجعاً في عدد تلك الناشطة في المدن من ١٦ منظمة عام ٢٠١٤ إلى ١١ منظمة عام ٢٠١٥. وظهرت المقارنة بين النتائج الحالية ونتائج عينة العام ٢٠١٤

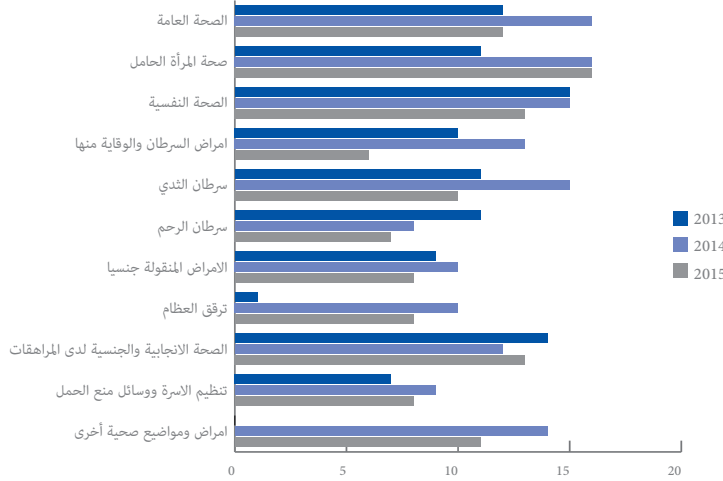
والجنوب. اما المستوصفات التي قدمت المنظمات خدماتها عبرها فقد توزعت على المحافظات كما يلي: محافظة بيروت ١٥ مستوصف، جبل لبنان ٢١، الشمال ٣، البقاع ١١، الجنوب ١١، النبطية ٥، وعكار ١١ مستوصف. ويظهر الجدول رقم ١٥ توزع المنظمات على متغير الخدمات الصحية التي قدمتها عبر العيادات النقالة والمستوصفات

أما بالنسبة للسؤال حول ما إذا كان العاملون/ات في العيادات النقالة والمستوصفات يخضعون للإشراف والتدريب، أعلنت ١٤ منظمة عن قناعتها بأنهم يخضعون للتدريب والإشراف من قبل وزارة الصحة العامة، في حين أعلنت ٨ منظمات عن اعتقادها بخضوع هؤلاء العاملين/ات للتدريب من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

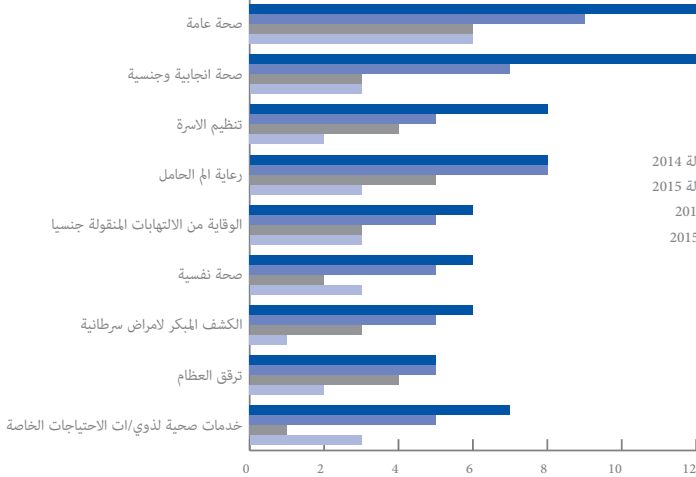
وأظهرت النتائج قيام ١١ منظمة بتأمين خدمات صحية للفئات المهمشة من النساء توزعت، بحسب الفئة المستهدفة، على الشكل التالي: قدمت منظمة واحدة هذه الخدمات للسجينات، و٥ للمسنات في بيوت الراحة، ومنظمتان للعاملات الاجنبيات، و٤ منظمات لذوات الاحتياجات الخاصة. وقد تجاوز عدد المستفيدات من الخدمات التي قدمتها غالبية هذه المنظمات ٧٠ مستفيدة.

في المقابل، أظهرت الاجابات عن السؤال حول تقديم الخدمات الصحية الخاصة بالنازحات/ اللاجئات ان ١٥ منظمة تقدم الخدمات لهذه الفئة وتوزع عملها جغرافيا على الشكل التالي: ٨ منظمات قدمت هذه الخدمات في محافظة الجنوب، و٧ في كل من محافظتي جبل لبنان والبقاع، و٦ منظمات في كل من محافظتي جبل لبنان وبيروت، و٣ منظمات في كل من محافظات الشمال والنبطية وعكار. ولقد تجاوز عدد المستفيدات من الخدمات التي قدمتها كل من هذه المنظمات ٧٠ مستفيدة.

اما لجهة توفر الدعم لانشطة منظمات



رسم بياني رقم ١٢:
توزع منظمات المجتمع المدني على المواضيع الصحية التي شملتها أنشطة التوعية والتثقيف/ مقارنة بين ٢٠١٣، ٢٠١٤ و ٢٠١٥



رسم بياني رقم ١٣:
توزع المنظمات على متغير الخدمات الصحية التي قدمتها عبر العيادات النقالة والمستوصفات بما فيها مراكز الصحة الاولية ومراكز التنمية الاجتماعية

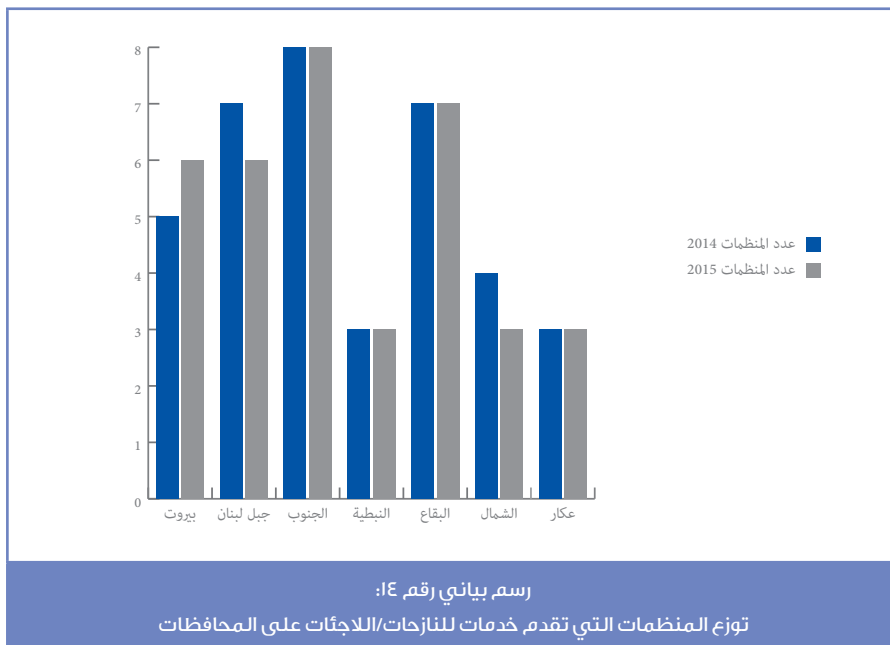
أما على صعيد التنسيق والتعاون مع معنيين آخرين بالشأن الصحي، أعلنت ١٦ منظمة عن تعاونها وتنسيقها مع وزارات ومؤسسات عامة (وهي وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة السياحة واتحاد بلديات)، و١١ مع منظمات غير حكومية أخرى. وتظهر مقارنة هذه الارقام مع تلك التي وردت في نتائج عينيي العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كما بين لوائح اسماء الجهات التي تم التنسيق معها، استمرارا لمستوى التنسيق والتعاون بين

المجتمع المدني، فقد أظهرت النتائج تلقي ١٧ منها الدعم على مختلف انواعه، ومن مصادر مختلفة. فقد تلقت ١٥ منها دعما مادياً، و١٠ دعماً تقنياً، و١٠ دعماً بشرياً. وتلقت ٥ منها دعماً من منظمات دولية حكومية، و١٤ من منظمات دولية غير حكومية، و٧ من دول /سفارات، و٦ من وزارات/مؤسسات عامة وهي وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمتان من قطاع خاص، كما تلقت ٦ منظمات مساهمات فردية.

نوع الخدمة الصحية	عدد المنظمات التي قدمت عبر العيادات النقالة عام ٢٠١٤	عدد المنظمات التي قدمت عبر العيادات النقالة عام ٢٠١٥	عدد المنظمات التي قدمت عبر المستوصفات عام ٢٠١٤	عدد المنظمات التي قدمت عبر المستوصفات عام ٢٠١٥
صحة عامة	٦	٦	٩	١٢
صحة انجابية وجنسية	٣	٣	٧	١٢
تنظيم الاسرة	٢	٤	٥	٨
رعاية الام الحامل	٣	٥	٨	٨
الوقاية من الالتهابات المنقولة جنسيا	٣	٣	٥	٦
صحة نفسية	٣	٢	٥	٦
الكشف المبكر للامراض السرطانية	١	٣	٥	٦
ترقق العظام	٢	٤	٥	٥
خدمات صحية لذوي/ات الاحتياجات الخاصة	٣	١	٥	٧

جدول رقم ١٥:

توزع المنظمات على متغير الخدمات الصحية التي قدمت عبر العيادات النقالة و المستوصفات بما فيها مراكز الصحة الالوية ومراكز التنمية الاجتماعية ٢٠١٤ و٢٠١٥.



رسم بياني رقم ١٤:

توزع المنظمات التي تقدم خدمات للنازحات/اللاجئات على المحافظات

مختلف الشركاء الناشطين في مجال الصحة والصحة الانجابية الذي شهدته العام ٢٠١٤. اما عدد المنظمات التي تعاونت ونسقت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في هذا المجال فقد شهد تراجعاً من ٨ منظمات عام ٢٠١٤ الى منطمتين فقط في العام ٢٠١٥.

اما لجهة استرشاد منظمات المجتمع المدني بخطة العمل الوطنية في تحديدها لبرامجها وأنشطتها للعام ٢٠١٥، فقد اظهرت النتائج تراجعاً ملموساً في عدد هذه المنظمات من ٢٠ منظمة عام ٢٠١٤ الى ١٣ منظمة عام ٢٠١٥. ولقد استرشدت ٤ منظمات بهذه الخطة بدرجة كبيرة، و٣ منظمات بدرجة متوسطة، و٦ منظمات بدرجة جدد محدودة.

وأخيراً، رغم اعلان ٦ منظمات عن اجرائها لدراسات وابحاث حول المواضيع الصحية التي لها علاقة بالمرأة، لم تقم اي منها بنشرها.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

عقدت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥، وللسنة الثانية على التوالي، لقاءات تشاورية

- مع رؤساء البلديات واتحادات البلديات التي انشأت الهيئة فيها مراكز تدريب، لوضع خطة عمل تنفيذية بالانشطة التي ستنظم في مراكز التدريب هذه والتي تتوافق مع احتياجات المواطنين/ات في هذه المناطق. وبنتيجة هذه اللقاءات، نظمت الهيئة وبالتعاون مع البلديات وبعض الشركاء سلسلة تدريبات وورش عمل حول المواضيع التالية:
- الوقاية من امراض القلب والشرايين: نُفذت بالتعاون مع مؤسسة "يدنا" في مناطق جزين وشبعا.
- الصحة الانجابية: نُفذت بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان في مناطق عكار والشياح.
- وقارب عدد المستفيدات من هذه الدورات ١٣٠ امرأة.

- الوقاية من امراض السكري والتلاسيميا: نُفذت بالتعاون مع مركز الرعاية الدائمة في مناطق الشياح وشبعا.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

وزارة الشؤون الاجتماعية

اعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن قيامها بحملات توعية على القضايا الصحية عبر الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وعن قيامها بانشطة مختلفة لتعريف المراهقين/ات بوجود صفحة على الموقع الالكتروني للوزارة للتوعية على الصحة الانجابية والجنسية . اما الانشطة الباقية التي قامت بها فسندرجها ضمن محورالعنف ضد المرأة، ولم تظهر الاجابات الواردة من باقي الوزارات اي نشاط في هذا المجال.

وزارة الصحة العامة

أظهرت اجابات وزارة الصحة العامة ان معظم الانشطة والمشاريع التي قامت بها خلال ٢٠١٥ كانت استكمالاً لما كانت تقوم به خلال العام ٢٠١٤. فقد قامت بالاشراف على العاملين/ات الصحيين في المراكز الصحية التابعة لها، ولكنها لم تقدم لهم/ن التدريب او التأهيل. كذلك ساهمت بتقديم خدمات صحية عبر هذه المراكز في المجالات التالية: الصحة العامة، الصحة النفسية، امراض السرطان بما فيها سرطان الثدي والرحم، والامراض المنقولة جنسياً، وترقق العظام، وتنظيم الاسرة ووسائل منع الحمل. وقد تجاوز عدد المستفيدات من هذه الخدمات ٧٠ مستفيدة. من كل من الفئات التالية: النساء والفتيات اللبنانيات، والعاملات الاجنبيات، وعاملات الجنس، واللاجئات الفلسطينيات، والمهاجرات السوريات.

كذلك قامت الوزارة بحملات تثقيف وتوعية حول الصحة العامة، والصحة النفسية، وامراض السرطان وسرطان الثدي، والامراض المنقولة جنسياً. وكان لوسائل الاعلام والاعلان حصتها بين الوسائل التي اعتمدها الوزارة في هذه الحملات وذلك

عبر استخدام TV SPOTS، واللوحات الاعلانية، والبرامج الحوارية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

بالاضافة الى هذا، استمرت الوزارة في العمل على تأمين الضمان الصحي لمستئين ومسنات ليس لهم دخل، وتلقّت الشكاوى حول حالات العنف عبر الخط الساخن الذي خصصته لتقديم هذه الخدمة. وقد وقّرت لضحايا العنف خدمات الاستماع والرعاية الصحية والنفسية. الا ان اجابات الوزارة افترقت هذا العام ايضا الى اعطاء معلومات عن عدد المستفيدات من هذه الخدمات. وفي هذا الاطار نرى من الضروري توثيق واحصاء هذه الحالات لما لذلك من أهمية في تحديد حجم مشكلة العنف ضد المرأة.

وفي معرض تقديمها للخدمات المذكورة اعلاه، تعاونت وزارة الصحة العامة مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ مشاريع قامت بها الاخيرة على كامل الاراضي اللبنانية، وذلك عبر برنامج صحة الام والطفل، وبرنامج امراض نقص المناعة في الوزارة. كذلك تعاونت الوزارة مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسف، وصندوق الامم المتحدة للسكان، ومع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والبلديات، وبلديات في المدن والمناطق الريفية، وعدد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضايا المرأة.

في المقابل، اعلنت وزارة الصحة العامة عدم تعميم قرار تعيين ومهام وصلاحيات نقطة/اط الارتكاز الجندري على مختلف المديریات والمصالح داخل الوزارة، كما اعلنت عدم مراعاتها لمفهوم النوع الاجتماعي لدى وضع موازنتها. ولهذا نتائج سلبية على امكانية دمج هذا المفهوم في البرامج والمشاريع التي تعنى بتحسين اوضاع المرأة على الصعيد الصحي، كما على امكانية توفير وتخصيص الموارد المادية والتقنية والبشرية الضرورية لاعداد وتنفيذ هذه البرامج والمشاريع.

رابعاً: المنظمات الدولية

بالاضافة الى اللائحة الطويلة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية(الجدول رقم ١٦)، التي اظهر تحليل اجابات منظمات المجتمع المدني تلقيها الدعم منها، اعلنت المنظمات الدولية التالية عن قيامها بمشاريع في المجال الصحي والصحة والانجابية.

منظمة الصحة العالمية

نفذت المنظمة مشروعين.الاول «مبادرة الرعاية الصحية للام والطفل» والثاني «دليل معالجة امراض نقص المناعة لدى الحوامل» بالتعاون والشراكة مع برنامج صحة الام والطفل، وبرنامج نقص المناعة في وزارة الصحة العامة وجمعية المقاصد الخيرية. واستفاد من المشروع الاول ما يقارب ٧٠٠ امرأة واستفادت جميع المصابات بمرض نقص المناعة من المشروع الثاني. امتد المشروع الاول على مدى سنتين (٢٠١٤-٢٠١٥)، اما الثاني فهو مشروع مستمر.

كذلك نفذت المنظمة مشروع «علاج امراض نقص المناعة وتوفير الدواء للأمراض غير المعدية» بالشراكة مع وزارة الصحة العامة واستهدفت الجماعات المعرضة للخطر ومرضى نقص المناعة. واستفاد من ادوية الامراض غير المعدية ٤٣,٠٠٠ مريض/ة وما يقارب ١٠٠٠ مصاب/ة بمرض نقص المناعة. وهذه المشاريع مستمرة وتقدم الدعم المادي والتقني.

مفوضية شؤون اللاجئين

قامت المفوضية بتنفيذ مشروع «الخدمات النقالة المتعددة للنساء والفتيات، الادارة العيادية للاغتصاب، وتأمين خدمات الرعاية الصحية الاولية بواسطة طبيبات ومتطوعات متخصصات». غطّى هذا المشروع كامل المناطق واستهدف النساء

الفلسطينيين/ات في لبنان. وتقدم هذه الخدمات في مناطق عمل الاونروا في لبنان وعبر ٢٧ مركز صحي.

مجموعة بسمة العالمية للمساعدة الانسانية

نفذت مشروع بطاقات التأمين الصحي بالتعاون مع منظمة الواقع وشمل عملها مناطق عكار وبيروت واستهدفت الاشخاص غير المستفيدين/ات من الضمان الاجتماعي واستفادت منه ٥٠ سيدة في السنة.

مجلس التعاون السويسري

نفذ المجلس مشروع «الحماية والدعم للعاملات في الخدمة المنزلية» بالتعاون مع منظمة تحدي، وغطى مناطق الحي الغربي وصبرا والحرش. استفاد من المشروع ١٥٠٠ عائلة. مدته ٣ سنوات ويقدم الدعم المادي والتقني.

منظمة البحث عن ارضية مشتركة

قامت المنظمة بحملة لتعديل قانون الضمان الاجتماعي لاحقاق المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الرعاية الصحية. اجريت الحملة بين نوفمبر ٢٠١٥ و ايار ٢٠١٦ كجزء من مشروع اشمل مدته ٣٧ شهراً (مشروع الجميع يربح)، وقدم الدعم المادي والبشري.

منظمة الاونروا

تستمر منظمة الاونروا بتقديم خدمات الرعاية الصحية الاولية للاجئين/ات

بما فيهن النساء اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة واستفاد منه ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ سيدة سنوياً. نُفِذ بالتعاون مع الحكومة اللبنانية ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية وقدم الدعم المادي والتقني والبشري. وقدم المشروع الدعم التقني والمادي.

صندوق الامم المتحدة للسكان

نُفِذ الصندوق مشروع «الدعم لتعزيز امكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والانجابية والمعلومات عن هذه المواضيع بما فيها تنظيم الاسرة» بالشراكة مع وزارة الصحة العامة ومنظمة ابعاد، والجمعية اللبنانية لتنظيم الاسرة، والجمعيات المسيحية الارثوذكسية العالمية، والفريق الطبي الدولي (IMC)، ومؤسسة المقاصد، والجمعية اللبنانية للتوليد والامراض النسائية. ولقد استفاد من هذا المشروع المستمر ١٧٥,٠٠٠ سيدة وفتاة من اللاجئات السوريات ومن النساء والفتيات في الجماعات المضيفة. وقدم المشروع الدعم المادي والتقني والبشري.

أسماء المنظمات الدولية

MEDICO International	UNDP
MDM	UNFPA
Help Age	UNICEF
NORWAC	UN WOMEN
Armadilla	UNHCR
International Orthodox Christian Charity	UNRWA
The Global Fund for Women	American Embassy
OXFAM	Japanese Embassy
LAECD	Norwegian Embassy
MAP UK	Italian Embassy
IMC	Canadian Embassy
MCC	Organization of Sovereign Malta
NPA	SI
AFD	ASFARE

جدول رقم ١٦:

لائحة بأسماء المنظمات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

خلاصة المحور

تشير مقارنة نتائج استطلاع الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية للعام ٢٠١٥ ومقارنتها بنتائج العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ استمراراً في استجابة منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال إلى مجموعة التدخلات التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية. وتجلّت هذه الاستجابة في نوعية وتنوع الأنشطة التي قامت بها هذه المنظمات، وتغطيتها لمجمل الحاجات في هذا المجال، كما في الزيادة في عدد المنظمات التي تقوم بمختلف أنواع هذه الأنشطة، والامتداد الجغرافي لعملها، وعدد المستفيدات منه .

كذلك تشير هذه المقارنة إلى استمرار النقص في الدراسات والاحصاءات حول صحة المرأة وحاجاتها الصحية، وشبه غياب لآليات المراقبة والمتابعة والتقييم والتدريب لضمان جودة وفعالية الخدمات المقدمة والتزامها بالمعايير الدولية. وبالتالي يصبح العمل على تأمين هذه الآليات، وضمان فعاليتها واستمرارها، أمراً ملحاً. بالإضافة إلى هذا، هناك حاجة لقيام وزارة الصحة العامة بالتشبيك مع مختلف المستوصفات والمراكز الصحية في جميع المناطق، وبخاصة الريفية والنائية منها، لضمان تغطية كافة الحاجات الصحية للمرأة. كما تبرز الحاجة إلى ضرورة إيلاء موضوع توفير ضمان صحي للعائلات تحت خط الفقر، خاصة تلك التي تعيلها نساء، يسمح لها بتأمين سبل الوقاية والعلاج من الأمراض.

لكن تبقى الحاجة إلى تمكين نقاط الارتكاز الجندري في الوزارات، وتعميم المعرفة بوجودهن ومهامهن وصلحياتهن، كما ضمان مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي لدى وضع موازنة وزارة الصحة العامة وغيرها من الوزارات والمؤسسات العامة المعنية بالشأن الصحي، أمراً ملحاً لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصة بمجال الصحة والصحة الانجابية.



٤- مجال مكافحة الفقر لدى النساء

أولاً: منظمات المجتمع المدني

بلغ عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفقر لدى النساء ١٦ منظمة من إجمالي عينة ٢٠١٥ من منظمات المجتمع المدني، أي بتراجع بنسبة ٢٠٪ عن العام ٢٠١٤ (من ٢٠ إلى ١٦ منظمة) رغم الزيادة في حجم العينة الاجمالية لهذه المنظمات من ٦٥ إلى ٧١ منظمة. ويشكّل هذا العدد ٢٢,٥٪ من إجمالي عينة ٢٠١٥ في مقابل ٣٠,٧٪ من إجمالي عينة العام ٢٠١٤ و ٣٧,٥٪ من عينة العام ٢٠١٣. وقد أعلنت ١٤ منها عن استرشادها بما نصّت عليه خطة العمل الوطنية من تدخلات مطلوبة في هذا المجال، كما أعلنت ٨ منها عن تنسيقها وتعاونها مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

واظهرت النتائج اعلان ١٤ منظمة عن وجود برامج وانشطة لديها ترمي الى المساهمة في تأمين الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات. وقد شملت هذه البرامج والانشطة تأمين مساعدات مالية (٨ منظمات)، وتأمين مساعدات عينية (١٠ منظمات)، وتقديم خدمات صحية (١٤ منظمة) وخدمات تربية (١٢ منظمة)، وانشطة تثقيفية وترفيهية للمسنيين/ات (٧ منظمات). ويعرض الجدول رقم ١٧ مقارنة بين توزع المنظمات على نوع الخدمات التي قدّمها خلال الاعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتشير هذه الارقام والنسب المئوية الى ارتفاع مضطرد في عدد المنظمات التي تقدم خدمات تأمين القروض المالية المسهلة والخدمات التربوية منذ العام ٢٠١٣، كما تشير الى تراجع في عدد المنظمات التي قدّمت باقي الخدمات عام ٢٠١٥ بعد ارتفاع ملموس في عددها العام ٢٠١٤.

ويظهر الجدول رقم ١٨ توزعاً متساوياً بين عدد المنظمات التي تقدّم هذه الخدمات في الريف وتلك التي تقدّمها في المدن، باستثناء تأمين الخدمات التربوية، والتي جاءت الزيادة فيها لصالح المدن، بما يحمله هذا من انعكاسات سلبية على

- الوقاية والعلاج من الأمراض
- إشراك القطاع الخاص ونقابات المهن الحرة في برامج حماية اجتماعية كجزء من المسؤولية الاجتماعية ((Corporate Social Responsibility
- تطبيق مختلف بنود القانون ٢٢٠ الخاص بذوي وذوات الإحتياجات الخاصة بما فيه تأمين خدمات الاستشفاء والعمل
- تعديل القانون ٢٢٠ بحيث يشمل مجمل الإعاقات (الأمراض النفسية التي تسبّب إعاقة لصاحبها) المحدّدة من قبل منظمة الصحة العالمية
- إيجاد محترفات مميّة (تؤمّن إدارة العمل واستمراريتها) تسمح بتشغيل ذوات الإحتياجات الخاصة وتأمين مدخول لهن.

التدخلات المطلوبة على مستوى

- بناء قدرات بشرية ومؤسسية
- إجراء برامج متابعة وتدريب وتمكين اقتصادي يسمح للمرأة التي لا تعمل بالدخول الى سوق العمل
- برامج تدريب وتأهيل مهني تسمح بانخراط ذوي وذوات الإحتياجات الخاصة في سوق العمل

التدخلات المطلوبة على مستوى

- الدراسات والابحاث
- إجراء دراسات حول نسبة النساء اللواتي تُعتبرن تحت خطّ الفقر وأماكن توزّعهن الجغرافي

فما الذي تم تنفيذه من التدخلات المقترحة، والى اي مدى يتطابق العمل على ارض الواقع مع ما قلّيه خطة العمل في هذا المجال؟ وهل حصل تقدم في عمل الاطراف المعنية بتنفيذ الخطة خلال العام ٢٠١٥؟

حددت خطة العمل الوطنية الهدف الاستراتيجي في هذا المجال «مكافحة الفقر بين النساء وإيلاء مكافحة الفقر عموماً اهتماماً خاصاً». اما الاهداف العملاية الواجب العمل على تنفيذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي فقد تم تحديدها على الشكل التالي:

- تأمين برامج حماية لكبار السن والمتقاعدات من دون دخل؛
- تأمين برامج حماية للعائلات ذات الازواج الهشة التي تعيلها المرأة؛
- تأمين برامج حماية لذوي وذوات الإحتياجات الخاصة؛
- بناء قدرات النساء في المجال الاقتصادي والمهني؛
- اجراء دراسات وابحاث حول خط الفقر.

وقد نصّت الخطة على عدد من التدخلات المطلوبة لتحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات ثلاث هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى

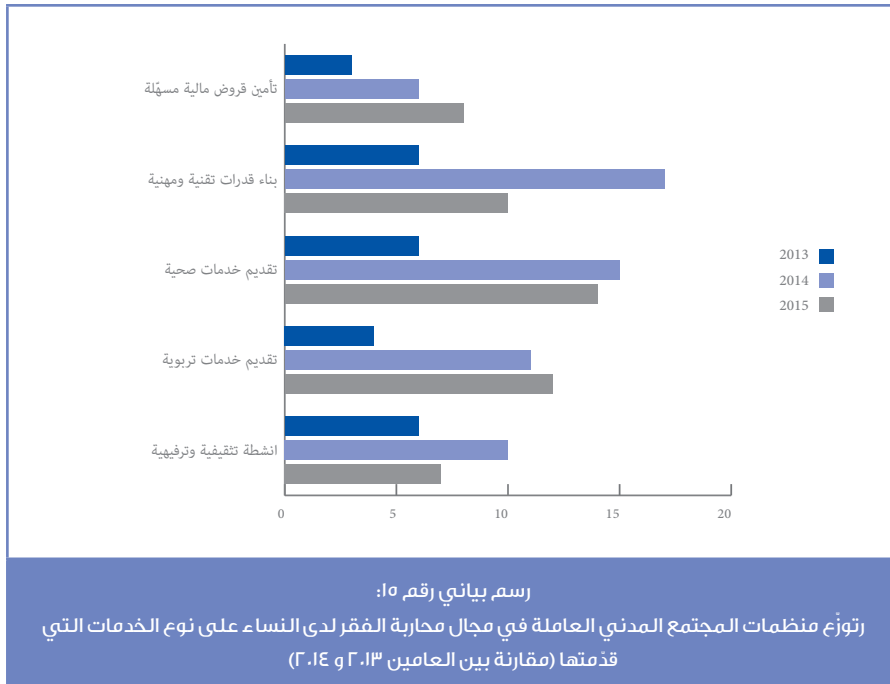
السياسات والقوانين والتشريعات

- السعي من ضمن الخطة الوطنية لمكافحة الفقر الى تأمين معاش تقاعدي للمسنّات والمسنّين الذين ليس لديهم أي دخل وتوفير تأمين صحي لهم
- إيجاد برامج ترفيهية وثقافية للمسنّات والمسنّين
- وضع برامج تسمح بتوظيف مهارات المسنّات وخبراتهم في المجتمع المحلي
- توفير مساعدات مالية للعائلات التي تعيلها نساء مصنّفات تحت خط الفقر
- تخصيص برنامج منح مدرسية وجامعية للفتيات المتفوقات اللواتي ينتمين الى عائلات فقيرة يمكنهن من تحصيل اختصاصات علمية ومهنية
- توفير ضمان صحي للعائلات تحت خط الفقر يسمح لها بتأمين سبل

نوع الخدمة	عدد المنظمات ٢٠١٣	% من المنظمات الناشطة في المجال ٢٠١٣	عدد المنظمات ٢٠١٤	% من المنظمات الناشطة في المجال ٢٠١٤	عدد المنظمات ٢٠١٥	% من المنظمات الناشطة في المجال ٢٠١٥
تأمين قروض مالية مسهّلة	٣	٢٠%	٦	٣٠%	٨	٥٠%
بناء قدرات تقنية ومهنية	٦	٤٠%	١٧	٨٥%	١٠	٦٢,٥%
تقديم خدمات صحية	٦	٤٠%	١٥	٧٥%	١٤	٨٧,٥%
تقديم خدمات تربية	٤	٢٦,٦%	١١	٥٥%	١٢	٧٥%
انشطة تثقيفية وترفيهية للمسنين/ات	٦	٤٠%	١٠	٥٠%	٧	٤٣,٧٥%

جدول رقم ١٧:

توزع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال محاربة الفقر لدى النساء على نوع الخدمات التي قدّمتها (مقارنة بين الاعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥)



عملية تمكين المرأة في المناطق الريفية. كذلك تعكس الاحصاءات الواردة في هذا الجدول تصدّر محافظة الجنوب في عدد المنظمات التي تقدم فيها جميع الخدمات، كما تظهر تقارباً في توزيع عدد المنظمات التي تقدّم الخدمات على محافظات بيروت وجبل لبنان وتراجع عددها في كل من محافظتي الشمال والنبطية ليصل الى ادنى مستوياته في محافظة عكار. وإذ يمكن تفسير هذا التفاوت بالعودة الى الكثافة السكانية في كل من هذه المناطق، أو الى الاختلاف في توفر الموارد للمنظمات، أو باختلاف الحاجات في هذه المناطق، يبقى إيلاء هذا التفاوت واسبابه الاهتمام اللازم امراً ضرورياً لاحقاق التنمية المتوازنة.

الخاص بذوي/ات الاحتياجات الخاصة وتطبيقه.

على صعيد آخر، قامت ١٢ منظمة بتقديم خدمات طبية و/أو تربية لعائلات تعيّلها نساء، ٨ منها قدّمت هذه الخدمة في مناطق ريفية و٧ في المدن. وقد قدّمت ٨ منظمات هذه الخدمات في الجنوب، و٤ في جبل لبنان، و٣ في كل من محافظة بيروت والنبطية والبقاع، وومنظمتان قدّمتها في الشمال، ومنظمة واحدة فقط في عكار.

وأظهرت النتائج قيام ١٢ منظمة بتقديم مساعدات مالية أو عينية لعائلات تعيّلها نساء. وقد قدّمت ٧ منظمات هذه الخدمة في مناطق ريفية، و٨ في المدن، وتوزعت جغرافياً على الشكل التالي: ٨

الخدمة في المناطق الريفية و٤ في المدن. وفي حين توزعت المنظمات التي قدّمت هذه الخدمة والمستفيدات منها على محافظات بيروت، وجبل لبنان، والشمال والجنوب، غيبن كلياً عن مناطق البقاع والنبطية وعكار. كذلك، قامت ٤ منظمات بتأمين وظائف لإناث من ذوات الاحتياجات الخاصة، وقامت ٣ منظمات بدورات تدريب/تمكين اقتصادي لهن، وتجاوز عدد المستفيدات من هذا التدريب ٧٠ مستفيدة. وقد تلقت اثنتان منها دعماً من منظمات دولية غير حكومية للقيام بانشطة التدريب هذه. في المقابل، أظهرت النتائج وجود محترف/ات محمية لتشغيل هذه الفئة من الإناث لدى منطمتين، وعمل منظمتان على المطالبة بوضع المراسيم التطبيقية للقانون رقم ٢٢٠

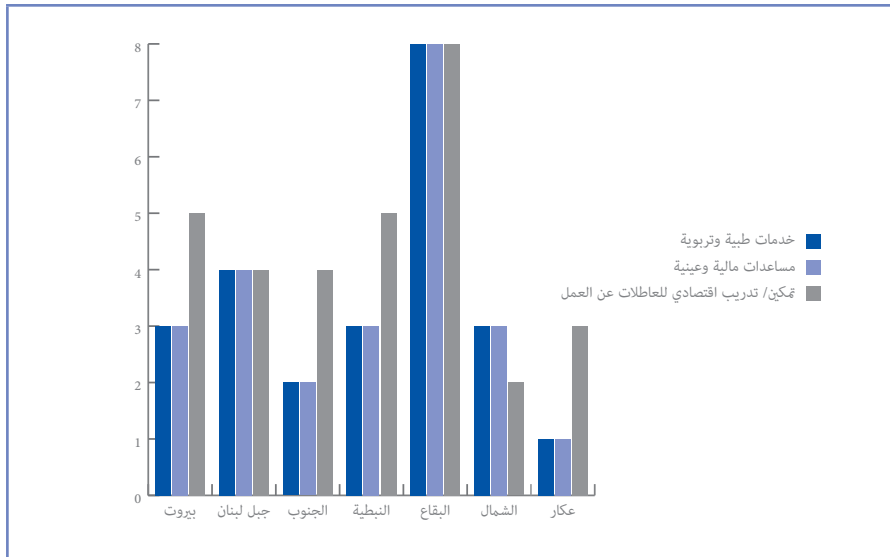
وأظهرت النتائج ان متوسط عدد المستفيدات من معظم هذه الخدمات قد تجاوز ٦٠ مستفيدة، باستثناء خدمة تأمين القروض الميسرة والتي لم يتجاوز عدد المستفيدات منها ١٠ في بيروت، و٢٠ مستفيدة في الشمال، كما الغياب الكامل لهذه الخدمة عن منطقتي البقاع وعكار، وعدم استفادة عكار من اية خدمات صحية. وفي حين تراوح عمر غالبية المستفيدات من خدمتي القروض المسهّلة وبناء القدرات بين ٢٠ و٤٠ سنة، شملت الخدمات التربوية والصحية غالبية الفئات العمرية.

وتجدر الاشارة الى أن ٧ منظمات شملت بخدماتها الاناث من ذوات الاحتياجات الخاصة، وقدّمت منظمتان منها هذه

عدد المنظمات التي قدّمت الخدمة في كل من المحافظات							مدن	ريف	نوع الخدمة
عكار	النبطية	الجنوب	البقاع	الشمال	جبل لبنان	بيروت			
صفر	١	٣	صفر	١	١	١	٣	٤	تأمين قروض مالية مسهّلة
١	٣	٨	٣	٤	٥	٥	١٠	١٠	بناء قدرات تقنية ومهنية
صفر	٢	٦	٢	١	٥	٣	٨	٧	تقديم خدمات صحية
١	١	٧	٢	٢	٣	٤	٩	٥	تقديم خدمات تربية
-	-	-	-	-	-	-	٤	٣	انشطة تثقيفية وترفيهية

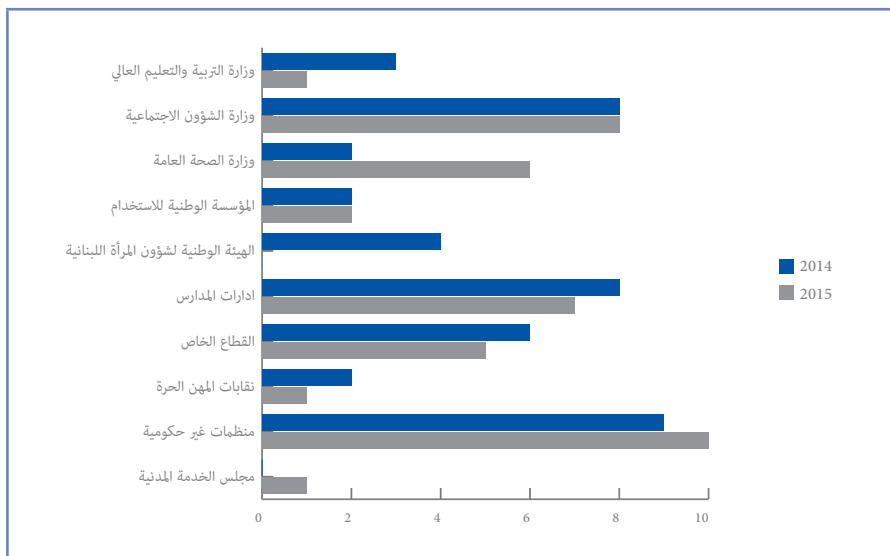
جدول رقم ١٨:

توزع المنظمات على متغيري الخدمة المقدّمة و توزعها الجغرافي



رسم بياني رقم ١٦:

عدد المنظمات التي تقدم خدمات لعائلات تعيّلها نساء موزعة على نوع الخدمة والمحافظات



رسم بياني رقم ١٧:

توزع المنظمات على الجهات المحلية التي تعاونت ونشّقت معها

منظمات قدمت هذه الخدمات في الجنوب، و٤ في جبل لبنان، و٣ في كل من بيروت والبقاع والنبطية، و٢ في الشمال، ومنظمة واحدة في منطقة عكار. بالإضافة إلى هذا قامت ٥ منظمات بتخصيص منح مدرسية وجامعية للفتيات المتفوقات من الطبقة الفقيرة، كما نظّمت ١٥ منظمة دورات تمكين اقتصادي للنساء العاطلات عن العمل، وقدمت ١٠ منظمات هذه الخدمة في مناطق ريفية و٨ في المدن. ولقد تخطّى عدد المستفيدات من الدورات التي اقامتها معظم المنظمات في كل من المحافظات ٧٠ امرأة.

وفي معرض قيامها بانشطتها عملت غالبية المنظمات على التعاون والتنسيق مع عدد من الجهات نوردها في الرسم البياني رقم ١٧. وتظهر مقارنة هذه النتائج بنتائج التقريرين السابقين، تراجعاً طفيفاً عن الارتفاع الملحوظ الذي شهده العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع نتائج ٢٠١٣ في عدد منظمات المجتمع المدني التي نسّقت وتعاونت مع شركاء محليين آخرين معينين بمكافحة الفقر لدى النساء.

اما لجهة توقّر الدعم لانشطتها المختلفة، أعلنت ١٢ منظمة انها تلقت هذا الدعم، منها ١١ حصلت على دعم مادي، و٤ على دعم تقني، و٤ على دعم بشري. وتوزعت المنظمات على متغير مصادر الدعم على الشكل التالي: تلقت ٣ منظمات دعماً من منظمات دولية حكومية، و٨ من منظمات دولية غير حكومية، و٤ من سفارات/ دول، و٣ من وزارات/مؤسسات عامة، ومنظمة

British Council	UNICEF
IMC	UNFPA
IRC	UNDP
Heartland Alliance International	World Bank
Intersos	UN Women
TDH Lausanne	Italian Embassy
	Danish Refugee Council

جدول رقم ١٩:

المنظمات والدول التي دعمت وتعاونت مع وزارة الشؤون الاجتماعية خلال العام ٢٠١٥

جهات أخرى، حول النساء اللواتي يعتبرن تحت خط الفقر واماكن توزعهن الجغرافي لتقديم المساعدة لهن.

ففي اطار هذا البرنامج، وبالتعاون مع منظمات دولية، أمنت وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات مالية للعائلات التي تعيلها نساء مصنفات تحت خط الفقر. وتجاوز عدد المستفيدات من هذه المساعدات، التي تم تأمينها عبر التعاون مع منظمات دولية، ٧٠ امرأة في كل من المحافظات. كذلك استمرت الوزارة في عملها على حث القطاعين العام والخاص على توفير خدمات مساندة (كالحضانات، وخدمات شيخوخة، وخدمات للحالات الخاصة) تسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي.

وسبق للوزارة ان نفذت مشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات اليدوية عام ٢٠١١ في مركز تكريت العكارية (حرفة الكليم)، وفي حين لم يشهد عدد المستفيدات منه اية زيادة خلال ٢٠١٤ عن السنوات السابقة، شهد العام ٢٠١٥ ارتفاعاً ملموساً في عدد المستفيدات مما شجع الوزارة على وضع خطة لتعميم هذه التجربة على مناطق اخرى. بالاضافة الى هذا، اعلنت الوزارة عن وجود مشاغل مهنية ضمن مؤسسات دور الرعاية المتخصصة المتعاقدة معها. الا انها لا تعمل على تسويق منتجات هذه المحترفات رغم امكانية تشكيلها جزءاً من مصادر التمويل لهذه المحترفات والمشاغل وتطويرها.

لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وقد اعتمدت لاختيار المؤسسات الفائزة معايير مراعاة المساواة بين الجنسين ومنها: استراتيجية المؤسسة لتحفيز توظيف النساء، مدى ادخال بعد النوع الاجتماعي في سياسات المؤسسة في ما يتعلق بالتوظيف والترقيع والاجور، كما نسبة التواجد النسائي في مراكز صنع القرار في المؤسسة، والحوافز التي توفرها للموظفات والموظفين فيها.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

لم تظهر الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات ، باستثناء وزارة الشؤون الاجتماعية، قيامها بانشطة محددة في هذا المجال، الا ان اجابات المجتمع المدني والمنظمات الدولية اظهرت وجود شراكة وتعاون بينها وبين عدد من الوزارات في بعض المشاريع التي قامت بها. كوزارتي الزراعة والصناعة.

وزارة الشؤون الاجتماعية

تظهر نتائج الاستثمارات الواردة من الوزارات ان وزارة الشؤون الاجتماعية مستمرة بتنفيذ البرنامج الوطني لاستهداف الاسر الأكثر فقراً، والذي تم التخطيط له بالاستناد الى احصاءات وطنية تشمل نسبة الاسر الأكثر فقراً التي تعيلها نساء. وقد أجرت الوزارة دراسات واستندت الى دراسات اجرتها منظمات المجتمع المدني أو

واحدة من القطاع الخاص، و٧ من مساهمات فردية.

واخيراً، رغم اعلان ٧ منظمات عن اجرائها ابحاث ودراسات حول مواضيع تتعلق بمستوى ومدى تفشي الفقر بين الاناث، الا ان ايّاً منها لم تقم بنشر هذه الدراسة، كما لم تعط اي منها عنوان الدراسة/ات التي قامت بها.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

نفذت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥ مشروع «سوا» بالتعاون مع «الجمعية اللبنانية للتنمية- المجموعة». وتضمن هذا المشروع توفير تدريبات حول ابتكار افكار جديدة للاعمال، وكيفية انشاءها وتطويرها، كما حول عناصر الانتاج والتسويق والتشبيك. وفي اطار هذا المشروع، استفادت ٧٠ سيدة من خدمة القروض الصغيرة، و٥٢ سيدة من خدمات تقنية ومالية. وكان متوسط عمر المستفيدات ٣٥ سنة. وبلغت نسبة الاعمال المنشأة حديثاً من اجمالي المشاريع الممولة في مشروع «سوا» ٢٥٪، وبلغت نسبة السيدات من ذوات الاحتياجات الخاصة اللواتي استفدن من هذه الخدمات ١,٤٪ من اجمالي عدد المستفيدات.

بالاضافة الى هذا، تعاونت الهيئة مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان من اجل اطلاق «جائزة المساواة بين الجنسين» للمؤسسات الاقتصادية الداعمة

واللبنانيات اللواتي تأثرن بالازمة السورية، وقدم الدعم المادي والتقني والبشري، وبلغ عدد المستفيدات منه ٧٣٠ مستفيدة.

منظمة الاغذية والزراعة

تهدف غالبية البرامج والمشاريع التي تقوم بها المنظمة الى القضاء على الفقر اما بشكل مباشر او غير مباشر، ويشدد قسم كبير من هذه المشاريع على المرأة تحديداً. وقامت المنظمة خلال العام ٢٠١٥ بعدد من المشاريع، على كامل الاراضي اللبنانية، التي هدفت الى بناء قدرات الرجال والنساء عبر التدريب على مواضيع زراعية مختلفة وتوزيع مواد زراعية ونتاجية تصب في خدمة تحسين ورفع مستوى الانتاج والدخل. الى جانب هذا، هدفت بعض المشاريع الى تحسين وتعزيز الامن الغذائي للنازحين السوريين والجماعات المضيفة واستفادت منها النساء بنسبة ١٠٠٪، كما قدمت بعض المشاريع المساعدة الطارئة للمزارعين/ات اللبنانيين/ات الذين تأثروا بالازمة السورية وللنازحين/ات السوريين/ات. وتمّ تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع وزارة الزراعة وبلغ عدد المستفيدين/ات منها بشكل مباشر ١٩,٢٨٤ مستفيدة، وشكلت النساء ما يزيد عن نصف عدد المستفيدين من مجمل المشاريع.

رابعاً: المنظمات الدولية

مفوضية شؤون اللاجئين

نفذت المفوضية برامجها السنوية التي تساهم في تقديم المساعدات النقدية والتدريب المهني، والتدريب على المهارات الحياتية، وتأمين دعم محدود لسبل كسب العيش. وتقدم المفوضية في اطار هذه المشاريع الدعم المالي والتقني والبشري وذلك بالشراكة مع الحكومة اللبنانية ومنظمات مجتمع مدني دولية ومحلية. وتستهدف النساء بما فيهن اللاجئين والنساء في الجماعات المضيفة. ويتجاوز عدد المستفيدات من هذه الخدمات ١٠,٠٠٠ سيدة سنوياً.

منظمة المرأة في الامم المتحدة

نفذت المنظمة مشروع «نحو تمكين النساء وتجييش الجماعات في لبنان التي تأثرت بالنزاع السوري عبر تأمين تدريب مهني للنساء وتدريبهن على الاعمال الزراعية المولدة للدخل وكيفية ادارتها». وغطى هذا المشروع مناطق عكار وتكريت وخريبة الجندي وعندقت والمناطق المحيطة وبيروت وطريق الجديدة، ونفذ بالشراكة مع مؤسسة الصفدي ومنظمة التجارة العادلة. واستهدف النساء السوريات

كذلك قامت الوزارة بتوفير برامج ترفيهية وثقافية للمسنين/ات، وتجاوز عدد المستفيدين/ات منها ٧٠ مستفيدة في كل من المحافظات. الا أن الوزارة لم تؤمن اية مساعدات مالية أو معاش تقاعدي للمسنين/ات الذين ليس لهم اي دخل.

على صعيد آخر، وفي إطار الخطة الوطنية لحماية الاطفال والنساء، نظمت الوزارة دورات لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للنساء والاولاد في مخيمات النازحين السوريين. وتجاوز عدد الفتيات والنساء اللواتي استفدن من كل من هذه الدورات ٧٠ مستفيدة. وشارك في تنظيم هذه الدورات ١٢ مركز وجمعية.

وفي معرض قيامها بانشطتها اعلاه تعاونت الوزارة مع القطاع الخاص وتلقّت دعماً من منظمات دولية، حكومية وغير حكومية، ومن دول وسفارات التي ترد اسمائها في الجدول رقم ١٩. كذلك استرشدت الوزارة بخطة العمل الوطنية بدرجة متوسطة لدى تحديد برامجها وانشطتها في هذا المجال، ونسقت وتعاونت ايضاً بدرجة متوسطة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

UNDP	US Embassy
UN Women	Japanese Embassy
UNICEF	German Embassy
UNHCR	International Fund for Women
Oxfam	Norwegian Embassy
AFD	MCC
DROSOS	SI
NORWAC	NPA
	MEDCO

جدول رقم ٢٠:

لائحة بأسماء المنظمات الدولية والسفارات التي قدّمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

منظمة الاونروا

تقوم منظمة الاونروا بتقديم مساعدات للاجئين/ات الفلسطينيين/ات الاكثر فقراً. وتقدم هذه المساعدات في اطار احد المشاريع الدائمة التي تقوم بها المنظمة، وتوزع كل ٣ اشهر. ويشمل تقديم هذه المساعدات جميع مناطق عمل الاونروا في لبنان .

مجموعة بسمة العالمية للمساعدة الانسانية

نفذت المجموعة مشروع توزيع علب الحليب والغذاء في مناطق حاصبيا والعرقوب والبقاع وبيروت ووادي خالد بالتعاون مع بنك الغذاء في لبنان. واستهدف النشاط هذا العائلات المحتاجة ويستفيد منه ٢١٥٤ طفل وطفلة شهريا.

كذلك نفذت المجموعة مشروع بطاقات التأمين الصحي وشمل عملها مناطق الهبارية وحاصبيا والعرقوب واستهدف النساء المعيلات لعائلاتهن. واستفاد من هذا المشروع ٤ مؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم التي حصلت على المواد اللازمة للانطلاق بالمؤسسة.

منظمة الامم المتحدة للاقتصاد الصناعي UNIDO

قامت المنظمة بتنفيذ ثلاثة مشاريع تصب في خدمة اهداف التربية والتمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر. وهذه المشاريع هي (١) دعم الجماعات المضيفة التي تأثرت بنزوح اللاجئين السوريين (CELEP Project III ، و(٢) التمكين الاقتصادي للنساء لتنمية مستدامة وجامعة (ISID Project ، و(٣) تطوير وتعزيز الاعمال (EDIP project). وتم تنفيذ هذه المشاريع في بيروت وجبل لبنان والجنوب والشمال والبقاع بالتعاون مع وزارتي الصناعة والزراعة، واتحاد غرف الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد الغرف العربية، والمركز الاقليمي العربي للتدريب على الاعمال والاستثمار ، (ARCEIT) ومنظمة المجموعة، ومؤسسة التعاون الجامعي

Instituto per la Cooperazione Universitaria (ICU). واستهدف المشروع الاول، ومدته ١٨ شهراً ١٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، و٣ تعاونيات، والمشروع الثاني ، ومدته ٣٠ شهراً ١٩٣١ مؤسسة موجودة او محتملة والمشروع الثالث ومدته ٣٦ شهراً ٣٠ مؤسسة. وقدمت هذه المشاريع الدعم التقني.

خلاصة المحور

تظهر مقارنة النتائج الواردة اعلاه مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية من تدخلات مطلوبة لمكافحة الفقر لدى النساء ان عمل منظمات المجتمع المدني قد شمل جميع التدخلات المطلوبة منه، كما شهد ارتفاعاً ملحوظاً في نسب المنظمات العاملة على كل نوع من الأنشطة المطلوبة. ويعكس هذا وعياً متزايداً للانعكاسات السلبية للفقر على الجوانب المختلفة من حياة المرأة ودورها، إن على صعيد العائلة او المجتمع ككل.

كذلك تظهر المعلومات الواردة وعي المجتمع المدني، كما باقي المعنيين بمكافحة الفقر لدى النساء، للانعكاسات السلبية للنزوح السوري الى لبنان على المرأة السورية واللبنانية على حدّ سواء، والعمل الجاد على الحدّ منها ضمن الامكانيات والموارد المتاحة. وتشير هذه المعلومات الى ضرورة العمل على زيادة موارد وامكانيات جميع العاملين في هذا الاطار، بما فيها الاجهزة الرسمية، لتتوازي مع حجم المشاكل التي تهدف الى معالجتها.

ويبقى العمل مطلوباً على ضمان التوازن في الاستفادة من الأنشطة والخدمات بين جميع المناطق، وتأمين منح مدرسية وجامعية للفتيات المتفوقات من الطبقة الفقيرة، كما العمل على تعديل القانون ٢٢٠، المتعلق بذوي/ات الاحتياجات الخاصة، ليشمل جميع الامراض التي حددها منظمة الصحة العالمية، واصدار المراسيم اللازمة لتطبيقه. أما العمل الالهم المطلوب القيام به فهو بناء وتعزيز التعاون والتنسيق بين المعنيين بمكافحة الفقر لدى النساء من جهة، والمديرية العامة للاحصاء المركزي من جهة أخرى، لتأمين الاحصاءات الضرورية لتحديد حجم المشكلة والمشاكل المتفرعة منها وتوزّعها الجغرافي بدقة، والتي تشكّل حجر الاساس في ضمان صحة وفعالية السياسات البرامج والأنشطة في تحقيق هدف الحد من انتشار هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على المرأة والمجتمع.



٥- المجال الاقتصادي

حددت خطة العمل الوطنية هدفها الاستراتيجي في المجال الاقتصاد بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، ووضعت تسع اهداف عملاية لتنفيذها بين ٢٠١٣ و٢٠١٦ وهي:

- متابعة إقرار القوانين المتعلقة بعمل المرأة والتي يتم العمل عليها وأخذ التدابير الضرورية لإنجازها
- العمل على تعديل مواد بعض القوانين واستحداث قوانين جديدة تزيل كافة أنواع التمييز ضد المرأة
- زيادة المعرفة بالقوانين التي لها علاقة بعمل المرأة
- إزالة العوائق الاجتماعية التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة
- زيادة نسبة مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية
- دعم المرأة العاملة وتقديم استشارات لإيصالها الى مواقع قيادية
- زيادة معرفة النساء حول أدوار ومهام بعض الإدارات والمؤسسات المرتبطة بالأعمال الاقتصادية
- بناء قدرات النساء المهنيّة وفي مجال المبادرات الاقتصادية
- إجراء دراسات حول سوق العمل وإحصاءات حول مدى انخراط النساء في الأنشطة الاقتصادية

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف نصّت خطة العمل على عدد من التدخلات موزعة على مستويات اربع هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى

السياسات والقوانين والتشريعات

- إقرار المواد المقترحة تعديلها في كل من قانون العمل والضمان الإجتماعي وقانون التجارة ونظام موظفي الدولة
- مراجعة قوانين وأنظمة مختلف نقابات المهن الحرة وتعديلها بما يزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اقتراح تعديل نظام التقاعد لموظفي الدولة لكي تكون للمرأة

حقوق مساوية لحقوق الرجل (التساوي مع الرجل في حق انتقال معاشها التقاعدي الى زوجها في حال وفاتها)

- اقتراح تعديل قانون العمل بحيث يشمل العاملين والعاملات في الخدمة المنزلية والعاملين والعاملات في القطاع الزراعي
- استحداث نص قانوني يجرّم التحرش الجنسي في أماكن العمل مع ما يترتب عليه من نتائج
- إصدار دليل مبسّط حول قانون العمل و قانون الضمان الإجتماعي و قانون التجارة

التدخلات المطلوبة على مستوى

الاعلام والتوعية والتعبئة

- الترويج لتوفير خدمات مساندة (حضانة، خدمات الشيخوخة، خدمات للحالات الخاصة) تسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي.
- تفعيل دور البلديات والجمعيات الأهلية للمساهمة في تقديم تسهيلات تحفّز المرأة للقيام بمشاريع اقتصادية.
- تعميم تجارب ناجحة لنساء رائدات في مجال الأعمال
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي يزيد عدد موظفيها على المئة على إنشاء حضانات للأطفال أو التعاقد مع حضانات موجودت بأسعار تشجيعية لموظفيها
- تأمين خدمات توجيه مهني للفتيات والنساء يتماشى مع سوق العمل
- تأمين خدمات متنوعة تقدّم استشارات بشروط متاحة وتسهّل إطلاق المبادرات الاقتصادية للنساء
- توفير قروض ميسرة تسهّل حصول النساء عليها للقيام بمشاريع اقتصادية
- تفعيل دور المؤسسة الوطنية للإستخدام للتوجيه المهني، والتدريب والتأهيل الموجهين للنساء والفتيات، لاسيما في مجالات

- غير تقليدية
- تشجيع قيام فرص عمل جديدة للفتيات والنساء في الأرياف والضواحي
- تفعيل آلية تلقّي الشكاوى في وزارة العمل للتعاطي مع حالات التمييز ضد المرأة في مواقع العمل
- حتّى النقابات على إيجاد آليات تسهّل انخراط المرأة فيها ووصولها الى مواقع القرار
- نشر معلومات عن دور ومهام غرف التجارة والصناعة والزراعة، مؤسسة ليينور، مؤسسة إيدال (المؤسسة اللبنانية لتشجيع الاستثمارات)، جمعية الصناعيين وغيرها وسبل الإستفادة من خدماتها

التدخلات المطلوبة على مستوى

بناء قدرات بشرية ومؤسسية

- تنفيذ برامج تدريب تقني ومهني على إعداد المشاريع الاقتصادية وإدارتها ومتابعة النساء لإطلاق مشاريع اقتصادية.
- برامج تأهيل وتدريب للنساء اللواتي انقطعن عن العمل
- إيجاد خدمات استشارية وتدريبية بشروط متاحة تسمح للنساء بتطوير أعمالهن الاقتصادية

التدخلات المطلوبة على مستوى

الدراسات والابحاث

- إعداد دراسات حول حاجات سوق العمل في مختلف المجالات وتوصيف أنواع الاختصاصات المطلوبة

فما هو التقدم الحاصل عام ٢٠١٥ في

تنفيذ الأنشطة والتدخلات المطلوبة من قبل المعنيين بتنفيذها؟

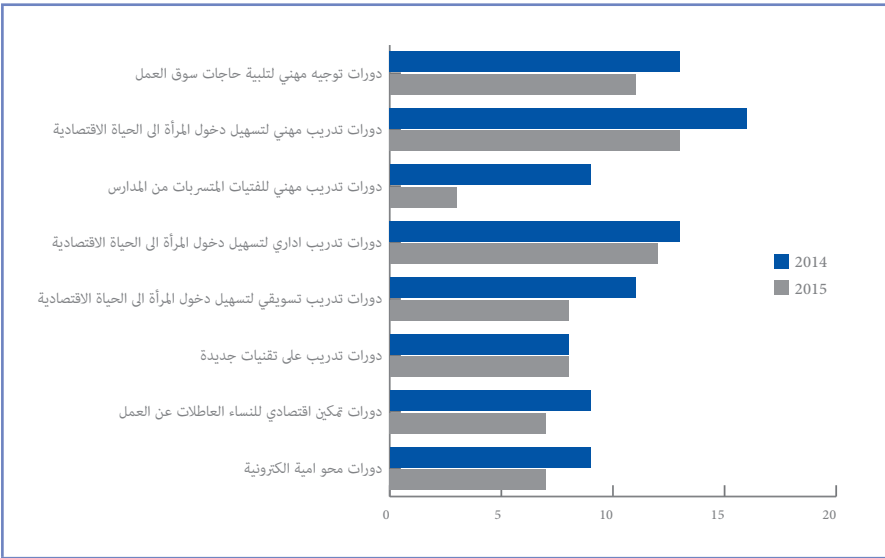
أولا: منظمات المجتمع المدني

لم تظهر نتائج عينة العام ٢٠١٥ اي زيادة في عدد المنظمات الناشطة في المجال

مدن		ريف		عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
٦	٨	٨	٩	١١	١٣	دورات توجيه مهني لتلبية حاجات سوق العمل
٤	٨	٦	١١	١٣	١٦	دورات تدريب مهني لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية
-	-	-	-	٣	٩	دورات تدريب مهني للفتيات المتسربات من المدارس
٥	٦	١٠	٨	١٢	١٣	دورات تدريب اداري لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية
٢	٥	٧	٧	٨	١١	دورات تدريب تسويقي لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية
٢	٣	٧	٦	٨	٨	دورات تدريب على تقنيات جديدة
٦	٩	٧	٨	٧	٩	دورات تمكين اقتصادي للنساء العاطلات عن العمل
٣	٤	٤	٦	٧	٩	دورات محو امية الكترونية لتسهيل دخول المرأة الى الحياة الاقتصادية

جدول رقم ٢١:

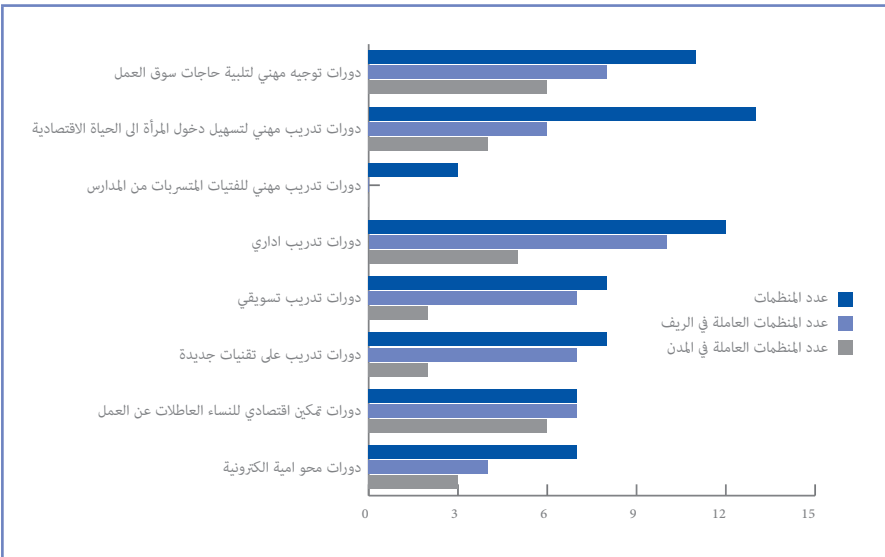
توزيع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها في المجال الاقتصادي (٢٠١٤ و ٢٠١٥)



رسم بياني رقم ١٨:

توزيع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها في المجال الاقتصادي (٢٠١٤ و ٢٠١٥)

الاقتصادي عن تلك التي نشطت في هذا المجال عام ٢٠١٤، إذ بلغ عددها ٢٢ منظمة من اجمالي عينة منظمات المجتمع المدني (٧١ منظمة). ويظهر هذا تراجعاً في عدد هذه المنظمات عن العام ٢٠١٣ حيث بلغ عددها ٢٦ منظمة، كما تراجعاً في النسبة المئوية عن العام ٢٠١٤ (من ٣٣,٨% الى ٣٠,٩٨% من اجمالي العينة). وتظهر الاجابات التي وردت من هذه المنظمات توزع انشطتها واهدافها على مختلف التدخلات المطلوبة في خطة العمل الوطنية، رغم تراجع عدد المنظمات التي اعلنت عن استرشادها بهذه الخطة من ١٤ منظمة عام ٢٠١٤ الى ١٠ منظمات عام ٢٠١٥.



رسم بياني رقم ١٩:

توزيع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها في المجال الاقتصادي وعلى متغير المناطق لعام ٢٠١٥

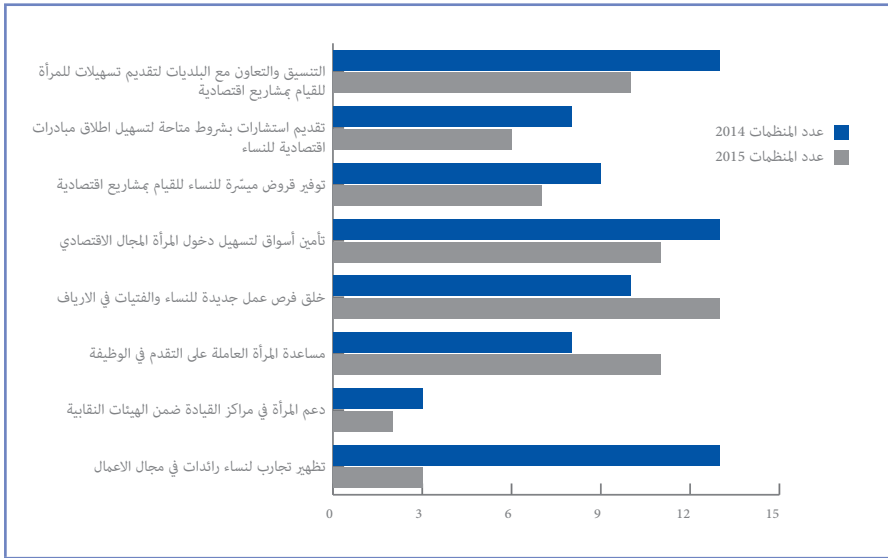
فعلى صعيد المطالبة بتعديل او تبني قوانين تضمن المساواة في الحقوق والواجبات والفرص، عملت ٤ منظمات على المطالبة بتعديل قانون العمل، و٦ على تعديل قانون الضمان الاجتماعي، ومنظمة واحدة على تعديل قانون التجارة، ومنظمة واحدة على تعديل نظام موظفي الدولة. وطالبت ٣ منظمات بمراجعة قوانين وأنظمة نقابات المهن الحرة، و ٥ بتبني قانون يجرّم التحرش الجنسي في أماكن العمل.

ولقد اعتمدت هذه المنظمات وسائل متعددة للدفع بمطالبها هذه. فقد عقدت ٥ منظمات لقاءات مع نواب، و٣ مع رؤساء كتل نيابية، و ٤ منظمات مع

عدد المنظمات		البرامج والانشطة
٢٠١٥	٢٠١٤	
١٠	١٣	التنسيق والتعاون مع البلديات لتقديم تسهيلات للمرأة للقيام بمشاريع اقتصادية
٦	٨	تقديم استشارات بشروط متاحة لتسهيل اطلاق مبادرات اقتصادية للنساء
٧	٩	توفير قروض ميسرة للنساء للقيام بمشاريع اقتصادية
١١	١٣	تأمين أسواق لتسهيل دخول المرأة المجال الاقتصادي
١٣	١٠	خلق فرص عمل جديدة للنساء والفتيات في الريف
١١	٨	مساعدة المرأة العاملة على التقدم في الوظيفة
٢	٣	دعم المرأة في مراكز القيادة ضمن الهيئات النقابية
٣	١٣	تظهير تجارب نساء رائدات في مجال الاعمال

جدول رقم ٢٢:

منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير البرامج والانشطة الهادفة الى تحفيز المرأة على دخول المرأة المجال الاقتصادي



رسم بياني رقم ٢٠:

منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير البرامج والانشطة الهادفة الى تحفيز المرأة على دخول المرأة المجال الاقتصادي (مقارنة بين العامين ٢٠١٤، ٢٠١٥)

وزراء، وعقدت ٦ منظمات لقاءات مع قيادات حزبية و٤ مع قيادات روحية. وقدمت منظمة واحدة مشاريع تعديلية للقوانين/الانظمة، في حين لجأت ١٢ منها الى مختلف انواع سياسات الاحتجاج كتوقيع عرائض/منظمتان)، وتنظيم و/أو المشاركة في تظاهرات (٣ منظمات) واعتمادات (٣ منظمات). وتعكس هذه الاعداد زيادة ملحوظة عن العام ٢٠١٤ وحراكا اكبر باتجاه صناع القرار.

بالاضافة الى هذا، طالبت ٨ منظمات بتوفير خدمات مساندة لتفعيل دور المرأة الاقتصادي كتوفير حضانات باسعار تشجيعية للموظفات (٤ منظمات)، وتوفير خدمات للشيوخ (٤ منظمات)، وتوفير خدمات للحالات الخاصة (٤ منظمات).

وبهدف تعريف المرأة العاملة بحقوقها في العمل، ساهمت ٣ منظمات باصدار كتيب لتبسيط قانون العمل، كما ساهمت ٣ منظمات باصدار كتيب يبسط قانون الضمان الاجتماعي.

كذلك، قامت ٤ منظمات بدراسات حول حاجات سوق العمل الى المهنة التي يمكن ان تقوم بها النساء مقابل ١١ منظمة قامت بهكذا دراسات عام ٢٠١٤. وقد أُجريت هذه الدراسات بالتعاون مع القطاع الخاص (منظمتان)، والبلديات (٤ منظمات)، والمدارس المهنية (منظمة واحدة)، ووزارة الصناعة (منظمة واحدة). كما أجرت منظمتان دراسات حول

جبل لبنان والشمال وعكار والنبطية (٣ منظمات) وبيروت (منظمتان).

كذلك، قدمت ٦ منظمات استشارات بشروط متاحة لتسهيل اطلاق مبادرات اقتصادية للنساء، منها ٥ منظمات قدمت هذه الخدمة في مناطق ريفية ومنظمتان قدمتها في المدن. بالاضافة الى هذا، قامت ٧ منظمات بتوفير قروض ميسرة للنساء للقيام بمشاريع اقتصادية، استفاد ما يزيد عن ٧٠ سيدة من القروض التي قدمتها كل من ٣ منظمات، وبين ٣٠ و٢١ سيدة من خدمات كل من منظمتين، واقل من ٢٠ سيدة من القروض التي قدمتها منظمتان. وقامت منظمات المجتمع المدني بتأمين

مواضيع لها علاقة بمستوى ومدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، واحدة منها نشرت الدراسة على موقع جمعية النجدة الاجتماعية تحت عنوان «معوقات وصول اللاجئات الى فرص وسوق العمل».

وفي معرض تنفيذها للانشطة هذه، قامت ١٠ منظمة بالتنسيق والتعاون مع البلديات لتقديم تسهيلات تُحَفِّز المرأة على القيام بمشاريع اقتصادية (مقابل ١٣ منظمة عام ٢٠١٤)، ٨ منها نسقت مع بلديات في الريف، و٣ مع بلديات في المدن. وجاء توزيع المنظمات التي نسقت مع بلديات في كل من المحافظات على الشكل التالي: الجنوب (٦ منظمات)، البقاع (٤ منظمات)، وكل من

عدد المنظمات		الجهة التي تم التنسيق والتعاون معها
٢٠١٥	٢٠١٤	
٦	١٥	منظمات غير حكومية
٥	١٢	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٦	١٠	ادارات المدارس
٩	٩	الوزارات والمؤسسات العامة
٦	٧	القطاع الخاص
صفر	٦	نقابات المهن الحرة
٤	٥	غرف التجارة والصناعة والزراعة

جدول رقم ٢٣:

توزع منظمات المجتمع المدني على الجهات المحلية التي تعاونت و/أو نشقت معها (٢٠١٤ و ٢٠١٥)

تقنياً، و٤ دعماً بشرياً. أما بالنسبة لمصادر الدعم، تلقت ٤ منها الدعم من منظمات دولية حكومية، و ٧ من منظمات دولية غير حكومية، و ٣ من سفارات/دول، و ٣ من وزارات ومؤسسات عامة هي وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة السياحة، والمؤسسة الوطنية للاستخدام. كما تلقت منظمة واحدة عملاً من قطاع خاص (دار الهندسة)، وتلقت ٤ منظمات دعماً من مساهمات فردية تراوحت بين الدعم المادي (٣ منظمات)، والتقني (منظمتان)، والبشري (منظمتان).

وللقيام بأنشطتها المختلفة في هذا المجال، عمدت منظمات المجتمع المدني الى التعاون والتنسيق مع عدد من الجهات المحلية، الرسمية وغير الرسمية منها، كما يظهر في الجدول رقم ٢٣.

وأظهر تحليل النتائج تنوعاً في الوزارات والمؤسسات العامة التي تعاونت ونسقت مع المجتمع المدني شبيها بالتنوع الذي اظهرته نتائج العام ٢٠١٤، والذي لم يظهر في نتائج العام ٢٠١٣، وبالتالي يمكن اعتباره تطوراً ايجابياً. وشمل هذا التعاون والتنسيق وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، ووزارة السياحة، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الادارية، والمديرية العامة للتعاونيات، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والمؤسسة الوطنية للاستخدام، وعدد من البلديات في مناطق ريفية ومدن.

التقدم في الوظيفة، نشطت ٦ منها في تقديم هذه الخدمة في المناطق الريفية، و ٣ منها في المدن. وشملت هذه الأنشطة التدريب وإعادة التأهيل (٥ منظمات)، والتدريب بحقوق العمل (٤ منظمات)، والتدريب على تقنيات جديدة (٤ منظمات)، وتشجيع المرأة على الانخراط في النقابات (منظمتان)، في حين لم تقم اي منظمة بتأمين خدمات اللجوء الى القضاء. ورغم التفاوت في عدد المستفيدات من أنشطة كل منظمة في مجال مساعدة المرأة العاملة على التقدم في الوظيفة، الا أن عدد المستفيدات من أنشطة غالبيتها تجاوز ٤٠ مستفيدة.

وأعلنت منظمتان عن وجود برامج لديها لدعم المرأة في مراكز القيادة ضمن الهيئات النقابية، كما عملت ٨ منظمات على تظهير تجارب لنساء رائدات في مجال الاعمال وذلك عبر وسائل الاعلام (٣ منظمات)، وعبر ندوات وورش عمل (٧ منظمات)، وعبر اصدار كتيبات (منظمتان)، وافلام وثائقية (٤ منظمات). كذلك، قامت ٣ منظمات بدورات تدريب مهني للفتيات المتسربات من المدارس، والتي تجاوز عدد المستفيدات من الدورات التي نظمتها اثنتان منها ٥٠ مستفيدة.

وأظهرت النتائج حصول ١٢ منظمة على أنواع عدة من الدعم للقيام بأنشطتها الهادفة الى تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية، ومن مصادر مختلفة. فقد تلقت جميعها دعماً مادياً، و٥ دعماً

هذه القروض عبر التعاون مع القطاع الخاص (منظمتان)، وقطاع المصارف (منظمتان)، ومؤسسات اقرضية (٣ منظمات)، ومانحين دوليين (٤ منظمات).

وفي اطار عمل المنظمات على التدريب التسويقي، قدمت ٧ منظمات هذا التدريب في مناطق ريفية ومنظمتان في المدن. وحظيت محافظة الجنوب باهتمام اكبر عدد من المنظمات في مجال التدريب هذا (٥ منظمات)، وتلتها البقاع والنبطية (٣ منظمات) وبيروت وجبل لبنان وعكار (منظمتان) والشمال (منظمة واحدة). وكان متوسط عدد المستفيدات من أنشطة كل من المنظمات ٥٠ سيدة. ولم يقتصر عدد المنظمات على التدريب التسويقي، إذ عملت ١١ منظمة على تأمين أسواق لتسهيل دخول المرأة في الحياة الاقتصادية.

كذلك، عملت ١٣ منظمة على خلق فرص عمل جديدة للنساء والفتيات في الريف. وتجاوز متوسط عدد المستفيدات من نشاط كل من ٤ منظمات ٦٠ مستفيدة. وفي اطار العمل على تحقيق هذا الهدف، تعاونت المنظمات مع القطاع الخاص (منظمتان)، والبلديات (٨ منظمات)، ومع منظمات غير حكومية أخرى (٧ منظمات)، ومع مانحين دوليين (٤ منظمات) ومع غرف التجارة والصناعة والزراعة (٤ منظمات).

بالاضافة الى هذا، قامت ١١ منظمة بأنشطة لمساعدة المرأة العاملة على

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

نُفذت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥ مشروع «سوا» بالتعاون مع «الجمعية اللبنانية للتنمية- المجموعة». وتضمن هذا المشروع توفير تدريبات حول ابتكار افكار جديدة للاعمال، وكيفية انشاءها وتطويرها، كما حول عناصر الانتاج والتسويق والتشبيك. وفي اطار هذا المشروع، استفادت ٧٠ سيدة من خدمة القروض الصغيرة، و٥٢ سيدة من خدمات تقنية ومالية. وكان متوسط عمر المستفيدات ٣٥ سنة. وبلغت نسبة الاعمال المنشأة حديثاً من اجمالي المشاريع الممولة في مشروع «سوا» ٢٥٪، وبلغت نسبة السيدات من ذوات الاحتياجات الخاصة اللواتي استفدن من هذه الخدمات ١,٤٪ من اجمالي عدد المستفيدات.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

الى جانب الوزارات التي تعاونت ونسقت مع منظمات المجتمع المدني، والتي ورد ذكرها أعلاه، أظهر تحليل الاجابات التي وردت في استمارات الوزارات ان عملها في مجال حث وتمكين المرأة على ولوج المجال الاقتصادي كان ضعيفاً بالمقارنة مع عمل منظمات المجتمع المدني

وزارة العمل

استمرت الوزارة خلال العام ٢٠١٥ بعملها على حث المعنيتين وصنّاع القرار على تعديل قانون العمل ليشمل العاملين والعاملات في القطاع الزراعي وفي الخدمة المنزلية من جهة، وعلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي لاحقاق المساواة بين المرأة والرجل. وقد عملت الوزارة خلال العام ٢٠١٥ على اعداد مشروع قانون يجرم التحرش الجنسي في اماكن العمل. كذلك، استمرت الوزارة بممارسة الاشراف على

تقيّد المؤسسات بتطبيق بنود القانون ٢٢٠ لضمان عدم التمييز ضد ذوي/ات الحاجات الخاصة في مجال العمل، وتلقي الشكاوى حول عدم التقيّد به والتعاطي معها .

ويبقى المطلوب ان تعمل على اجراء دراسات احصائية حول حاجات سوق العمل مع التركيز على المهن التي يمكن ان تمتهنها المرأة، وعلى حث النقابات على مراجعة وتعديل قوانينها وانظمتها لضمان خلّوها من أي شكل من اشكال التمييز ضد المرأة. كذلك المطلوب من وزارة العمل ان تعمل على توزيع الشكاوى العائدة لخلافات ومشاكل العمل على متغير الجندر، كما وحث مجالس العمل التحكيمية على القيام بهذا التوزيع الجندري للشكاوى التي تلتفها وتبت بها.

وزارة الشؤون الاجتماعية

استمرت الوزارة في عملها على حث القطاعين العام والخاص على توفير خدمات مساندة (حضانة، خدمات شيخوخة، خدمات للحالات الخاصة) للاسهام في تفعيل دور المرأة الاقتصادي. كذلك استمرت الوزارة في العمل على توفير برامج تمكين اقتصادي واجتماعي للنساء في مراكز الخدمات الانمائية.

في المقابل، اظهرت اجابة الوزارة عن اسئلة الاستمارة ارتفاعاً كبيراً في عدد المستفيدات من مشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات اليدوية(حرفة الكليم) الذي ابتداء العمل به عام ٢٠١١ في مركز تكريت العكّارية (من ١٠ مستفيدات عام ٢٠١٤ الى ما يزيد عن ٧٠ مستفيدة عام ٢٠١٥). وقد شجع هذا الوزارة على وضع خطة لتعميم هذه التجربة في مناطق اخرى من لبنان. كذلك، اعلنت الوزارة عن وجود مشاغل مهنية ضمن مؤسسات الرعاية المتخصصة المتعاقدة مع الوزارة.

وأخيراً، يبقى المطلوب من وزارة الشؤون الاجتماعية، بحكم كونها سلطة الوصاية

على المؤسسة الوطنية للاسكان، أن تعمل على تشجيع المؤسسة والمصارف على اعطاء قروض سكنية للنساء. كذلك، يبقى المطلوب:

- من وزارة الداخلية (مديرية البلديات) ان تقوم بحث البلديات ومساعدتها على المساهمة في تقديم تسهيلات تحقّق المرأة على القيام بمشاريع اقتصادية،
- ومن وزارة الاعلام ان تعمل على ان تشمل برامجها، بخاصة المرئية والمسموعة، برامج حول دور المرأة في العملية الاقتصادية،
- ومن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والانماء أن يعملوا على ان تلبي المناهج والاختصاصات الجامعية والمهنية حاجات سوق العمل والحاجة الى تعزيز وجود المرأة فيه، كما على تعزيز برامج الاستلحاق والتدريب المهني للمتسربات من المدارس.
- ومن المؤسسة الوطنية للإستخدام ان تعمل على وضع خطط وبرامج للتوجيه المهني، والتدريب والتأهيل الموجهين للنساء والفتيات، لاسيما في المجالات غير التقليدية.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهر تحليل الاجابات التي وردت من المنظمات الدولية قيام بعضها ببرامج وأنشطة تهدف الى تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها ومساهماتها في المجال الاقتصادي. وتجدر الاشارة الى ان بعض البرامج والانشطة يمكن ادراجها تحت عنوان مكافحة الفقر او تحت المجال الاقتصادي. لذا سنقوم هنا بذكر هذه المشاريع بشقها المتعلق بالمجال الاقتصادي. وفي ما يلي عرض لما قامت به كل منها.

صندوق الامم المتحدة للسكان

نُفذ الصندوق مشروع « دعم اللاجئات السوريات والنساء المعرضات للاخطار في

العربي للتدريب على الاعمال والاستثمار ، (ARCEIT) ومنظمة المجموعة، ومؤسسة التعاون الجامعي Instituto per la Cooperazione Universitaria (ICU). واستهدف المشروع الاول، ومدته ١٨ شهراً ١٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، و٣٠ تعاونيات، والمشروع الثاني ، ومدته ٣٠ شهراً ١٩٣١ مؤسسة موجودة او محتملة ، واسهدف المشروع الثالث ، ومدته ٣٦ شهراً، ٣٠ مؤسسة. وقدمت هذه المشاريع الدعم التقني.

منظمة العمل الدولية

تحت عنوان احقاق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، تستمر منظمة العمل الدولية بتنفيذ مشروع « تعزيز المرونة في العمل وحماية شروط العمل اللائقة في مناطق شمال لبنان الريفية المتأثرة بالازمة السورية» الذي يمتد على مدى ٤ سنوات، ويهدف الى تحسين الوساطة في سوق العمل وتوظيف الفئات الضعيفة التي تبحث عن عمل، وزيادة امكانية خلق الوظائف وتأمين المداخيل في القطاع الزراعي عبر التنمية الاقتصادية المحلية، وبناء قدرات موفري الخدمات لخلق فرص تنمية اقتصادية محلية. يستهدف هذا المشروع الجماعات الريفية بما فيها النساء.

مجلس التعاون السويسري

نفذ المجلس ثلاث مشاريع ضمن اطار برنامج «العمل اللائق» التي هدفت الى تمكين العاملات في الخدمة المنزلية ورفع قدرتهن في مجال المناصرة، وقد نفذت هذه المشاريع في مناطق مختلفة من لبنان بالتعاون مع حركة مناهضة العنصرية ومؤسسة عامل و FENASOL. وقدمت هذه المشاريع الدعم المادي والتقني ومدتها ٣ سنوات.

وللنازحين/ات السوريين/ات. وتمّ تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع وزارة الزراعة وبلغ عدد المستفيدين/ات منها بشكل مباشر ١٩,٢٨٤ مستفيدة، وشكلت النساء ما يزيد عن نصف عدد المستفيدين من مجمل المشاريع.

منظمة الاونروا

تقوم المنظمة بمشروع تسليم لدعم الجماعات كجزء من برنامج الاغاثة والخدمات الاجتماعية الذي يقدم قروض للبدء بالاعمال او لتوسيعها. وتساهم هذه القروض في دفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في اوساط اللاجئين الفلسطينيين.

منظمة الاونسكو

نفذت المنظمة مشروعها الاقليمي YOUTH NET-MED بالشراكة مع الاتحاد الاوربي ومدته ثلاث سنوات. واستهدف المشروع الشباب والشابات، بمن فيهم/ن المتسربين/ات من المدارس، وقدمّ الدعم التقني والمادي والبشري.

منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي UNIDO

قامت المنظمة بتنفيذ ثلاثة مشاريع تصب في خدمة اهداف التربية والتمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر. وهذه المشاريع هي (١) دعم الجماعات المضيفة التي تأثرت بنزوح اللاجئين السوريين (CELEP III Project، و(٢) التمكين الاقتصادي للنساء لتنمية مستدامة وجامعة (ISID Project)، و(٣) تطوير وتعزيز الاعمال (EDIP project). وتم تنفيذ هذه المشاريع في بيروت وجبل لبنان والجنوب والشمال والبقاع بالتعاون مع وزارتي الصناعة والزراعة، واتحاد غرف الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد الغرف العربية، والمركز الاقليمي

الجماعات المضيفة بالمهارات الحياتية»، في منطقة جبل لبنان بالشراكة مع منظمات الميثاق و INTERSOS و CONCERN . وبلغ عدد المستفيدات من هذا المشروع، الذي قدّم الدعم المادي والتقني والبشري، ٣٧٠ سيدة.

منظمة المرأة في الامم المتحدة

نفذت المنظمة مشروع « نحو التمكين الاقتصادي للنساء في الجماعات المتأثرة بالازمة السورية» الذي غطى مناطق عكار: تكريت، خريبة الجندي، عندقت، مشحى، والمناطق المحيطة وطريق الجديدة في بيروت. وتمّ التنفيذ بالشراكة مع مؤسسة الصفدي ومنظمة التجارة العادلة في لبنان. وقد لُزمت مؤسسة الصفدي العمل لمنظمة ابعاد. واستهدف المشروع، ومدته سنة واحدة، النساء السوريات اللواتي تأثرن بالازمة السورية، واستفاد منه ١٢٢٠ سيدة.

منظمة الاغذية والزراعة

تهدف غالبية البرامج والمشاريع التي تقوم بها المنظمة الى تعزيز مساهمة المرأة في المجال الاقتصادي والقضاء على الفقر، اما بشكل مباشر او غير مباشر، ويشدد قسم كبير من هذه المشاريع على المرأة تحديداً. وقامت المنظمة خلال العام ٢٠١٥ بعدد من المشاريع، على كامل الاراضي اللبنانية، التي هدفت الى بناء قدرات الرجال والنساء عبر التدريب على مواضيع زراعية مختلفة وتوزيع مواد زراعية ونتاجية تصب في خدمة تحسين ورفع مستوى الانتاج والدخل. الى جانب هذا، هدفت بعض المشاريع الى تحسين وتعزيز الامن الغذائي للنازحين السوريين والجماعات المضيفة واستفادت منها النساء بنسبة ١٠٠٪، كما قدمت بعض المشاريع المساعدة الطارئة للمزارعين/ات اللبنانيين/ات الذين تأثروا بالازمة السورية

وكجزء من المشروع اعلاه ، تضمن مشروع «الكل يربح» شقاً هدف الى تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً لزيادة مشاركتهن في العملية الاقتصادية.

مؤسسة AVSI

كجزء من مشروعها « حوار بلادي حول التراث» الذي ورد تفصيله في المحور التربوي، قامت هذه المؤسسة بتأمين تدريب (internship) لاربعة طالب وطالبة لتعزيز مهاراتهم/ن ومقدرتهم/ن على دخول سوق العمل.

الى جانب المنظمات الدولية اعلاه، قام العديد من الجهات الدولية بتقديم الدعم على انواعه لمنظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات العامة. ويقدم الجدول رقم ٢٤ لائحة باسماء هذه الجهات الدولية الداعمة.

من تمييز ضد المرأة. وفي اطار هذه الحملة، نُفذت أنشطة مختلفة في عدد من المناطق اللبنانية كعكار وطرابلس والشوف وبعبك والهمل وصيدا وبيروت وجبل لبنان. وكان الشريك المنفذ لهذه الأنشطة منظمة ALEF-Act لحقوق الانسان . كذلك شاركت المنظمات التالية في هذا المشروع : مركز ابعاد للمساواة الجندرية، مؤسسة عامل، مؤسسة النساء التقدميات، نهار الشباب، اتحاد النساء العاملات في الشمال، الهيئة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة، المنظمة اللبنانية للدراسات والتدريب، مركز النازحين في كاريتاس لبنان، ومركز سمارة للاعلام والمناصرة. واستهدف المشروع بشكل اساسي منظمات المجتمع المدني المحلية، كما استهدف النساء عامة والعاملين/ات في مجال الاعلام، والمحامين/ات، والجماعات الدينية، والمواطنين/ات، والاحزاب السياسية، والرجال البارزين ضمن جماعاتهم، والضمان الاجتماعي، والقطاع الخاص. وبلغ عدد الذين استفادوا من المشروع بصورة مباشرة ٥٥٠ شخصاً. وامتد المشروع على مدى ٣٧ شهرا (نيسان ٢٠١٣ حتى ايار ٢٠١٦).

اميد ايست AMIDEAST

نفذت الاميد ايست مشروع سيدات الاعمال العرب الذي امتد على مدى سنة وخمسة اشهر واستفاد منه ٢٠ سيدة . كذلك نفذت مشروع مهارات النجاح الذي استهدف النساء المهمشات من كافة انحاء لبنان ونفذ على مدى سنة وخمسة اشهر بالتعاون مع مؤسسة سيتي وشركة بيبسيكو وقدم الدعم التقني.

منظمة البحث عن ارضية مشتركة

نفذت المنظمة ، بمشاركة ٩ منظمات مجتمع مدني محلية، مشروع «الكل يربح: تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في لبنان» . وهدف المشروع الى تمكين منظمات المجتمع المدني على توحيد جهودها والعمل معاً واطلاق حملة مناصرة لاحقاق المساواة على مستوى السياسات. وهدفت الحملة الوطنية، تحت شعار «حقك ضمان عيلتك»، الى المطالبة بتعديل قانون الضمان الاجتماعي لازالة ما تضمنه

لائحة بالجهات الدولية الداعمة

World YWCA	UNFPA
American Refugee Aid	UN Women Fund for Gender Equality
Drosos	UN Women
IRC	UNICEF
Heartland Alliance International	World Bank
IMC	UNDP
Danish Refugee Council	European Union
AFD	Italian Embassy
LIVCD	Sudanese Embassy
ANERA	Cherie Blaire Foundation
INTERSOS	British Council
DAI	Amideast
SFCG	MEPI
SDC	French Cultural Center
	TDH Lausanne

جدول رقم ٢٤:

لائحة بالجهات الدولية الداعمة لعمل منظمات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي

خلاصة المحور

أظهرت الزيادة في حجم عينة منظمات المجتمع المدني للعام ٢٠١٥ تراجعاً في نسبة المنظمات الناشطة في المجال الاقتصادي من إجمالي العينة بالمقارنة مع العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وتراجعا في عدد المنظمات العاملة على كل من الأنشطة المطلوبة في خطة العمل الوطنية. رغم هذا، اشارت النتائج الى تغطية هذه المنظمات لجميع التدخلات التي نصت عليها خطة العمل الوطنية، كما اشارت الى توزيع عادل في أنشطة هذه المنظمات بين الريف والمدن، وبين المحافظات. كذلك أظهرت النتائج ارتفاعاً ملموساً في عدد الجهات الرسمية وغير الرسمية، وبخاصة المنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، التي تتعاون وتنسق مع منظمات المجتمع المدني وتدعمها للقيام بأنشطتها وضمان فعاليتها في هذا المجال. وبلغتنا في هذه النتائج استقطاب النازحين السوريين/ات لاهتمام غالبية الجهات الدولية الداعمة. فهذا الواقع، على أهميته، قد انعكس انخفاضاً في الاهتمام بدعم اولويات المجتمع المدني في ما يتعلق بحاجات المجتمع اللبناني ونسائه.

في المقابل، اشارت النتائج العائدة لعمل الوزارات والمؤسسات العامة الى ضعف في تعاملها مع الاهداف والتدخلات الاساسية التي نصت عليها الخطة. ويعكس هذا غياباً للارادة السياسية من جهة، وضعفاً في الموارد على انواعها لوضع الخطط والبرامج لتحقيق الاهداف المطلوبة وضمان تنفيذها من جهة أخرى.



٦-المجال السياسي ومواقع القرار

أولاً: منظمات المجتمع المدني

ارتفع عدد المنظمات الناشطة في العمل على تعزيز مشاركة وتمثيل المرأة في المجال السياسي ومواقع صنع القرار من ١٩ منظمة عام ٢٠١٤، إلى ٢١ منظمة عام ٢٠١٥. ويظهر احتساب النسبة المئوية لهذا العدد من إجمالي عينة منظمات المجتمع المدني (٧١ منظمة) غياب أي زيادة في هذه النسبة عن العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، رغم الزيادة المتطردة في حجم العينة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني من ٤٠، إلى ٦٥، إلى ٧١ منظمة على التوالي. وفي ظلّ الأوضاع السياسية التي سادت البلد عام ٢٠١٥ في ظلّ تجديد مجلس النواب لذاته والحديث عن اصلاح قانون الانتخابات النيابية والشلل الحكومي وغيرها من الأوضاع، لا بد من التساؤل حول الاسباب وراء عدم اندفاع اعداد اكبر من منظمات المجتمع المدني للعمل على احقاق التغيير في هذا المجال.

فقد تراجع عدد المنظمات التي نشطت في المطالبة بتعديل قانون الانتخابات النيابية لاعتماد كوتا نسائية في مجلس النواب من ١٤ منظمة عام ٢٠١٤ إلى ١٢ منظمة عام ٢٠١٥. وطالبت ١٠ منها باعتماد كوتا نسائية تبلغ ٣٠٪ ومنظمتان طالبتا بكوتا ٥٠٪. وفي حين طالبت ٩ منظمات بأن تكون الكوتا المطلوبة من عدد المقاعد النيابية، طالبت ٧ منها باعتماد الكوتا على لوائح الترشيح للانتخابات.

في مقابل هذا، ارتفع عدد المنظمات التي نشطت في المطالبة بتعديل قانون الانتخابات المحلية لاعتماد كوتا نسائية في المجالس البلدية والاختيارية من ١٠ منظمات إلى ١٣ منظمة. وطالبت ١١ منها باعتماد كوتا ٣٠٪، في حين كان هناك مطالبة من منظمة واحدة باعتماد ٣٥٪، ومن منظمة أخرى باعتماد ٥٠٪ ومنظمة أخرى اكتفت بكوتا ٥٪. وقد طالبت ١١ منظمة بأن تكون الكوتا المطلوبة من عدد مقاعد المجالس البلدية، مقابل ٦ منظمات طالبت بها على لوائح الترشيح للانتخابات.

بما يراعي المصلحة الطلابية العامة والمساواة بين الجنسين.

- زيادة عدد الحوارات بين الشباب والشباب وفي مختلف الأندية الرياضية والثقافية حول النظم السياسية القائمة وكيفية تطويرها بهدف بناء مجتمع مدني أكثر تماسكاً
- تطوير نشاطات كسب التأييد لحمل الأحزاب والنقابات على اعتماد كوتا نسائية في المواقع القيادية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪
- الترويج لترشّح المرأة وانتخابها في المواقع القيادية في الأحزاب والنقابات بنسبة ٣٠٪ على الأقل
- الترويج لإنشاء تجمّعات او شبكات نسائية قطاعية بهدف تعزيز القدرات وتطوير المهارات وتبادل الخبرات (مثلاً هيئة النساء العضوات في المجالس البلدية، هيئة البرلمانيات اللبانيات) ودعمها
- توفير برامج تدريبية للنساء حول مهارات مختلفة تدعم فوزهنّ في الانتخابات النيابية والحزبية

التدخلات المطلوبة على مستوى

بناء القدرات البشرية والمؤسسية

- توفير برامج تدريبية للنساء حول مهارات مختلفة تدعم فوزهنّ في الانتخابات النيابية والبلدية

التدخلات المطلوبة على مستوى

الدراسات والأبحاث

- إجراء دراسة حول المعوقات الأساسية التي تحدّ من مشاركة المرأة في العمل السياسي وتحديد الآليات التي تسمح بتذليلها
- إجراء دراسة ميدانية حول نظرة المرأة لدورها في الشأن العام والسياسي
- إجراء دراسة ميدانية حول مفهوم السلطة لدى الرجال والنساء

فالي اي مدى تطابقت أنشطة المعنيين مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية وهل حصل تقدّم خلال العام ٢٠١٥؟

حددت خطة العمل الوطنية الهدف الاستراتيجي في هذا المجال «بتحقيق المساواة التامة بين الجنسين في مختلف مواقع القرار وفي كل الميادين». ونصت على الاهداف العملاية التالية:

- اقرار الكوتا النسائية في المجالس التمثيلية الوطنية والمحلية؛
- التثقيف السياسي للشباب والشباب وتدريبهم على المقاربة الموضوعية للقضايا السياسية؛
- زيادة مشاركة المرأة في مختلف المواقع القيادية في النقابات والاحزاب بنسبة ٣٠٪ على الأقل؛
- تمكين المرأة ودعمها للوصول الى المجالس البلدية والى البرلمان اللبناني؛
- وضع دراسات وابحاث لفهم المعوقات الاساسية التي تحدّد من المشاركة السياسية للمرأة.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف نصّت الخطة على مجموعة من التدخلات موزعة على مستويات اربع هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى

- السياسات والقوانين والتشريعات**
- متابعة إقرار مشروع قانون انتخابي (انتخابات تشريعية ومحلية) يعتمد الكوتا النسائية بما لا يقل عن ٣٠٪ من المقاعد كحدّ أدنى
 - تنظيم برامج كسب التأييد لتمثيل المرأة بصورة دائمة وبما لا يقل عن ٣٠٪ في السلطة التنفيذية ومواقع القرار في الإدارات العامة

التدخلات المطلوبة على مستوى

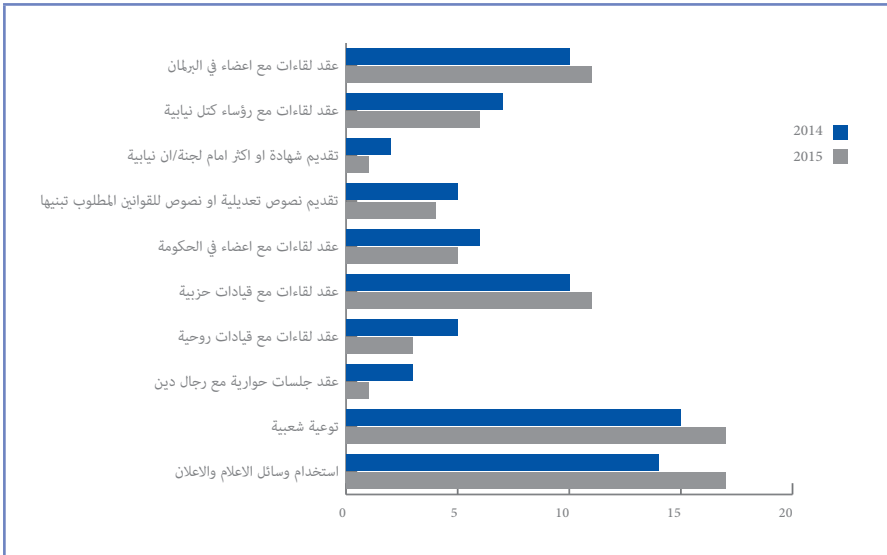
الاعلام والتوعية والتعبئة

- إدماج مواضيع في المناهج التربوية تعزّز مفهوم المساواة في تولّي المناصب القيادية، مع أمثلة تطبيقية (تدريب الفتيات على القيادة ضمن أنشطة لا صفية)
- مراجعة الأنظمة والممارسات الخاصة للهيئات الطلابية وتعديلها لجهة الترشّح والانتخاب والقيادة

% من اجمالي عينة منظمات المجتمع المدني		% من العينة النشطة في المجال السياسي ومواقع القرار (١٩ منظمة)		عدد المنظمات		الاسلوب المعتمد
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
١٥,٤%	١٥,٣%	٥٢,٣%	٥٢,٦%	١١	١٠	عقد لقاءات مع اعضاء في البرلمان
٨,٤%	١٠,٧%	٢٨,٥%	٣٦,٨%	٦	٧	عقد لقاءات مع رؤساء كتل نيابية
١,٤%	٣%	٤,٧%	١٠,٥%	١	٢	تقديم شهادة او اكثر امام لجنة/ان نيابية
	٧,٦%	١٩%	٢٦,٣%	٤	٥	تقديم نصوص تعديلية او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها
٧%	٩,٢%	٢٣,٨%	٣١,٥%	٥	٦	عقد لقاءات مع اعضاء في الحكومة
١٥,٤%	١٥,٣%	٥٢,٣%	٥٢,٦%	١١	١٠	عقد لقاءات مع قيادات حزبية
٤,٢%	٧,٦%	١٤,٢%	٣٦,٨%	٣	٥	عقد لقاءات مع قيادات روحية
١,٤%	٤,٦%	٤,٧%	١٥,٧%	١	٣	عقد جلسات حوارية مع رجال دين
٢٣,٩%	٢٣%	٨٠,٩%	٧٨,٩%	١٧	١٥	توعية شعبية
٢٣,٩%	٢١,٥%	٨٠,٩%	٧٣,٦%	١٧	١٤	استخدام وسائل الاعلام والاعلان

جدول رقم ٢٥:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبها (مقارنة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٥)



رسم بياني رقم ٢١:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبها (مقارنة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٥)

بالاضافة الى المطالبة بتعديل قانوني الانتخابات النيابية والمحلية لرفع مستوى تمثيل المرأة في هذه المؤسسات التمثيلية، قام عدد من المنظمات بانشطة للمطالبة بتعديل القوانين والانظمة لضمان تمثيل المرأة في الحكومة (١٣ منظمة)، وفي المجالس القضائية العليا (٣منظمات)، وفي الوظائف العليا في الادارات والمؤسسات العامة (٩منظمات)، و في المراكز القيادية في الاحزاب السياسية (١٤ منظمة)، و في المراكز القيادية في النقابات المهنية (٩منظمات)، وفي الهيئات الطلابية في الجامعات (٨ منظمات).

ويظهر الجدول رقم ٢٥ تنوع الاساليب التي لجأت اليها منظمات المجتمع المدني للدفع بمطالبها هذه، كما اعتمدت المنظمة الواحدة لأكثر من اسلوب . واستهدفت الأنشطة الهادفة الى تعزيز وجود المرأة في المجال السياسي ومواقع صنع القرار صنّاع القرار، والفاعلين في هذا المجال على اختلاف مستوياتهم ومواقعهم، كما استهدفت القاعدة الشعبية وبخاصة النساء.

لدى مقارنة الاعداد والنسب المئوية الواردة في الجدول أعلاه مع الارقام العائدة للعام ٢٠١٤، يلفتنا التراجع في الاعداد والنسب المئوية، بعد الزيادة التي شهدتها العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع العام ٢٠١٣.. ويشير هذا

كتل نيابية. ونجد تفاوتاً مشابهاً في عدد الوزراء الذين عقدت اللقاءات معهم، والذي تراوح بين ٣ و٧ وزراء. وينطبق الامر عينه على القيادات الحزبية التي تراوحت اعدادها بين قيادة حزب واحد و٦ قيادات حزبية، كما على القيادات الروحية التي تمّ عقد لقاءات معها، والذي تراوح عددها بين ٢ و٤ قيادات. والجدير بالذكر اعلان المنظمات التي التقت القيادات الحزبية مطالبتها اياهم باعتماد الكوتا النسائية في مجالسهم القيادية (٧منظمات) وفي لوائحهم الانتخابية (٧منظمات).

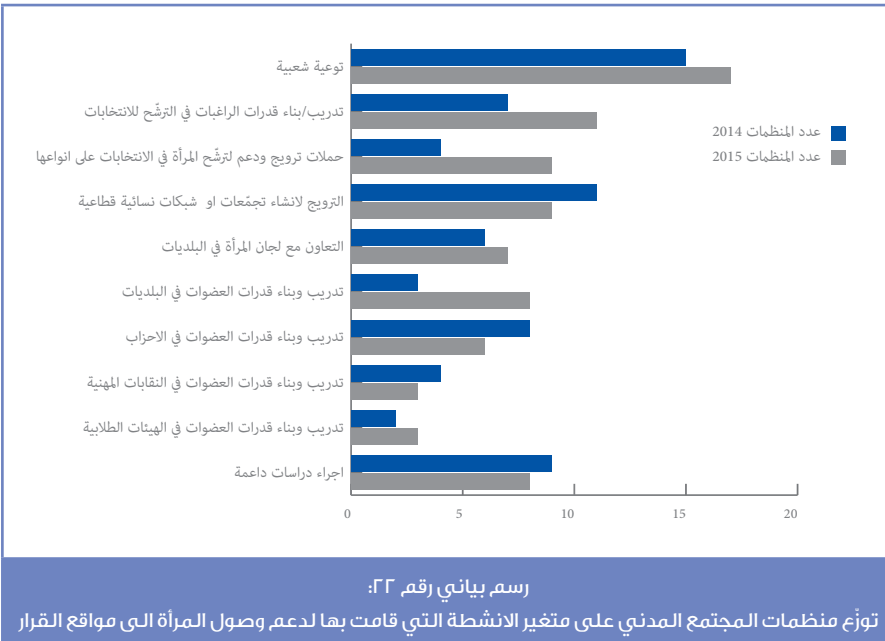
الى انخفاض في مستوى الاهتمام بالموضوع رغم اقتراب موعد الانتخابات المحلية وتجديد مجلس النواب لذاته ،

ويظهر التدقيق في اجابات المنظمات عن الاسئلة العائدة لتحديد عدد صانعي القرار الذين تم اللقاء بهم وعدد اللقاءات التي أجريت تفاوتاً ملحوظاً بين المنظمات. إذ تراوح عدد النواب الذين التقت بهم كل من المنظمات بين ٢ و٢٠ نائب. كما تراوح عدد رؤساء الكتل النيابية الذين تمّ اللقاء بهم بين رئيس كتلة واحدة و ٥ رؤساء

عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	
١٧	١٥	توعية شعبية
١١	٧	تدريب/بناء قدرات الراغبات في الترشح للانتخابات
٩	٤	حملات ترويج ودعم لترشح المرأة في الانتخابات على انواعها
٩	١١	الترويج لانشاء تجمعات او شبكات نسائية قطاعية
٧	٦	التعاون مع لجان المرأة في البلديات
٨	٣	تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في البلديات
٦	٨	تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في الاحزاب
٣	٤	تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في النقابات المهنية
٣	٢	تدريب وبناء قدرات النساء العضوات في الهيئات الطلابية
٨	٩	اجراء دراسات داعمة

جدول رقم ٢٦:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها لدعم وصول المرأة الى مواقع القرار



رسم بياني رقم ٢٢:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الانشطة التي قامت بها لدعم وصول المرأة الى مواقع القرار

وفي حين قامت منظمة واحدة بتقديم نصوص تعديلية لأكثر من قانون (٣ قوانين)، قدمت اثنتان منها نصوصاً تعيلية لقانون واحد فقط.. وقد اعلنت منظمة واحدة عن تقديمها ٣ شهادات امام لجنة/ لجان نيابية.

وبالاضافة الى الاساليب هذه، لجأ عدد من المنظمات الى سياسات الاحتجاج للدفع بمطالبه. فقد قامت ٨ منظمات بتنظيم أو المشاركة في تظاهرات، و ١١ في اعتصامات، و ٩ في مسيرات، كما قامت ١١ منها بتنظيم او المشاركة في توقيع عرائض.

اما في مجال العمل على التوعية الشعبية، فقد أظهرت النتائج توزعاً شبه متساو في عدد المنظمات التي قامت بهذه الأنشطة في المحافظات، كما بين عمل المنظمات في الريف (١٣ منظمة) والمدن (١٢ منظمة). كذلك، أظهرت النتائج تفاوتاً في نسب المستفيدين/ات من أنشطة كل من المنظمات. وفي حين حصرت ١٣ منظمة أنشطتها الهادفة للتوعية الشعبية بالاناث فقط، اشركت ٣ منظمات فقط الذكور في هذه الأنشطة. وهذا امر يجب التنبيه له مستقبلياً لما لإشراك الذكور من أهمية في ضمان فعالية هذه الأنشطة في تحقيق أهدافها المرجوة.

بالاضافة الى عمل منظمات المجتمع المدني على المطالبة بالضمانة القانونية لمشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار على قدم المساواة مع الرجل، كما على التوعية الشعبية لاهمية هذه المشاركة، قامت ١١ من هذه المنظمات بتنظيم دورات تدريب/ بناء قدرات للنساء الراغبات في الترشح للانتخابات شملت المرشحات في الانتخابات الوطنية (منظمتان)، وفي الانتخابات المحلية (١١ منظمة)، وفي الانتخابات النيابية (٤ منظمات)، والمرشحات في الانتخابات الحزبية (٣ منظمات). وقد اقيمت هذه الدورات في المناطق الريفية (٨ منظمات)، وفي المدن (٧ منظمات)، وتراوح عدد

وفي استخدامها لوسائل الاعلام والاعلان بهدف التوعية الشعبية على أهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار، استعملت ١٦ منظمة وسائل التواصل الاجتماعي، و ١١ المقالات واللقاءات الصحفية، و ١١ منظمة البرامج الحوارية، و استعملت خمس منها TV Spots، و ٤ منظمات اللوحات الاعلانية. اما العمل على المطالبة بادراج موضوع مشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار في المناهج المدرسية لتوعية الجيل الصاعد على أهمية هذه المشاركة فلم تقم به سوى منظمتان فقط.

المستفيدات من أنشطة غالبية المنظمات بين ٣٠ وما يزيد عن ٧٠ امرأة.

وفي إطار عمل منظمات المجتمع المدني على دعم وصول المرأة الى مواقع القرار وتفعيل دورها في هذا المجال، قامت ٩ منظمات بحملات ترويج ودعم لترشح المرأة في الانتخابات على انواعها، وأقيمت هذه الحملات في الريف (٥ منظمات) وفي المدن (٧ منظمات). وعملت ٧ منظمات على التعاون والتنسيق مع منظمات غير حكومية أخرى، و٧ منظمات مع لجان المرأة في بلديات مناطق ريفية (٦ منظمات) وبلديات في المدن (٤ منظمات) لتعزيز دور المرأة على الصعيد المحلي. كذلك رُوِّجت ٩ منظمات لإنشاء تجمعات أو شبكات نسائية قطاعية، كما عمل عدد من المنظمات على تظهير دور المرأة القيادي في المجال السياسي عبر وسائل الاعلام (١٣ منظمة)، واصدار كتيبات (٤ منظمات)، وتنظيم محاضرات وندوات وورش عمل (١٨ منظمة)، وعبر افلام وثائقية (منظمتان). بالاضافة الى هذا، اجرت ٨ منظمات دراسات حول مواضيع لها علاقة بمشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار، وقامت ٣ منها بنشر هذه الدراسات لتعميم الفائدة منها. ولم يتم الاعلان سوى عن دراسة واحدة من التي تم نشرها وهي:

وفي معرض الاجابات عن الاسئلة المتعلقة بمدى توقُّر الدعم لمساعدتها في القيام بانشطتها، اعلنت ١٣ منظمة عن تلقّيها الدعم على انواعه. فقد تلقّت ٩ منظمات دعماً مادياً، و٣ دعماً تقنياً، و٦ منظمات دعماً بشرياً. أما لجهة مصادر الدعم فقد استفادت منظمتان من دعم منظمات دولية حكومية، و ١٢ من منظمات دولية غير حكومية، ومنظمة واحدة من وزارة لم يعلن عن اسمها و٤ منظمات من مساهمات فردية، ومنظمة من قطاع خاص. ولم تتلق اي منها دعماً من دول/ سفارات. كذلك، عملت منظمتان بالتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة واحدة مع وزارة الداخلية والبلديات، كما عملت ١٣ منظمة بالتنسيق

والتعاون مع منظمات غير حكومية محلية. ويلفتنا في اجابات المنظمات عن السؤال المتعلق بتسمية المنظمات غير الحكومية الاخرى التي تعاونت ونسقت معها العدد الكبير للمنظمات التي وردت في اللائحة. وهذا مؤشر مهم على توجه المنظمات باتجاه توحيد الجهود وتوسيع أطر التعاون والتنسيق. كذلك، أظهرت النتائج مؤشراً جيداً آخر تجلّى في عدد المنظمات التي استرشدت بخطة العمل الوطنية (١٤ منظمة)، وتلك التي نسقت وتعاونت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (١١ منظمة).

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تابعت الهيئة الوطنية جهودها للدفع باتجاه تبني قانون للانتخابات النيابية يعتمد النظام النسبي ويلحظ كوتا نسائية كتدبير مرحلي ومؤقت وذلك في اطار الحملة الوطنية لدعم المرأة في موقع القرار وصنع السلام التي اطلقتها في العام ٢٠١٢. كذلك، استمرت الهيئة بالعمل على بناء التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء الناشطين في مجال العمل على زيادة وتفعيل مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي مواقع القرار. وفي هذا الاطار، تابعت الهيئة تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة مع وزارة الشؤون الاجتماعية عام ٢٠١٣ في نطاق مشروع مشترك بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية» الممول من قبل السفارة الإيطالية للتنمية. بيروت- مكتب التعاون الإيطالي للتنمية. وفي اطار هذا المشروع تم تنفيذ حملة اعلامية واعلانية لتحفيز النساء على المشاركة السياسية الفعّالة.

وفي اطار الحملة الوطنية لدعم مشاركة المرأة في الحكم شاركت الهيئة الوطنية، بالتعاون مع تحالف نساء في البرلمان في تنظيم مؤتمر جمع منظمات المجتمع المدني والدولي ونواب. وهدف هذا المؤتمر الى التشديد على اهمية مشاركة المرأة في

المجال السياسي واهمية اعتماد التدابير المؤقتة ومن بينها الكوتا كعامل محفز لانخراط النساء في المجال السياسي.

بالاضافة الى هذا، نظمت الهيئة الوطنية بالتعاون مع الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ورشة عمل حول القوانين الانتخابية الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في السلطة السياسية وفي الهياكل المنتخبة في لبنان. وهدفت هذه الورشة الى تعميق معرفة المشاركين/اتبنماذج القوانين الانتخابية ومفاعيلها المختلفة في التمثيل العادل بين الجنسين.

واخيراً، شاركت الهيئة الوطنية في تحالف ضمّ منظمات من المجتمع المدني، وبدعم من المجلس الثقافي البريطاني، من أجل اطلاق حملة لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات البلدية تحت شعار «ست البلدية».

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

اعلنت كل من وزارة البيئة ووزارة الداخلية عن عملهما لاشراك النساء بوضع السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والمحلي على التوالي. واعلنت وزارة البيئة ان النساء يشكلن ١٠٪ من اعضاء هذه الهيئات. وفي ما عدا هذا، وباستثناء ما ورد في اجابات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية حول الشراكة مع بعض الوزارات وبخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية، لم يظهر تحليل نتائج الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات العامة وجود اية أنشطة او برامج لديها للمساهمة في تعزيز دور المرأة في المجال السياسي وصنع القرار.

رابعاً: المنظمات الدولية

بالاضافة الى المنظمات الدولية والدول/ السفارات التي قدّمت الدعم لأنشطة بعض منظمات المجتمع المدني، والواردة

المؤتمر الى توصية بادراج موضوع الكوتا النسائية على اجندة مجلس النواب.

وعلى صعيد آخر، وبالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، قام الصندوق بالعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة عبر عقد اجتماعات مع ثلاث بليات: بعقلين-أحدث، وبعليك وجزين، واستهدفت هذه الاجتماعات، التي عقدت على مدى ٣ ايام، النساء في المجتمعات المحلية، وبلغ عدد المستفيدات منها ٨٠ سيدة، وقدمت الدعم المادي والتقني والبشري.

منظمة الاونيسكو

في اطار مشروعها الاقليمي NET-MED Youth، وبالشراكة مع مؤسسة كونراد اديناور ستيفتافانغ، هدفت المنظمة الى توعية الشباب/ات بين عمر ١٢ و٢٤ سنة الى اهمية المشاركة السياسية للنساء. مدة المشروع ٣ سنوات.

منظمة الاسكو

شملت الدراسة الاقليمية التي اعدتها المنظمة عام ٢٠١٥ بعنوان «اوضاع النساء والمساواة الجندرية في العالم العربي، بين ٢٠٠٠» المشاركة السياسية للمرأة في لبنان.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان(شاهد)

عملت على تدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وفي اللجان الشعبية وفي عملية الاختيار ليكن عضوات في هذه اللجان. غطى المشروع جنوب لبنان ونفذ بالتعاون مع لجان السكان داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية. استمر المشروع شهران وقدم العم التقني والبشري واستفاد منه ٢٤ سيدة.

السياسية للنساء في لبنان وبخاصة في البرلمان والحكومة.

- دليل: بالتعاون مع برنامج صندوق الامم المتحدة الانمائي في مجلس النواب اللبناني، قام باعداد وتصميم دليل بصيغة اسئلة واجوبة حول الكوتا النسائية في الانتخابات اللبنانية. ولقد استند في اعداد هذا الكتيب الى التساؤلات التي تقدم بها التحالف من اجل الكوتا حول انظمة الكوتا النسائية. ويلقي هذا الدليل الضوء على الكوتا من الوجة القانونية، والاجتماعية والتقنية.

- وقدم المشروع الدعم لانتاج دراسة بعنوان «المبادرة الوطنية للكوتا: آليات تطبيق الكوتا في عدد من الانظمة الانتخابية المقترحة في لبنان». وتقدم هذه الدراسة تفسيراً مختصراً لكيفية تطبيق الكوتا النسائية في ثلاث من الانظمة الانتخابية المقترحة في لبنان.

ولقد تم توزيع هذه المنشورات وطنياً. ونفذت هذه المشاريع بالشراكة مع الاتحاد الاوربي، ومكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان وتحالف نساء في البرلمان الذي شمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

بالاضافة الى هذا، قام الصندوق وبالشراكة مع الامانة العامة في مجلس النواب، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بعقد مؤتمر بعنوان « اجراءات خاصة مؤقتة لتعزيز التمثيل السياسي للنساء عبر الانظمة الانتخابية» مع التركيز على آلية الكوتا النسائية. انعقد المؤتمر تحت رعاية رئيس مجلس النواب، وبدعم وحضور الممثل الخاص للامم المتحدة في لبنان، ووزير الداخلية والبلديات، وشارك فيه عدد كبير من النواب والدبلوماسيين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء. وعرت كل من الكتل البرلمانية موقفاً من اعتماد الكوتا النسائية في قانون الانتخاب وكانت المواقف ايجابية بشكل عام مع بعض التحفظات حول قضايا تقنية وغيرها من العقبات. وخلص

اسماؤها في الجدول رقم ٢٧، أظهرت الاجابات الواردة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية منها، قيام بعضها بعدد من المشاريع لدعم جهود تفعيل ورفع مستوى مشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع القرار. وفي ما يلي عرض مقتضب لما قامت به كل منها.

مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان

ينشط مكتب المنسق العام للامم المتحدة في لبنان في مناصرة زيادة المشاركة النسائية في الحياة السياسية في لبنان. وفي هذا الاطار قام المكتب بمبادرتين مهمتين. الاولى تجلت في دعمه لمنظمات المجتمع المدني لوضع اقتراح حول تطبيق الكوتا النسائية في التمثيل البرلماني. وتجلت المبادرة الثانية في الشراكة التي قامت بينه وبين صندوق الامم المتحدة الانمائي والمؤسسة الوطنية للديمقراطية (National Democracy Institute) ومنظمة نساء رائدات في الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية لتشجيع النساء على خوض هذه الانتخابات. وفي اطار هذه المبادرة، عقدت ورش عمل في جميع المحافظات، استهدفت المرشحات المحتملات لتدريبهن على ما يلزم لانجاح حملتهن الانتخابية.

صندوق الامم المتحدة الانمائي

نفذ الصندوق مشروع « التمثيل السياسي للمرأة في جميع مواقع صنع القرار» الذي انطوى على وضع ونشر كتيبات حول مواضيع محددة ترمي الى رفع المعرفة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. ومن هذه المنشورات:

- تيب بعنوان «مشاركة النساء في الحياة السياسية في لبنان». يقدم معلومات عن الكوتا النسائية، تعريفها، كيفية وامكانية استعمالها. كذلك يتضمن احصاءات حول تاريخ المشاركة

مؤسسة كونراد اديناور KONRAD ADENAUER STIFTUNG KSA

قامت بمشروع تعزيز المشاركة النسائية في السياسة في منطقة بعلبك بالتعاون مع منظمة LOST واستهدفت النساء من اكبر ٤ مناطق مجاورة لبعلك من طالبات في الجامعات والمدارس المهنية والمجتمع المدني والاحزاب السياسية. وامتد المشروع على مدى شهرين ونصف ، وقدم العم المادي والتقني والبشري واستفاد منه ٨٠ امرأة.

المؤسسة الوطنية لديمقراطية NDI

نفذت مشروع «اكيد، انها قادرة» على صعيد كل لبنان وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، بالشراكة مع ACD, WIF, MARCH واستهدفت نساء من مناطق مختلفة في لبنان واستفاد منه ١٧٠ سيدة اتمت مدارس التدريب الاقليمي وقدم المشروع الدعم التقني وهدف الى تشجيع النساء على خوض الانتخابات البرلمانية والبلدية

المجلس الثقافي البريطاني

تقدم المجلس الثقافي بمشروع حمل عنوان «دورك» الذي يستهدف تنفيذ العديد من التدخلات التي تنص عليها مسودة خطة العمل الوطنية للاعوام ٢٠١٦-٢٠١٨. ونفذ المجلس عام ٢٠١٥ مشروع مشاركة النساء في المجال العام بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، واستهدف وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية في جميع انحاء لبنان . مدة المشروع سنة واحدة ، وقدم الدعم التقني، وبلغ عدد المستفيدين/ات منه ٢٠٠ رجل وامرأة من قادة الجماعات. كذلك استهدف هذا المشروع المرشحات المحتملات في الانتخابات البلدية وقدم

الدعم التقني، وامتد على مدى ٦ اشهر، وتجاوز عدد المستفيدات منه ١٠٠ سيدة. وفي اطار هذا المشروع ايضا، قام المجلس، وبالشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة، ومنظمة ابعاد، ومنظمة بيروت للتنمية المستدامة، وتيار المستقبل، ومركز سماتر للاعلام والمناصرة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالعمل على بناء قدرات الاناث فوق سن ١٨ الراغبات في خوض الانتخابات البلدية واعلاميين/ات وصحفيين//ات من المناصرين/ات لحقوق المرأة ومشاركتها السياسية. ولقد استفاد من هذا المشروع ٢٠٠ امرأة قيادية، ٣٠٠ من قادة الجماعات. وقدم المشروع الدعم التقني.

منظمة اوكسفام

نفذت المنظمة برنامج لانا (LANA) بالشراكة مع منظمة ابعاد واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة. غطى المشروع مناطق صور وطرابلس وجبل لبنان واستهدف العامة ومدته سنتان وقدم الدعم المادي والبشري والتقني. وبلغ عدد المستفيدين/ات من المشروع مباشرة ٩١١ مستفيدة/ة كما استفد منه ما يزيد عن ٦٨٠,٠٠٠ شخص عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الجهات الدولية الداعمة

National Democratic Institute (NDI)	UNDP
NOVIB	EUROPEAN UNION
Oxfam	LEAP
HIVOS	British Council
NRC	The Global Fund for women
	IRC

جدول رقم ٢٧:

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني

خلاصة المحاور

تظهر المعلومات الواردة اعلاه اهتمام منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، بزيادة وتفعيل مشاركة المرأة اللبنانية في المجال السياسي، وبخاصة زيادة نسب تمثيلها ومستوى فعاليتها في مواقع صنع القرار. ورغم ان العام ٢٠١٥ لم يشهد زيادة في النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من اجمالي العينة بالمقارنة مع نتائج العام ٢٠١٣ و٢٠١٤، الا انه شهد زيادة ملموسة في عدد المنظمات العاملة على كل من التدخلات التي نصت عليها خطة العمل الوطنية، كما تغطية هذه التدخلات بشكل شبه كامل وان بدرجات متفاوتة. الا أن القول ذاته لا يصح في ما يتعلق بعمل الوزارات والمؤسسات العامة المعنية بهذا الموضوع. إذ، وباستثناء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والى حد ما وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة البيئة، لم تقم اي منها بجهد أو مبادرات تذكر في هذا المجال، مما يضيف اثباتاً آخرًا على غياب الارادة السياسية الجادة للتعاطي مع هذا الموضوع.

وفي الختام، لا يسعنا سوى التعبير عن خشيتنا من ان يكون التراجع في عدد المنظمات العاملة على تعديل قانون الانتخابات النيابية، والزيادة النسبية في عدد تلك التي طالبت بادماج الكوتا في قانون الانتخابات المحلية وتعزيز موقع المرأة تسليمًا بواقع المعارضة الشديدة لكل ما من شأنه احقاق التغيير في التركيبة السياسية والطائفية المهيمنة على مجلس النواب.



٧- مجال مناهضة ظاهرة
العنف الموجه ضد الفتاة
والمرأة

- الإجتماعي، وتوعية النساء على القوانين المجحفة بحقهن
- تنظيم حملات وطنية للحد من العنف، بما فيها إدانة مختلف أشكال العنف والانتهاكات وفضحها من خلال وسائل الإعلام
- توفير الخدمات اللازمة لضحايا العنف تشتمل على الإستماع والإرشاد والإستشارة القانونية والصحية والمتابعة النفسية سواء في المراكز الحكومية وغير الحكومية المتوفرة في المناطق
- إنشاء جهاز متخصص من ضمن قوى الأمن الداخلي يكون مؤهلاً لتلقي شكاوى المعتنفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايةهن وحماية مراكز الإيواء الخاصة بهن
- زيادة عدد العناصر النسائية في القوى الأمنية وفصل عناصر نسائية الى جانب الرجال للتعاطي مع شكاوى العنف النسائي
- وضع إجراءات وآليات للتبليغ عن وقوع العنف قابلة للتنفيذ والمراقبة تحت طائلة القوانين (مثلاً ضرورة التبليغ عن حالات العنف في المستشفيات، المدارس، المستوصفات، المراكز الإجتماعية...)
- تطوير برامج تساند المرأة المعتنفة تعليمياً ومهنياً ونفسياً واجتماعياً وقانونياً
- إنشاء صندوق وتوفير الإجراءات والأنظمة والآليات التي تسمح بدعم النساء اللواتي يتعرّضن للعنف للتعويض عليهن وتغطية نفقات علاجهن (يمكن تغذيته من وزارة الشؤون الإجتماعية ومن جهات أخرى)
- زيادة بيوت الحماية (مراكز الإيواء، أو المراكز المتعددة الخدمات في حال إنشائها) بما يمكن المعتنفات من اللجوء الى مأوى يضمن حمايتهن مع الإشارة الى أنه في حال إقرار القانون يكون البديل إيعاد المعتنف عن مكان سكن وعمل الضحية.
- تطوير برامج لاصفية للطالبات

- تعديل المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات والتي تُحلّ المعتصب من جرمه في حال تزوّج المجني عليها
- استحداث مشروع قانون لتجريم التحرش الجنسي في بيئة العمل وفي المجتمع
- إلغاء القوانين والمراسيم والقرارات المرعية الإجراء التي تتناقض مع قانون معاقبة الإتجار بالبشر (مثل قانون البغاء والإجراءات التنظيمية للبغاء، مثل تأشيرة الفنانات ونظام الكفالة لعاملات المنازل الأجنبية)
- إلغاء المادة التي تجرم النساء في مجال البغاء وتجريم الأشخاص الذين يستغلون النساء (الشاري والمسهل وتاجر البشر)
- إلغاء نظام الكفالة للعاملات الأجنبيات واستبداله بنظام هجرة وعمل قائم على مبادئ حقوق الإنسان
- توضيح مضمون قانوني العنف ضد المرأة والاحوال الشخصية

← التدخلات المطلوبة على مستوى

الإعلام والتوعية والتعبئة

- تطوير برامج وأنشطة لزيادة الوعي في المدارس وفي مختلف مراحل التعليم، في الجامعات وفي البلديات وفي أماكن العمل (المستشفيات والمراكز الصحية الإجتماعية) والمجتمعات المحلية وفي وسائل الإعلام والوزارات المتعددة حول العنف وأنواعه وطبيعته وأسبابه وضرورة الحد منه
- إدماج مفاهيم مناهضة العنف في مناهج التعليم المدرسي والجامعي وفي كليات الإعلام، للتأسيس لتربية تتلافى الممارسات العنيفة من خلال الإضاءة على أنواع العنف المبني على النوع الإجتماعي
- تطوير برامج لتوعية الأقران قبل مرحلة الزواج على «العنف الذي يمارس خلال علاقات المواعدة ومخاطر العنف المبني على النوع

حددت خطة العمل في مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة هدفها الاستراتيجي «مناهضة كل اشكال العنف التي تطال المرأة والفتاة في كل الميادين». اما الاهداف العملاية المطلوب تنفيذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي هذا فهي:

- متابعة اصدار قوانين تتعلق بحماية المرأة واتخاذ التدابير الضرورية لتطبيقها؛
- استحداث قوانين جديدة لمعاقبة العنف بمختلف اشكاله:
- توضيح مضمون القوانين واصدارها بدليل واضح ومفهوم وتوزيعه بشكل واسع؛
- اتخاذ تدابير وقائية للحد من تعرّض النساء للعنف؛
- حماية النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف واتخاذ التدابير العقابية المناسبة؛
- تمكين النساء المعتنفات وادماجهن في المجتمع؛
- كسر الصمت عن مختلف اشكال العنف والتبليغ عنه؛
- بناء قدرات الجهات التي تتعاطي مع النساء المعتنفات؛
- اجراء دراسات وابحاث عن انواع العنف الاكثر انتشارا في لبنان.

وفي سبيل تنفيذ هذه الاهداف، نصّت الخطة على مجموعة من التدخلات موزعة على اربع مستويات وهي:

← التدخلات المطلوبة على مستوى

السياسات والقوانين والتشريعات:

- إقرار مشروع القانون الرامي الى حماية النساء من العنف الأسري
- تعديل قانون الجنسية بما يكفل الحق الكامل للمرأة في نقل جنسيتها الى أولادها أسوة بالرجل
- تعديل المادة ٥٠٣ من قانون العقوبات لضمان عدم استثناء الزوج من تبعات الإكراه على الجماع

والطلاب في المدارس حول أشكال العنف وبخاصة العنف المبني على النوع الاجتماعي مما يشمل التحرش الجنسي وغيره وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه والترويج لسلوكيات غير عنيفة

- تنظيم حملات توعية حول جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي مما يشمل التحرش الجنسي وغيره وكيفية مقاومته والترويج لسلوكيات غير عنيفة
- استحداث خطوط ساخنة في مختلف المناطق مرتبطة بخط مركزي لتلقي شكاوى العنف ضد النساء

التدخلات المطلوبة على مستوى

بناء القدرات البشرية والمؤسسية

- إدماج مفاهيم وإجراءات حماية المرأة من العنف في مناهج قوى الأمن الداخلي
- تدريب جهاز الأمن على كيفية تلقي الشكاوى والتعاطي مع المعتقات
- تدريب القطاع الصحي والقانوني والاجتماعي حول الإجراءات والآليات الخاصة بالتبليغ عن وقوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وكيفية التحرك وضروراته
- بناء قدرات المؤسسات التي تنشط في مجال مناهضة العنف ضد النساء وتوحيد اللغة بينها، وتوحيد مضمون المقاربات التحقيقية ورسائل التوعية التي يمكن توجيهها لمختلف الفئات الاجتماعية

التدخلات المطلوبة على مستوى

الدراسات والأبحاث

- إجراء دراسة ميدانية (مسحية إحصائية) عن أشكال العنف الأكثر انتشاراً في لبنان، تعطي وصفاً دقيقاً لهذه الحالات والفئات الأكثر تعرضاً لها والبيئات الأكثر انتشاراً فيها وما

أقدمت عليه الدولة من إجراءات وتدابير لمعالجة هذه الأنواع من العنف

- إجراء أبحاث حول كل نوع من العنف من اجل وضع مؤشرات لحالاته وتدخّلات مرگزة وفقاً لطبيعة الحالة
- تضمين المسوحات الوطنية قسماً يتناول وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي وانتشاره في المناطق

فما الذي قامت به منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء للحد من تفشي هذه الظاهرة في لبنان؟ وإلى أي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه الخطة الوطنية؟ وما هو التقدم الذي تمّ تحقيقه خلال العام الثالث من عمر هذه الخطة؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهر فرز نتائج الاستثمارات الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني أن ٢٩ منها ناشطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة التي تشكل ٤٠,٨% من إجمالي عينة منظمات المجتمع المدني، أي بارتفاع ٢% فقط عن النسبة المئوية للمنظمات العاملة في هذا المجال عام ٢٠١٤ (٣٨,٤%) رغم الزيادة التي طرأت على إجمالي العينة. ويبدو أن نص القانون ٢٩٣ الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٠١٤/٧/٥ حول حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري، لم يرض العديد من منظمات المجتمع المدني التي انكبّت على المطالبة بتعديله، إلى جانب المطالبة بتبني قوانين جديدة تجرّم انواع أخرى من العنف الممارس ضد المرأة والفتاة، كقانون لتجريم التحرش الجنسي في مكان العمل والاماكن العامة، كما المطالبة بتعديل بعض القوانين النافذة التي توفر الارضية المناسبة لتنامي ظاهرة العنف ضد المرأة. ويظهر الجدول رقم ٢٨ لائحة بالقوانين التي تطالب منظمات المجتمع المدني بتبنيها او تعديلها.

وتظهر مقارنة لائحة القوانين هذه بلائحة القوانين التي نصّت خطة العمل الوطنية على ضرورة العمل على تعديلها أو تبنيها، وجود تطابق كامل بينها، كما تظهر ان ما تقوم به منظمات المجتمع المدني يتخطاها لجهة المطالبة بالزواج المدني الاختياري وقانون احوال شخصية مدني. كذلك يلفتنا في الجدول أعداد المنظمات التي تعمل على كل من القوانين، والتي تعكس ما يعتبره المجتمع المدني اولويات ملحة. ويلفتنا بشكل خاص العدد الكبير نسبياً من المنظمات التي تطالب بتعديل قانون العنف الاسري لضمان استيفاءه للمعايير الدولية حول التشريع لمناهضة العنف ضد المرأة والعنف الاسري، كما الزيادة الملموسة عن العام ٢٠١٤ في عدد المنظمات المطالبة بتعديل قانون العقوبات، وقانون الجنسية، وتلك التي تطالب بتبني قانون مدني للاحوال الشخصية.

وفي سبيل الدفع بمطالبها، اعتمدت منظمات المجتمع المدني عدداً من الوسائل استهدفت السلطتين التشريعية والتنفيذية، والقيادات الحزبية والروحانية، وعمامة الشعب، كما يظهر في الجدول رقم ٢٩. ويظهر التدقيق في عدد اللقاءات التي اجريت وشموليتها لأكبر عدد من التوجهات السياسية الفاعلة في عملية صنع القرار، العمل الجاد والدؤوب الذي تقوم به هذه المنظمات.

وإلى جانب المطالب المتعلقة بالقوانين، يعكس عمل منظمات المجتمع المدني وعياً لأهمية ترافق عملية الاصلاح التشريعي مع بناء ثقافة مناهضة للعنف ضد المرأة، خاصة في اوساط الجيل الصاعد. ويتجلى هذا الوعي في المطالبة بادماج مفاهيم مناهضة العنف في مناهج التعليم المدرسي (٩منظمات)، والجامعي (٢منظمات)، وكليات الاعلام (منظمتان). كما يتجلى في قيام عدد من المنظمات بتنفيذ برامج وأنشطة تهدف الى رفع مستوى الوعي في اوساط الشباب/ات تحديداً حول العنف وأشكاله، وتعريفاته، وتجلياته، توزعت على الشكل الوارد في الجدول رقم ٣٠.

عدد المنظمات		القوانين والانظمة المطلوب تعديلها	عدد المنظمات		القوانين والانظمة المطلوب تبنيها
٢٠١٥	٢٠١٤		٢٠١٥	٢٠١٤	
٥	٢١	القوانين والمراسيم المتعلقة بالبغاء	١٢	٧	قانون لتجريم التحرش الجنسي في اماكن العمل والمجتمع
٥	١٨	الغاء نظام الكفالة للعاملات الاجنبيات	١٤	٧	قانون احوال شخصية مدني
١٣	٩	قانون العقوبات	٤	١٩	قانون يسمح بالزواج المدني الاختياري في لبنان
١٣	١١	قانون الجنسية			
١٨	١٦	قانون العنف الاسري			

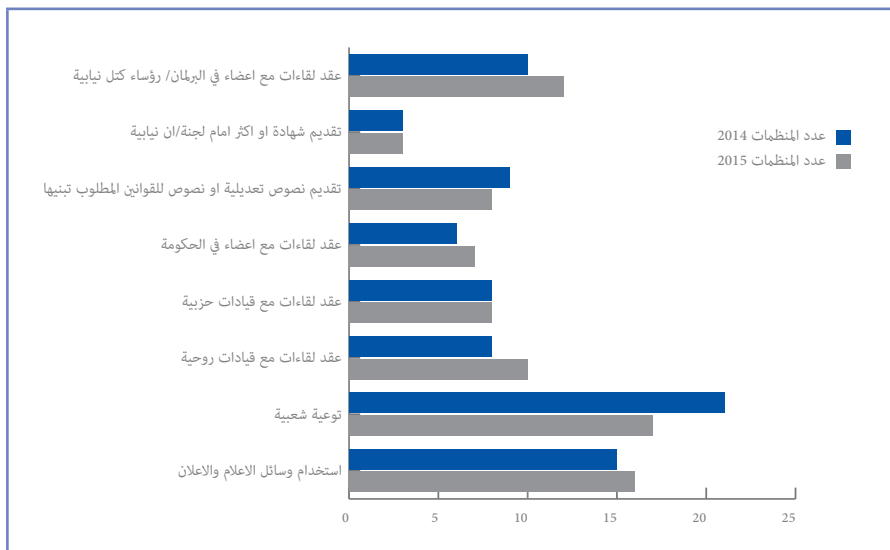
جدول رقم ٢٨:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير القوانين والانظمة التي تطالب بتبنيها او تعديلها: مقارنة بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥.

عدد المنظمات		الاسلوب المعتمد
٢٠١٥	٢٠١٤	
١٢	١٠	عقد لقاءات مع اعضاء في البرلمان/ رؤساء كتل نيابية
٣	٣	تقديم شهادة او اكثر امام لجنة/ان نيابية
٨	٩	تقديم نصوص تعديلية او نصوص للقوانين المطلوب تبنيها
٧	٦	عقد لقاءات مع اعضاء في الحكومة
٨	٨	عقد لقاءات مع قيادات حزبية
١٠	٨	عقد لقاءات مع قيادات روحية
١٧	٢١	توعية شعبية
١٦	١٥	استخدام وسائل الاعلام والاعلان

جدول رقم ٢٩:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبتها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة



رسم بياني رقم ٢٣:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير الاساليب المعتمدة للدفع بمطالبتها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

وفي هذا الاطار، وبالإضافة الى أنشطة التوعية والتثقيف هذه، عملت ١٤ منظمة على تدريب الجيل الصاعد على حلّ الخلافات الاجتماعية بأسلوب لا عنفي، اي التدريب على ادارة الغضب. وتوزع عملها بشكل متساو بين الريف (١٢ منظمات) والمدن (١١ منظمة)، وأعلنت ١٢ منظمة منها تخطّي عدد المستفيدين/ات من انشطتها ٧٠ مستفيد/ة. وتكمن اهمية هذا التدريب في انسحاب اثاره الايجابية على العلاقات الاجتماعية ككل، وعدم اقتصرها على مجال الحدّ من ظاهرة العنف ضدّ المرأة والفتاة فقط.

الى جانب جهود التوعية والتثقيف التي استهدفت الجيل الشاب، قامت غالبية منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال (١٧ منظمة)، بحملات توعية وتثقيف حول مضامين القوانين والانظمة التي تحكم ظاهرة العنف ضد المرأة بشكل

او بأخر. واستهدفت هذه الانشطة عامة الشعب، وتميزت بشمولها المناطق الريفية كما المدن في جميع المحافظات. وقامت ١٦ منظمة بأنشطة اعلامية واعلانية للتوعية والتثقيف حول هذا الموضوع عبر برامج اذاعية او تلفزيونية (١١ منظمات)،

او بأخر. واستهدفت هذه الانشطة عامة الشعب، وتميزت بشمولها المناطق الريفية كما المدن في جميع المحافظات. وقامت

المنظمات العاملة في المدن		المنظمات العاملة في الريف		عدد المنظمات		الفئة المستهدفة
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
١١	١٣	١٥	١١	١٧	١٧	طلاب المدارس
٦	٧	٤	٤	٨	١٠	طلاب الجامعات
٥	٥	٨	٦	١١	٨	الاعضاء في الجمعيات الكشفية/الاندية
٢	٢	٢	٤	٤	٦	الجيل الشاب في النطاق البلدي

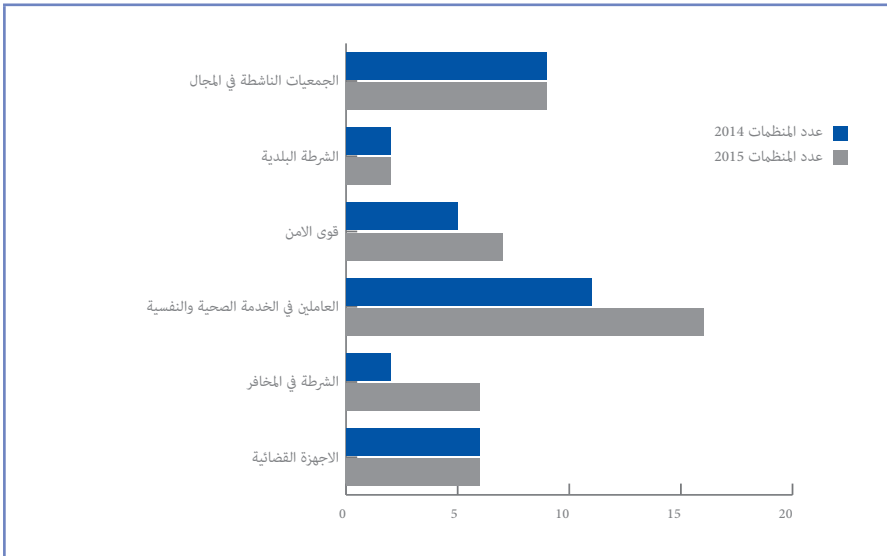
جدول رقم ٣:

توزع عمل المنظمات التي تنفذ برامج وانشطة لرفع مستوى الوعي حول موضوع العنف وانواعه بين الشباب/ات على متغيري الفئة المستهدفة والمنطقة (ريف/مدن)

عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	
٩	٩	تطوير قدرات الجمعيات الناشطة في المجال
٢	٢	تطوير قدرات الشرطة البلدية لتوعيتهم على موضوع العنف واساليب التعاطي معه
٧	٥	تطوير قدرات قوى الامن وتوعيتهم على موضوع العنف واساليب التعاطي معه
١٦	١١	تطوير قدرات العاملين/ات في مجال الخدمة الصحية والنفسية
٦	٢	تطوير قدرات الشرطة في المخاطر وتوعيتهم على موضوع العنف واساليب التعاطي معه
٦	٦	تطوير قدرات الاجهزة القضائية

جدول رقم ٣١:

منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الانشطة الهادفة الى بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف



رسم بياني رقم ٢٤:

منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الانشطة الهادفة الى بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف

وحملات اعلامية واعلانية (١٠منظمات)، وبرامج/ أفلام وثائقية (٧منظمات)، ووسائل التواصل الاجتماعي (١٦ منظمة).

أما على صعيد العمل على بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف، يظهر الجدول رقم ٣١ استهداف عمل المنظمات لجميع الجهات المعنية بالتعاطي مع حالات العنف ضد المرأة وعدم وجود تغيير كبير في عدد المنظمات التي تقوم بهذه الانشطة، باستثناء العمل على تطوير قدرات العاملين/ات في مجال الخدمة الصحية والنفسية.

بالاضافة الى الانشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني على مستوى التشريع، والتوعية، وبناء القدرات، كان لها نشاطاً مهماً في مجال تقديم عدد من الخدمات للنساء المعنفات كما يظهر في الجدول رقم ٣٢. فقد قام عدد منها بتطوير قدرات النساء الناجيات من العنف لمساعدتهن على اكمال حياتهن

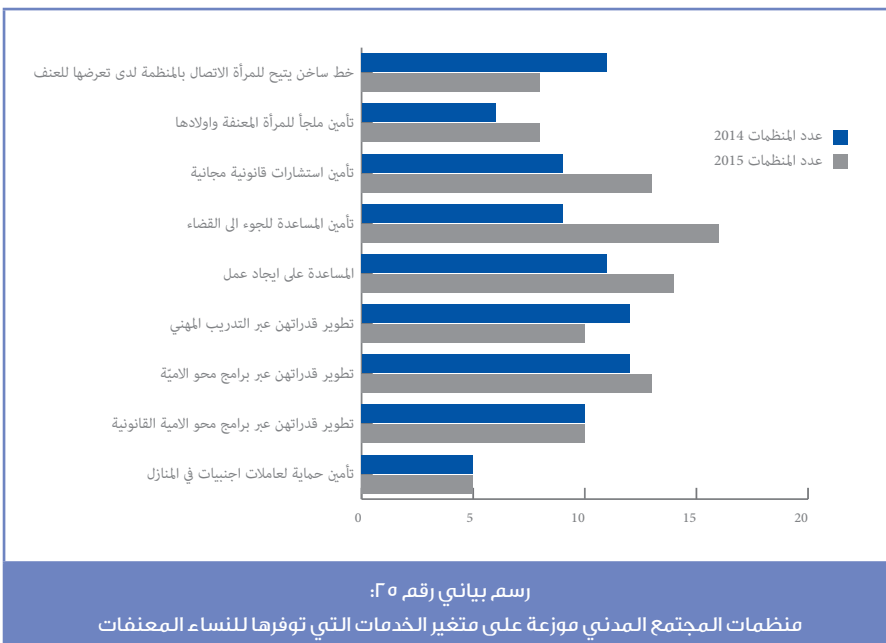
الاتصال بالمنظمة لدى تعرضها للعنف (٨منظمات)، وأمنت ملاجئ لايوائها مع اولادها (٨ منظمات)، وأمنت لها استشارات قانونية مجانية (١٣منظمات)، كما المساعدة للجوء الى القضاء (١٦منظمة). ولم تقتصر الاستفادة من هذه الخدمات

بشكل طبيعي، وذلك عبر توفير برامج تدريب مهني (١٠ منظمات)، وبرامج محو الامية (١٣ منظمة)، وبرامج محو الامية القانونية (١٠ منظمات)، ومساعدتهن على ايجاد عمل (١٤منظمة). كذلك وفرت للمرأة المعنفة خطوطاً ساخنة تتيح لها

عدد المنظمات		نوع الخدمة
٢٠١٥	٢٠١٤	
٨	١١	خط ساخن يتيح للمرأة الاتصال بالمنظمة لدى تعرضها للعنف
٨	٦	تأمين ملجأ للمرأة المعنفة واولادها
١٣	٩	تأمين استشارات قانونية مجانية
١٦	٩	تأمين المساعدة للجوء الى القضاء
١٤	١١	المساعدة على ايجاد عمل
١٠	١٢	تطوير قدراتهن عبر التدريب المهني
١٣	١٢	تطوير قدراتهن عبر برامج محو امية
١٠	١٠	تطوير قدراتهن عبر برامج محو الامية القانونية
٥	٥	تأمين حماية لعاملات اجنبيات في المنازل

جدول رقم ٣٢:

منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الخدمات التي توفرها للنساء المعنفات



رسم بياني رقم ٣٥:

منظمات المجتمع المدني موزعة على متغير الخدمات التي توفرها للنساء المعنفات

على المرأة اللبنانية، إذ قدمت ٥ منظمات خدمات للعاملات الاجنبيات في المنازل، شملت تأمين ملجأ آمن لهن (٥ منظمات)، واستشارات قانونية مجانية (٤ منظمات)، ومساعدة للجوء الى القضاء (٣ منظمات)، وخدمات الرعاية الصحية (٣ منظمات).

ويظهر التدقيق في التوزيع الجغرافي لعمل المنظمات في مجال تقديم هذه الخدمات غياب الفروقات الكبيرة بين عدد تلك الناشطة في الريف من جهة، وتلك الناشطة في المدن من جهة اخرى، كما غياب الفروقات الكبيرة في اعداد وانشطة المنظمات العاملة في كل من المحافظات. وتلفتنا الاعداد الكبيرة للمستفيدات من الخدمات التي تقدمها كل من المنظمات، والتي تعتبر مؤشراً مهماً على حجم وتفشي هذه الظاهرة في مختلف المناطق اللبنانية. ولعل في تعاون منظمات المجتمع المدني في تبادل الاحصاءات والمعلومات حول المستفيدات من خدماتهن في مختلف المناطق من جهة، وتعاونهن مع الوزارات والمؤسسات المعنية، وبخاصة مع المديرية العامة للاحصاء المركزي، الخطوة الاولى نحو توفير احصاءات وطنية تساهم في تحديد حجم المشكلة وانواعها وتوزيعها الجغرافي، وتساعد على وضع الحلول الفعالة للحد منها.

وفي معرض قيامها بعملها في هذا المجال،

مدى التكاليف بين هذه الجهات في العمل على مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة.

كذلك أظهر فرز النتائج تلقى ١٣ منظمة دعماً للقيام بانشطتها. فقد تلقت ١٠ منظمات دعماً مادياً، و٧ منظمات دعماً تقنياً، و٦ منظمات دعماً بشرياً. وتم الدعم من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية (٨ منظمات)، والمنظمات الدولية الحكومية (٣ منظمات)، ومن الوزارات والمؤسسات العامة (منظمتان)، والقطاع الخاص (٥ منظمات)، والمساهمات الفردية (٦ منظمات)، ومن ثم السفارات التي استفاد من دعمها منظمتان، واخيرا

استرشدت ١٩ منظمة منها بخطة العمل الوطنية، وإن بدرجات متفاوتة. وقامت ١١ منظمة بالتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، و١٠ منظمات نسقت وتعاونت مع الوزارات والمؤسسات العامة المعنية (وزارة العمل، وزارة العدل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة العامة، والمجلس الاعلى للطفولة، ومحكمة حماية الاحداث). كذلك، اعلنت ١٦ منظمة عن تنسيقها وتعاونها مع منظمات غير حكومية أخرى. وتقدم اللائحة الطويلة من المنظمات غير الحكومية التي تنسق وتتعاون مع بعضها مؤشراً مهماً على

وزارة الشؤون الاجتماعية

أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال العام ٢٠١٥ اطلاق اجتماعات مجموعة العمل التقنية والوطنية الخاصة بالحد من العنف ضد المرأة في لبنان حيث تم عقد اجتماعين رئيسيين تم خلالهما مناقشة مهام المجموعة وأهدافها. وتم تبني خطة تقضي بالعمل على محاور اربعة هي:

- ترجمة ومراجعة وتبويب المنهاج التدريبي الوطني حول ادارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك النظر في ادماج أو اضافة ملحق خاص بمكون ادارة حماية حالات الأطفال
- وضع معايير وخصائص أدوار الاختصاصي في العمل الاجتماعي في مجال ادارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في ضوء مراجعة الوثائق المرجعية الناطمة لهذا العمل وضمان انسجام التوصيف الوظيفي للاختصاصي الاجتماعي مع المبادئ التوجيهية المتضمنة في الوثائق المذكورة
- تحديد خارطة طريق اي الخطوات العلمية والادارية الهادفة الى ضمان تعميم ومراقبة تطبيق الادوات الوطنية التالية الصادرة عن المجموعة: الادوات الطبية الخاصة بتقضي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في المؤسسات الطبية ومدونة السلوك الخاصة بالجسم الطبي والتمريضي وخارطة الاجراءات العيادية الخاصة بمتابعة حالات العنف الجنسي.
- العمل على تطوير نظام الاحالة الوطني لتوفير الخدمات الشاملة ذات الجودة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاطفال المعرضين لخطر العنف وسياسة حماية المرأة المعرضة للعنف والاستغلال.

كما تمت اعادة تشكيل اللجان الفرعية المنبثقة عن مجموعة العمل التقنية المعنية بالعمل على المحاور الاربعة هذلمباشرة مهامها وفقاً لما تم الاتفاق عليه.

من الاندية الطلابية في الجامعات حول موضوع مواجهة العنف الممارس ضد النساء.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

المركز التربوي للبحوث والانماء

قام المركز ببرامج لتدريب الجهاز التعليمي على كيفية اصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم الصفية واللاصفية. تم التعاون في هذا المجال مع وزارة التربية والتعليم العالي، ودار المعلمين، والمسؤولين في مؤسسات التعليم الخاص، ومدراء المدارس الرسمية. كذلك، قام المركز بتطوير أنشطة لاصفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بما يشمل التحرش الجنسي وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه.

بالاضافة الى هذا، تقدم المركز بتوصية الى وزارة التربية والتعليم العالي تقضي بادماج مواضيع تتعلق بالنوع الاجتماعي في المناهج المدرسية. ومن ضمنها موضوع اشكال العنف، واسبابه، وتجلياته، وسبل مناهضته، وبخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما توصية بوضع وتطوير أنشطة لاصفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي

تبنت الوزارة جميع نتائج الدراسات والتوصيات المتعلقة بادماج موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي واشكاله واسبابه وتجلياته في المنتهج المدرسية، كما التوصيات حول وضع وتطوير أنشطة لاصفية حول هذا الموضوع.

المنظمات الدولية الحكومية التي قدمت الدعم لمنظمة واحدة فقط.

وتجدر الاشارة الى قيام ٦ منظمات باجراء دراسات وابحاث حول مواضيع تتعلق بموضوع العنف ضد المرأة. وقد قامت ٤ منها فقط بنشر الدراسات التي أجرتها لتعميم الفائدة منها. لكن الاجابات لم تتضمن سوى عنوان دراسة واحدة تم نشرها وهي Trapped: Migrant Domestic Workers in Lebanon www.rdfwomen.org

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

وفي إطار عملها الهادف الى حماية المرأة والفتاة من جميع اشكال العنف القائم ضدهن، ومع التزايد الذي شهده لبنان في السنوات الاخيرة في حالات زواج القاصرات، بما لها من اثار سلبية على الفتاة القاصرة تحديداً والمجتمع بشكل عام، وفي اطار الحملة الوطنية لحماية القاصرات من الزواج المبكر التي اطلقتها مع مؤسسة الدراسات النسائية في العالم العربي عام ٢٠١٤، قامت الهيئة الوطنية بتنفيذ ورش عمل في منطقة شبعاً حول هذا الموضوع. وعقدت هذه الورشة بالتعاون مع منظمة ابعاد وبلغ عدد المشاركين/ات ١٥ شخصاً. كما نظمت الهيئة، وبالتعاون مع رؤساء البلديات واتحادات البلديات ورش عمل للتوعية على هذه الظاهرة وضرورة الحد منها.

كذلك، نظمت الهيئة الوطنية بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وبعثة الاتحاد الاوروي في لبنان لقاء تحت عنوان « دور التربية في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي» ضمن حملة ال ١٦ يوماً المكرسة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك في اطار المشروع المشترك بعنوان «المساواة بيت الجنسين وتمكين المرأة في لبنان». وتضمن اللقاء عرضاً للنشاطات التي نفذتها مجموعة

لقوى الامن الداخلي. ويبقى المطلوب التنسيق مع نقابة اصحاب المستشفيات الخاصة والمسؤولين عن المستشفيات الحكومية والمستوصفات ونقابة اطباء والمنظمات التي تقدم خدمة الخط الساخن و/او تستقبل الناجيات من العنف لضمان التقيّد بالزامية التبليغ عن حالات العنف واعتماد نموذج موحد وادخاله على البرنامج المعلوماتي لدى قوى الامن او برنامج ينشئ خصيصاً لتوثيق المعلومات ومرتبطة مركزياً بقوى الامن الداخلي وبالمديرية العامة للاحصاء المركزي للعمل على جمع المعلومات حول حالات العنف في برنامج معلوماتي موحد. وسيكون لهذا فائدة كبرى في العمل على تحديد حجم الظاهرة وتوزعها الجغرافي والاجتماعي مما يساهم في دراسة وتحليل اسبابها واقتراح الحلول الفعّالة للحدّ منها.

رابعاً: المنظمات الدولية

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

- مشروع «تدريب منظمة كفى على تطبيق القانون المتعلق بالاتجار بالبشر». قدّم المشروع الدعم التقني، ونُقذ على كامل الاراضي اللبنانية بالشراكة مع منظمة كفى واستهدف قوى الامن، ومدته سنتان.

صندوق الامم المتحدة للسكان

قدّم الصندوق عام ٢٠١٥ الدعم لمنع العنف ضد النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تأمين الملاجئ والمساحات الامنة والدعم النفسي الاجتماعي والمشورة القانونية والخط الساخن والرعاية الصحية. وغطّى هذا المشروع كامل الاراضي اللبنانية. استهدف اللاجئات السوريات والنساء في الجماعات المضيفة، واستفاد منه ٤٣,٠٠٠ سيدة وقدم العم المادي والتقني والبشري.

تم اختيارهن من المجموعات اعلاه الى دورتين تخصصيتين .

بالضافة الى هذا، تعاونت اوزارة من خلال عقود مبرمة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات الرعاية للمسنين او منظمات محلية لتقديم خدمات لهذه الفئة. كذلك، تعاونت الوزارة مع عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية لتنفيذ الانشطة المدرجة في اطار الخطة الوطنية لحماية الاطفال والنساء.

وزارة الداخلية والبلديات

قدمت قوى الامن الداخلي باقتراح انشاء قطعة متخصصة للاستصدار المراسيم اللازمة لاستحداث وحدات شرطة متخصصة في مجال العنف ضد المرأة. ورغم قيام قوى الامن الداخلي بتوزيع العناصر النسائية فيها على مختلف المناطق، تستمر في العمل على زيادة عدد العناصر النسائية فيها وفصلها الى جانب الرجال للتعاطي مع حالات العنف الاسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي باعداد تفي بالحاجة. واذ اعلنت وزارة الداخلية عام ٢٠١٤ ان العناصر النسائية فيها تشكل ٤-٦٪ من اجمالي عناصر قوى الامن، تم الاعلان هذا العام انها تشكل ١-٣٪ فقط مما يبرز الحاجة الى ضرورة تأمين الموارد اللازمة لقوى الامن الداخلي لتسهيل قيامها بواجبها على اكمل وجه.

كذلك، تم استصدار تعليمات فيما خص كيفية التعاطي مع النساء المعنفات نصّت عليها «مذكرة خدمة رقم ١٦٤ : أصول التخاطب والتعاطي من قبل العناصر المعنّين فيما خص شكاوى العنف الاسري». وقد تم تعميم هذه المذكرة على كافة قطعات قوى الامن الداخلي. وقد أمنت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي خطوطاً ساخنة لديها وفي المفتشية العامة. كما وضعت المديرية برنامج معلوماتي وقاعدة معلومات لتوثيق كل حالات العنف التي يتم الإبلاغ عنها

كذلك اعلنت الوزارة انه يجري العمل حالياً على وضع آلية عمل تطبيقية لمدونة السلوك الاخلاقية حول كيفية تعاطي الكادر الطبي مع النساء الناجيات من العنف، كما اعلنت انه تم بلورة اجراءات تصب ضمن اطار التبليغ عن وقوع العنف قابلة للتنفيذ والمراقبة تحت طائلة القانون.

وتوفر الوزارة خط ساخن لكنه غير مخصص لحالات العنف القائم على العنف الاجتماعي بل لحالات العنف الاسري التي تستدعي حماية الاطفال والنساء. وتوفر الوزارة خدمة اضافية هي خدمة «الايواء الآمن» من خلال عدد من الجمعيات المتخصصة المتعاقد معها.

وعملت الوزارة على تطوير برامج تعليمية ونفسية واجتماعية وقانونية لمساندة المرأة المعنفة. وتستمر بتأمين خدمات الاستماع والارشاد والاستشارة القانونية، والرعاية الصحية والنفسية لضحايا العنف اما مباشرة او عبر المنظمات الاهلية التسع المتخصصة في مجال تقديم هذه الخدمات والمتعاقد معها مع الوزارة. وقارب عدد المستفيدات من كل من هذه البرامج والخدمات المئة سيدة، مما يشير الى حجم هذه الظاهرة وتفشيها.

كذلك عقدت الوزارة دورات تدريب للقطاع الصحي والقطاع القانوني والقطاع الاجتماعي حول الاجراءات والاليات الخاصة بالتبليغ عن وقوع العنف على اساس النوع الاجتماعي وكيفية التحرك وضرورته. وخضعت الاختصاصيات الاجتماعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية الى ٧ دورات تدريب مع منظمة «كفى عنف واستغلال»، خمس منها كانت دورات تدريبية عامة تمت في ٥ محافظات، واستهدفت ٧٠ اختصاصية اجتماعية توزعت جغرافياً على الشكل التالي: محافظة بيروت (١٣)، سن الفيل- جبل لبنان(١٤)، شكا محافظة الشمال(١٣)، شتورا- محافظة البقاع(١٤)، وصيدا- محافظة الجنوب(١٦). ومن ثمّ خضعت ٣٠ اختصاصية اجتماعية

منظمة المرأة في الامم المتحدة

نفذت المنظمة مشروع التمكين الاقتصادي وتجييش الجماعات للنساء اللواتي تأثرن بالازمة السورية في لبنان. غطى المشروع مناطق تكريت وخريبة الجندي ومشحى وامناطق المحيطة في عكار. ونُفذ المشروع بالشراكة مع مؤسسة الصفدي (التي لُزمت التنفيذ لمنظمة ابعاد)، واستهدف المشروع النساء اللبنانيات والسوريات اللواتي تأثرن بالازمة السورية. مدة المشروع سنة واحدة قُدِّم خلالها العم التقني والبشري والمادي واستفاد منه ٥٠٠ امرأة.

منظمة الاونروا

نفذت الاونروا مشروعين في هذا المجال وهما: «مشروع بناء الامان: ادماج التدخلات التي تأخذ بعين الاعتبار العنف القائم على النوع الاجتماعي في التحضيرات للطوارئ، ومنع العنف والاستجابة». ومشروع «بناء الانظمة المرجعية لتحسين وصول ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الى الخدمات». وقد نفذ هذين المشروعين على الصعيد الوطني وبالتعاون مع منظمة ابعاد، ومؤسسة برامج النساء واللجنة العالمية للانقاذ (International Rescue Committee) وتحالف هارتلاند العالمي (International Heartland Alliance). مدة هذين المشروعين سنة واحدة تم خلالها تقديم الدعم المادي والتقني والبشري.

منظمة الاونيسكو

نفذت منظمة الاونيسكو مشروع «العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس» على مدى سنتين، وبالتعاون مع منظمة ALECSO، وغطى الدول العربية كافة، وقدم العم المادي والتقني والبشري، واستهدف المدارس وخارجها.

مؤسسة كونراد اديناور KONRAD ADENAUER STIFTUNG

نفذت المؤسسة مشروع «الحفاظ على السلم الجندي في زمن الحروب: الناشطون/ات، الاكاديميون/ات يرفعون الصوت حول تغيير موقع النساء في العالم العربي» الذي غطى كافة الدول العربية. وقد نفذ المشروع بالشراكة مع مركز الدراسات النسائية في العالم العربي في الجامعة اللبنانية الاميركية، وامتد على مدى ٤ أيام وحضره اكثر من ١٠٠ مشارك/ة من انحاء العالم العربي.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان "شاهد"

قامت المؤسسة بدورات تدريب ورفع وعي حول كيفية وضع حد للعنف الذي تتعرض له النساء في حياتهن اليومية. اقيمت الدورات في بيروت والجنوب. امتدت الدورات على مدى شهرين ونفذت بالتعاون مع المنظمة الانسانية للاغاثة والمساعات الخيرية، واللجان الشعبية، وبعض منظمات المجتمع المدني العاملة داخل المخيمات الفلسطينية. هدفت هذه الدورات الى تخفيض عدد النساء اللواتي يتعرضن للعنف والتحرش الجنسي. واستفاد من هذه الدورات ٥٢ امرأة وقدمت الدعم التقني والبشري.

المجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين

نفذ المجلس عام ٢٠١٥ عددا من المشاريع التي هدفت الى حماية الاطفال والنساء المستضعفين من العنف عبر تعزيز انظمة الحماية وبناء القدرات. كذلك قام المجلس بمشروع حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تعزيز عمل الجماعات في الاستجابة والحد من هذا

العنف. وشملت هذه المشاريع مناطق الشمال والجنوب وشمال ووسط البقاع بالتعاون مع التجمع الديمقراطي للنساء اللبنانيات في البقاع، والجمعية الخيرية للنساء في طرابلس، والمنظمة النسوية في عكار. واستهدفت هذه المشاريع الصيانات والفتيات بين عمر ٦ و١٧ سنة، والمراهقات، والنساء والرجال الذين يقدمون الرعاية للاطفال من الجنسيات اللبنانية والسورية والفلسطينية. وقدمت هذه المشاريع العم المادي والتقني والبشري.

مجلس التعاون السويسري

يقوم مجلس التعاون السويسري بعدة مشاريع وقام العام ٢٠١٥ بتنفيذ مشروع حماية الاطفال في جنوب لبنان الذين تأثروا بالازمة السورية. وقد غطت انشطته مناطق صيدا وصور وتم تنفيذ المشروع بالشراكة مع منظمة ابناء الارض (لوزان). واستهدف المشروع الذي يمتد على مدى سنوات ثلاث، الفتيات والفتيان. واستفاد من المشروع الذي قدم الدعم المادي والتقني ٥١,٨٢٠ فتى وفتاة.

الى جانب انشطة المنظمات الدولية الواردة أعلاه، يعرض الجدول رقم ٣٣ لائحة باسماء المنظمات الدولية والدول التي قدمت الدعم لجهود وانشطة منظمات المجتمع المدني و/أو الوزارات والمؤسسات العامة في مناهضتها للعنف ضد المرأة والعنف القائم على اساس النوع الاجتماعي بمختلف اشكاله.

UN WOMEN	IMC
UNICEF	CARITAS Migrant
UNHCR	Friedrich Newman for Liberty
UNRWA	USAID
UNFPA	OXFAM GB
Ukraine Embassy	Heartland Alliance
German Embassy	Swedish OSI
Moroccan Embassy	MCC
Jordanian Embassy	KVINNA TILL KVINNA
SI	MEDCO
IM	

جدول رقم ٣٣:

لائحة باسماء المنظمات الدولية والدول/السفارات التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني و/أو الوزارات والمؤسسات العامة

خلاصة المحور

أظهرت المعلومات الواردة اعلاه، في ضوء مقارنتها بنتائج العام ٢٠١٤، استمرار العمل الدؤوب من قبل جميع الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية، كما أظهرت ارتفاعاً في مستوى التنسيق والتعاون في ما بين منظمات المجتمع المدني من جهة، وبينها وبين باقي الشركاء من جهة أخرى. وقد غطت الانشطة والبرامج التي تم تنفيذها التدخلات التي نصت عليها خطة العمل، باستثناء مستوى الدراسات والاحصاءات، حيث لا زال العمل عليها دون المرتجى. وفي هذا الاطار نرى من الضروري ان يتم التعاون بين منظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي تقدم خدمة الخط الساخن لتلقي اتصالات المعنفات، مع الوزارات المعنية، ووزارة الاتصالات، والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي، والمديرية العامة للاحصاء المركزي، للعمل على جمع المعلومات من هذه الاطراف كافة عن حالات العنف التي تردهم واشكالها ومواقعها الجغرافية، وانشاء بنك معلومات مركزي حول هذه الظاهرة بجميع أنواعها وتجلياتها. وقد يشكل بنك المعلومات هذا حجر اساس في اي عملية وضع، أو تطوير وتعديل، السياسات والبرامج والتشريعات التي تحكم هذه الظاهرة وتعمل على ايجاد الحلول الناجعة لها. ويمكن للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بحكم موقعها ومهامها وصلاحياتها ان تلعب الدور الفاعل والاساسي في احقاق هذا التعاون والتنسيق والوصول الى النتائج المرجوة، خاصة اذا حظيت بالدعم السياسي الى جانب الدعم التقني والمادي والبشري اللازم. كما يتطلب هذا توفر الارادة السياسية لتأمين الموارد المادية والبشرية والتقنية المطلوبة لتمكين جميع المعنيين من القيام بواجباتهم كلاً ضمن مجاله.



٨- المجال الثقافي والاعلامي

بخطه العمل الوطنية، ٢ منها بدرجة جدّ محدودة، و٣ بدرجة متوسطة، ومنظمتان استرشدتا بها بدرجة كبيرة، وقد نسقت منظمة واحدة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بدرجة متوسطة، ومنظمتان بدرجة جدّ محدودة. ويقدم الجدول رقم ٣٤ لائحة بمجمل الأنشطة التي قامت بها المنظمات الناشطة في هذا المجال.

فعلى صعيد التدخلات التي تنصّ عليها خطة العمل الوطنية على مستوى السياسات، والقوانين، والتشريعات التي تحكم الشؤون الإعلامية لضمان حقوق المرأة في الاعلام، عمل عدد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال على المطالبة بتعديل القوانين ووضع الانظمة الداخلية للمؤسّسات الإعلاميّة بشكل يضمن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (٧ منظمات) في تولّي المواقع القيادية فيها (منظمتان)، كما يضمن العمل على تغيير الصور النمطية للمرأة في الاعلام (٥ منظمات). وقد عملت منظمة واحدة على التنسيق والتعاون مع النقابات الإعلامية بهدف تحسين وضع المرأة فيها، وعلى مختلف الصعد الإعلامية، وقامت منظمة واحدة بعقد لقاءات دورية مع نقابات مهن إعلامية لبحث شؤون المرأة في الاعلام. كذلك، أعلنت ٤ منظمات انها عقدت لقاءات دورية مع اعلاميين/ات لهذا الغرض، ومنظمتان مع القيميين على معاهد وكليات الاعلام لبحث شؤون المرأة في الاعلام.

اما لجهة التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة، قامت ٦ منظمات بوضع وانتاج برامج إعلامية تتناول قضايا المرأة لمناصرتها إعلامياً. كذلك قامت منظمة واحدة بتخصيص ٣ منح او جوائز للانتاج الثقافي او الاعلامي المناصر لقضايا المرأة، وقد حظي هذا التقدير للاعلاميين/ات المناصرين/ات لقضايا المرأة بالاضاءة الاعلامية عليه. ولم تقم اية منظمة خلال عام ٢٠١٥ بانشطة لضمان ادراج مواد عن النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في مناهج التدريس في كليات ومعاهد الاعلام.

تدحض الأدوار النمطية للمرأة وتسلط الضوء على دورها في مختلف المجالات دون تمييز

- تشكيل مجموعة إعلامية (وغير إعلامية) مناصرة لقضايا المرأة تعمل على نقد الإعلانات والبرامج المسيئة لصورتها
- إعطاء فرص للمرأة في الانتاج الثقافي من سينما، مسرح، فن، موسيقى وغيرها
- زيادة انخراط المرأة في المجالس الإدارية للأندية والروابط الثقافية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪

← **التدخلات على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسّساتية**

- إجراء دورات تدريبية للإعلاميين والإعلاميات على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي

← **التدخلات على مستوى الدراسات والابحاث**

- إجراء دراسات حول الصور النمطية الأكثر ترويجاً في الإعلام والإعلان والعمل على كسرها
- إجراء دراسات وأبحاث حول تأثير الإعلام في تغيير الصور النمطية للمرأة

فالي أي مدى تطابق عمل المعنيين مع ما نصّت عليه الخطة من تدخلات؟ وهل حصل أي تقدّم في هذا المجال خلال العام ٢٠١٥؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

بلغ عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الثقافة والاعلام ١١ منظمة. ويعكس هذا تراجعاً مطّرداً في عدد المنظمات الناشطة في هذا المجال والتي بلغت ١٧ منظمة في العام ٢٠١٣ و١٣ منظمة عام ٢٠١٤، كما بالنسب المئوية من اجمالي العينات الثلاث التي بلغت ٤٢,٥٪ عام ٢٠١٣ و ٢٠٪ عام ٢٠١٤ و ١٥,٤٩٪ عام ٢٠١٥. وأظهرت النتائج استرشد ٧ منظمات منها

حددت خطة العمل في مجال الثقافة والاعلام هدفها الاستراتيجي «بتبديل الصورة النمطية للمرأة في الثقافة ووسائل الاعلام». اما اهدافها العملانية فجاءت على الشكل التالي:

- سياسات اعلامية اكثر تطوراً لجهة العمل على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛
- تعزيز موقع المرأة ودورها في الاعلام؛
- تغيير الصورة النمطية للمرأة في الاعلام والاعلان؛
- تعزيز حضور المرأة ودورها في مختلف الانشطة الثقافية؛
- بناء قدرات الاعلاميين والاعلاميات حول قضايا النوع الاجتماعي؛
- تكثيف الدراسات والابحاث التي تتناول الاعلام وقضايا المرأة.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف، نصّت الخطة على عدد من التدخلات توزعت على اربع مستويات وهي:

← **التدخلات على مستوى السياسات، والقوانين، والتشريعات**

- تشجيع وضع أنظمة داخلية للمؤسّسات الإعلاميّة تلتزم آليات مراقبة ومتابعة من أجل تغيير الصور المنمّطة للمرأة
- تشجيع وضع أنظمة داخلية للمؤسّسات الإعلاميّة تضمن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل لتولّي المواقع القيادية فيها
- تشجيع زيادة عدد الإعلاميات اللواتي ينتسبن الى مواقع قيادية في نقابات المهن الإعلاميّة

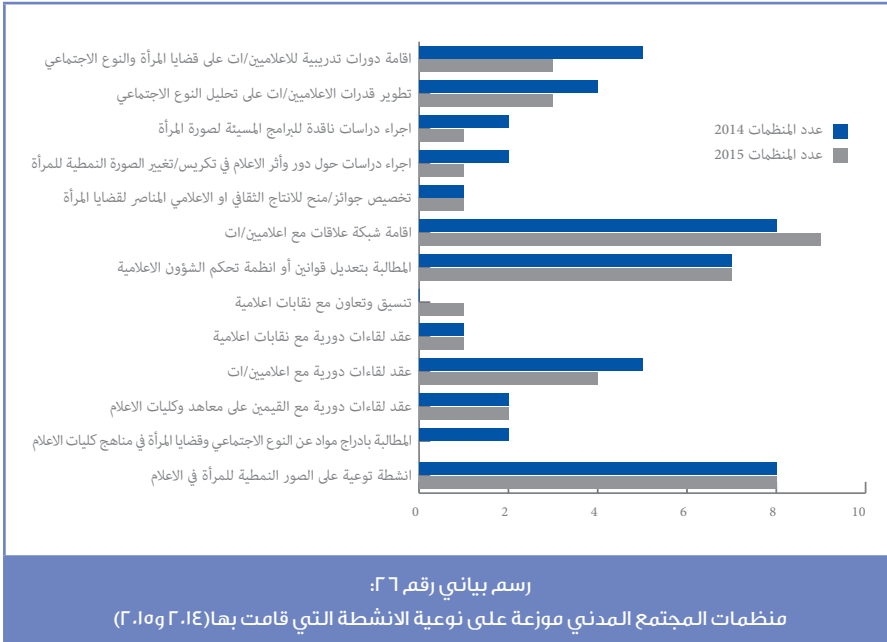
← **التدخلات على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة**

- إنتاج برامج إعلامية تتناول قضايا المرأة لمناصرتها إعلامياً
- إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج كليات الإعلام واعتماد مقررات إلزامية بهذا الشأن
- وضع برامج ولقاءات حوارية

% من العينة النشطة في المجال		عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٧,٣%	٢٨,٥%	٣	٥	اقامة دورات تدريبية للاعلاميين/ات على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي
٢٧,٣%	٣٠,٨%	٣	٤	تطوير قدرات الاعلاميين/ات على تحليل النوع الاجتماعي
٩,١%	١٥,٤%	١	٢	اجراء دراسات ناقدة للبرامج المسيئة لصورة المرأة
٩,١%	١٥,٤%	١	٢	اجراء دراسات حول دور وأثر الاعلام في تكريس/تغيير الصورة النمطية للمرأة
٩,١%	٧,٧%	١	١	تخصيص جوائز/منح للانتاج الثقافي او الاعلامي المناصر لقضايا المرأة
٨١,٨%	٦١,٥%	٩	٨	اقامة شبكة علاقات مع اعلاميين/ات
٦٣,٧%	٥٣,٨%	٧	٧	المطالبة بتعديل قوانين أو انظمة تحكم الشؤون الاعلامية
٩,١%	صفر	١	صفر	تنسيق وتعاون مع نقابات اعلامية
٩,١%	٧,٧%	١	١	عقد لقاءات دورية مع نقابات اعلامية
٣٦,٤%	٢٨,٥%	٤	٥	عقد لقاءات دورية مع اعلاميين/ات
١٨,٢%	١٥,٤%	٢	٢	عقد لقاءات دورية مع القيمين على معاهد وكليات الاعلام
صفر	١٥,٤%	صفر	٢	المطالبة بادراج مواد عن النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في مناهج كليات الاعلام
٧٢,٧%	٦١,٥%	٨	٨	انشطة توعية على الصور النمطية للمرأة في الاعلام

جدول رقم ٣٤:

منظمات المجتمع المدني موزعة على نوعية الأنشطة التي قامت بها



بالإضافة الى هذا، قامت ٨ منظمات بانشطة للتوعية على الصور النمطية للمرأة في الاعلام، وعملت ٩ منظمات أخرى على اقامة شبكة علاقات وثيقة مع عدد من الاعلاميين لضمان نشرهم وتغطيتهم للمواضيع المتعلقة بالمرأة والاضاءة عليها في الاعلام. كذلك، تقدمت ٤ منظمات بعرائض الى وسائل الاعلام تطالبها بالعمل على ازالة الصور النمطية للمرأة. وتجدر الاشارة هنا الى استمرار الحاجة الى تشكيل مجموعة اعلامية، او غير اعلامية، تعمل على نقد الاعلانات والبرامج المسيئة لصورة المرأة بصورة دائمة وممنهجة.

وفي هذا الاطار اجرت منظمة واحدة دراسة ناقدة للبرامج المسيئة لصورة المرأة وقامت بنشرها على موقعها الالكتروني عام ٢٠١٦ تحت عنوان «نحو صورة متوازنة للنساء في الإعلام اللبناني». وقامت منظمة اخرى بدراسة حول موضوع المرأة والاعلام الا انها لم تنشر دراستها هذه.

وبهدف بناء قدرات الاعلاميين/ات في مقاربة قضايا المرأة والتعاطي معها على جميع الصعد الاعلامية من منظار النوع الاجتماعي، قامت ٣ منظمات بدورات تدريبية للاعلاميين/ات على قضايا المرأة

في حين لم ينسّق اي منها او يتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. اما لجهة حصول المنظمات على الدعم المادي والتقني والبشري للقيام بانشطتها، اظهر فرز النتائج حصول ٤ منظمات على الدعم لانشطتها من منظمات دولية حكومية (الاتحاد الاوربي) و منظمات غير حكومية هي حركة مناهضة العنصرية و (NDI, SI) هي حركة مناهضة العنصرية و (Action Aid & FRIDA MEDCO) وسفارة السودان في لبنان، كما من قطاع خاص (MEDCO) و جمعيات اهلية خيرية. وقد حصلت

والنوع الاجتماعي، وعملت ٣ منظمات على تطوير هذه القدرات. ولم تعط اي من المنظمات معلومات عن عدد المستفيدين/ات من هذه الأنشطة .

وفي اطار تنفيذها لانشطتها تعاونت ونسّقت ٣ منظمات مع وزارة الاعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الوطني للاعلام، كما مع بعض وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب وحامعات، ونسّقت ٣ منظمات مع منظمات غير حكومية اخرى،

منظمة البحث عن ارضية مشاركة

في اطار برنامجها «الكل يربح»، تقوم المنظمة بتأمين التدريب للاعلاميين/ات حول «نقل الخبر بأسلوب حساس جندريا» و انتاج مدونة سلوك لوسائل الاعلام في لبنان تتضمن «توصيات لتعزيز المساواة الجندرية في التغطية الاعلامية». استهدف المشروع المتخصصين/ات في الاعلام عبر عقد لقاءات نقاش وتدريب، ووسائل الاعلام التي استلمت مدونة السلوك. واستفاد من المشروع ١٦ اعلامي/ة و ٨٠ وسيلة اعلامية.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان «شاهد»

تعمل المؤسسة على القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في الثقافة المحلية عبر الدروس التربوية التي تقدمها في المدارس الثانوية التابعة للاونروا. وغطى هذا المشروع مناطق جنوب لبنان وطرابلس، ونفذ بالشراكة مع مدارس الاونروا ومنظمات المجتمع المدني الناشطة داخل مخيمات اللاجئين. واستفاد من هذا المشوع غالبية طلاب وطالبات المدارس الثانوية التابعة للاونروا. مدة المشروع ٣ اشهر وقدم الدعم التقني والبشري.

عام ٢٠١٥. من جهة اخرى، قامت الوزارة باصدار كتيبات للاستعمال في المدارس لتوعية الطلاب على القضايا البيئية. لكن رغم اهمية هذا، وفي ضوء المخاطر البيئية التي تواجه لبنان، يبقى المطلوب من الوزارة التنسيق والتعاون مع وزارة الاعلام لتوعية الشعب على هذه المخاطر عبر وسائل الاعلام والاعلان التي تدخل جميع البيوت.

وزارة الصحة العامة

استخدمت وزارة الصحة العامة وسائل الاعلام والاعلان للتوعية على الامراض الشائعة لدى المرأة. ومن الاساليب التي استخدمتها البرامج الحوارية، ووسائل التواصل الاجتماعي، واللوحات الاعلانية، و TV SPOTS.

وزارة الثقافة

اعلنت وزارة الثقافة عن عدم وجود استراتيجية لديها ترمي الى تطوير الثقافة في لبنان، لكنها اعلنت عن وجود برامج لديها لدعم الانتاج الثقافي في مجال السينما والمسرح والموسيقى وباقي الفنون كما اعلنت عن شبه تساوي في اعداد المستفيدين والمستفيدات من هذه البرامج.

رابعا: المنظمات الدولية

منظمة الاونسكو

قامت المنظمة، بالشراكة مع الحكومة الإيطالية بمشروع تحليل الكتب المدرسية من منظار جندي. واستهدف المعلمين/ات، والعاملين/ات على وضع الكتب المدرسية وتطوير المناهج التربوية. مدة المشروع ٣ سنوات وقدم الدعم المادي والتقني والبشري.

٣ منها على دعم مادي، و ٣ على دعم بشري، و ٢ على دعم تقني. وحصلت منظمة واحدة على الدعم المادي والتقني والبشري من مساهمات فردية.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تتابع الهيئة الوطنية تنفيذ برنامج «المساواة وتمكين المرأة في لبنان» الذي يوفر الدعم للهيئة لتطوير قدراتها المؤسسية ولتطوير شبكة العلاقات مع وسائل الاعلام وتنفيذ نشاطات على صعيد الدعوة وكسب التأييد.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

للاسف لم تتلق الهيئة اجابات وزارة الاعلام عن الاستمارة المرسله لها، وقله من الوزارات قامت بانشطة في هذا المجال وان على نطاق جد ضيق وهي

وزارة الشؤون الاجتماعية

استخدمت الوزارة وسائل الاعلام والاعلان للتوعية على القضايا الصحية. ومن الاساليب التي استخدمتها البرامج ووسائل التواصل الاجتماعي و TV SPOTS. كما تستخدم الوزارة عدة اساليب اعلامية وورش تدريب لتعريف المراهقين/ات بوجود صفحة على الموقع الالكتروني للوزارة للتوعية على الصحة الانجابية الجنسية

وزارة البيئة

رغم اعلان وزارة البيئة عن تعاونها مع وزارة الاعلام للتوعية على المخاطر البيئية ودور المرأة في الحفاظ على البيئة في العام ٢٠١٤، اعلنت عن غياب هذا التعاون

خلاصة المحور

رغم أهمية موضوع المرأة في الاعلام ودوره في بناء ثقافة المساواة بين المرأة والرجل، تظهر المعلومات اعلاه تراجعاً ملموساً في عدد منظمات المجتمع الناشطة في المجال الاعلامي. كذلك تشير المعلومات الى قلة عدد المنظمات التي تقوم بكل من التدخلات التي تنص عليها خطة العمل الوطنية. الى جانب هذا، أظهرت الاجابات الواردة من الوزارات غياباً ملحوظاً للتنسيق والتعاون مع وزارة الاعلام والمؤسسات الاعلامية للاستفادة من الدور المهم الذي يلعبه الاعلام في بناء وتطوير الثقافات، كما غياب التنسيق بين وزارتي الاعلام والثقافة لاستخدام الموارد المتوفرة لديهما لبناء ثقافة الالتميز واللاعنف في اوساط الشعب اللبناني. وبالتالي نجد افتقاراً ملحوظاً الى مقاربة شاملة لموضوع صورة المرأة في الاعلام ودوره في تكريس او تغيير ثقافة التمييز ضدها. ويلفتنا في هذا المحور قلة عدد المنظمات الدولية والدول التي تقوم ببرامج في هذا المجال و/ او تدعم جهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

٩- مجال البيئة

كذلك أظهر فرز النتائج تراجعاً في عدد المنظمات العاملة على كل من التدخلات المطلوبة في هذا المجال باستثناء التدريب على الحد من هدر المياه كما يظهر في الجدول رقم ٣٥. لكن اللفت في النتائج التوزع شبه المتساوي لانشطة المنظمات على الريف والمدن.

فعلى صعيد التوعية والتثقيف، نُفذت ١١ منظمة انشطة للتوعية على قضايا البيئة ومشاكلها. وفي حين قامت ٥ منها بما لا يزيد عن ٦ أنشطة، تراوح عدد الانشطة التي قامت بها ٣ منظمات بين ١٠ و ١٥ نشاط، في ما تعدى لدى اثنتان منها ٢٠ نشاطاً. واستهدفت أنشطة التوعية على هذا الموضوع جميع الطبقات الاجتماعية بحيث توزع عدد المنظمات على متغير الطبقة الاجتماعية على الشكل التالي: الطبقة الوسطى (١١ منظمة)، والطبقة الدنيا (١٠ منظمات) والطبقة العليا (٧ منظمات)، وتجاوز عدد المستفيدين/ات من الانشطة التي قامت بها ٥ منظمات ٧٠ مستفيدة.

كذلك قامت ٦ منظمات بالتوعية على دور المرأة في عملية التنمية المستدامة، فقامت كل من ٤ منظمات منها بتنظيم ما دون ٤ دورات، وقدمت كل من منطمتين أكثر من ٢٠ دورة حول الموضوع. واستهدفت نشاط ٦ منظمات الطبقة الوسطى، و ٥ منظمات الطبقة الدنيا، و ٤ منظمات الطبقة العليا، وتجاوز عدد المستفيدات من أنشطة كل من هذه المنظمات ٧٠ مستفيدة.

ونشطت ٥ منظمات في التوعية على الطاقة المتجددة والطاقة الخضراء الصديقة للبيئة، وقامت واحدة منها بأكثر من ٢٠ دورة تدريبية حول الموضوع، وواحدة ٨ دورات، ومنظمة واحدة نظمت ٣ دورات في ما قامت منطمتان بتنفيذ دورتين فقط. واستهدفت ٤ منظمات بنشاط التوعية حول هذا الموضوع الطبقة الوسطى، و٤ الطبقة الدنيا، و منظمة واحدة استهدفت الطبقة العليا.

المجتمعي للحد من هدر الطاقة.

- تفعيل دور المرأة في زيادة مساهمة المجتمع في الحد من الاستخدام المفرط للمياه
- تفعيل دور المرأة في تثقيف عائلتها ومجتمعها حول أهمية المياه كمورد طبيعي مهدد ويجب المحافظة عليه وحمايته من أي تلوث وعدم التفريط به.

← التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والأبحاث

- إجراء دراسات وأبحاث بيئية من منظور النوع الاجتماعي

فما هي التدخلات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني وغيرها من المعنيين خلال العام ٢٠١٥، وإلى أي مدى تطابقت انشطتهم مع ما هو مطلوب في خطة العمل الموضوعية لهذا المجال؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهرت نتائج الاستثمارات ان ١٢ منظمة من إجمالي عينة منظمات المجتمع المدني للعام ٢٠١٥ ناشطة في المجال البيئي وتشكل ١٦,٩٪ من إجمالي العينة. ويعكس هذا تراجعاً ملموساً في عددها ونسبتها المئوية من إجمالي العينة مقارنة بنتائج العام ٢٠١٤، حيث كان عدد المنظمات العاملة في هذا المجال (١٤ منظمة) ونسبتها من إجمالي العينة ٢١,٥٪. وهذا تراجع غير مبرر في ظل تنامي الاخطار البيئية التي يتعرض لها لبنان، والحاجة الى وعي اكبر بين نساء لبنان للدور الفاعل الذي يمكن ان يلعبه في الحد من بعض هذه المخاطر.

ويظهر فرز نتائج الاستثمارات تراجعاً في عدد المنظمات الناشطة في المطالبة بإشراك المرأة في وضع السياسات البيئية من ٣ منظمات عام ٢٠١٤ إلى منظمة واحدة عام ٢٠١٥. وللدفع مطلبها هذا عقدت لقاءات مع قيادات حزبية.

حددت خطة العمل الوطنية هدفها الاستراتيجي في مجال البيئة « بتعزيز مساهمة المرأة في حماية البيئة». ولقد وضعت اربعة اهداف عملانية لتنفيذها في خدمة هذا الهدف الاستراتيجي وهي:

- تفعيل دور المرأة في العمل البيئي ووضع السياسات البيئية وتنفيذها؛
- تفعيل دور المرأة في بناء سلوك ايجابي صديق للبيئة؛
- تفعيل دور المرأة في ترشيد استخدام الطاقة والمياه وفي زيادة المساحات الخضراء؛
- إجراء دراسات وابحاث بيئية.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف، نصت خطة العمل على عدد من التدخلات المطلوبة توزعت على ثلاث مستويات وهي:

← التدخلات المطلوبة على مستوى

السياسات، والقوانين، والتشريعات

- الترويج لإشراك المرأة في الهيئات المعنية بوضع السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والمحلي
- زيادة انخراط المرأة في الجمعيات والمنظمات التي تهتم بالبيئة ودعمها للاحتلال مواقع القرار فيها

← التدخلات المطلوبة على مستوى

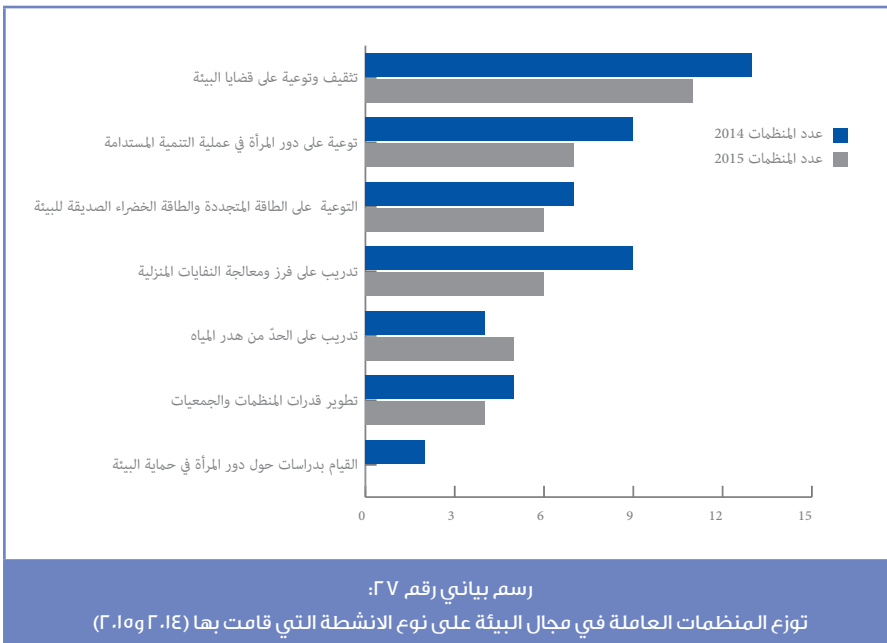
الاعلام والتعبئة والتوعية

- تفعيل دور المرأة في تجذير الوعي البيئي في مجتمعها على الإدارة المتكاملة للنفايات.
- تفعيل دور المرأة في زيادة الوعي المجتمعي لاعتماد فرز النفايات المنزلية كآلية ضرورية لمعالجة النفايات، وإعادة تدويرها.
- تفعيل دور المرأة في زيادة الوعي حول خصائص المنتجات البيئية ومعايير التنمية المستدامة.
- تفعيل دور المرأة في زيادة معرفة المجتمع حول الطاقة المتجددة والطاقة الخضراء والصديقة للبيئة
- تفعيل دور المرأة في زيادة الوعي

٢٠١٥		٢٠١٤		عدد المنظمات		نوع النشاط
مدن	ريف	مدن	ريف	٢٠١٥	٢٠١٤	
٦	٩	٨	٨	١١	١٣	تثقيف وتوعية على قضايا البيئة
٢	٦	٦	٦	٧	٩	تدريب على فرز ومعالجة النفايات المنزلية
٣	٤	٣	١	٦	٤	تدريب النساء على الحد من هدر المياه
٤	٤	٥	٧	٦	٩	توعية على دور المرأة في عملية التنمية المستدامة
٢	٥	٥	٤	٥	٧	التوعية على الطاقة المتجددة والطاقة الخضراء الصديقة للبيئة
-	-	-	-	٤	٥	تطوير قدرات المنظمات والجمعيات الناشطة في المجال البيئي
-	-	-	-	-	٢	القيام بدراسات حول دور المرأة في حماية البيئة

جدول رقم ٣٥:

جدول رقم ٣٥: توزيع منظمات المجتمع المدني على متغيري نوع الأنشطة ومكان تنفيذها



وتظهر اجابات المنظمات عن الاسئلة المتعلقة بتدريب النساء على فرز ومعالجة النفايات، اهتمام ٧ منها بهذا الموضوع استهدفت جميعها الطبقتين الدنيا والوسطى، في حين استهدفت ٤ منها فقط الطبقة الاجتماعية العليا. واستقطب التدريب على كيفية الحد من هدر المياه والطاقة اهتمام ٦ منظم استهدفت جميعها الطبقتين الدنيا والوسطى، في حين استهدفت ٤ منها فقط الطبقة الاجتماعية العليا. وتجاوز عدد المستفيدات من الدورات التي اقامتها غالبية هذه المنظمات حول هذين الموضوعين ٧٠ مستفيدة.

اما في ما يتعلق بعمل منظمات المجتمع المدني على بناء قدرات المعنيين بالعمل على تعزيز دور المرأة في حماية البيئة، قامت ٤ منظمات بانشطة هدفت الى تطوير قدرات المنظمات والجمعيات الناشطة في المجال البيئي. وبلغ عدد المستفيدين من الدورات التي قامت بها منظمة واحدة ١٠ منظمات وجمعيات، كما استفاد ٥ منظمات او جمعيات من دورات اقامتها منظمة أخرى، واستفاد ٤ منظمات وجمعيات من الدورات التي اقامتها منظمة واحدة.

والجدير بالذكر هو مستوى التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية. فقد عملت ٨ من المنظمات العاملة على التوعية والتثقيف والتدريب

عن السؤال المتعلق بالتنسيق والتعاون بين المنظمة وغيرها من المنظمات غير الحكومية التراجع الملحوظ عن العام ٢٠١٤ في عدد المنظمات التي تقوم بالتنسيق كما في عدد المنظمات التي تمّ التنسيق والتعاون معها.

اما لجهة مدى الاسترشاد بخطة العمل الوطنية، اعلنت ٦ منظمات عن استرشادها بها، اثنتان منها استرشدتا بها بدرجة كبيرة، واثنتان بدرجة متوسطة، واثنتان بدرجة جدّ محدودة. وقد اعلنت منظمة واحدة عن قيامها بابحاث ودراسات حول دور المرأة في حماية البيئة. ورغم اعلان المنظمة عن نشرها لهذه الدراسة، الا انها لم تقدم اية معلومات عن عنوان الدراسة او مكان نشرها.

على التنسيق والتعاون مع البلديات في مختلف المناطق، فنسقت ٧ منها مع بلديات في الريف و٥ مع بلديات في المدن. وتراوح عدد البلديات التي نسقت معها غالبية المنظمات في الريف بين ٦ و ١٨ بلدية، وفي المدن بين ٢ و ١٠ بلديات.

بالاضافة الى هذا، نسقت ٥ منظمات مع عدد من الوزارات والمؤسسات العامة وهي: وزارة البيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الزراعة زمجلس الانماء والاعمار والجامعة اللبنانية الاميركية. وأعلنت منطمتان فقط عن تعاونهما وتنسيقهما مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، واحدة منها نسقت بدرجة كبيرة وواحدة بدرجة جدّ محدودة. وبلغت في الاجابات

الجهات الدولية الداعمة

World Bank	Big Lootary
European Union	Hanns Seidel Foundation
German Embassy	LRI
Japanese Embassy	Women Uprising
Italian Cooperation Council	GEF
Oxfam	

جدول رقم ٣٦:

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدّمت الدعم على انواعه لمنظمات المجتمع المدني

من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية والفارات، بتقديم الدعم لها للقيام بانشطتها المختلفة. ويقدم الجدول رقم ٣٦ لائحة باسماء هذه المنظمات والدول.

وتعاونت الوزارة مع المركز التربوي للبحوث والانماء على ادراج مواضيع بيئية في المناهج المدرسية ، واصدرت الوزارة كتيبات للاستعمال في المدارس لتوعية الطلاب على القضايا البيئية. كذلك استمرت الوزارة في العمل على اشراك المرأة في الهيئات المعنية بوضع السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والمحلي. وبلغت نسبة النساء ١٠٪ من عضوية هذه الهيئات. وقد تلقت الوزارة دعماً لبعض انشطتها وبرامجها من البنك الدولي و الوكالة الايطالية و منظمة GEF.

رابعاً: المنظمات الدولية

أظهر فرز نتائج الاستثمارات الواردة من منظمات المجتمع المدني ان ايّاً منها لم يقيم بأية مشاريع في مجال البيئة باستثناء برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية UN HABITAT الذي قام بتنفيذ مشروع تعزيز الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في البقاع والجنوب وجبل لبنان للاستجابة لحاجات اللاجئين والجماعات المضيفة. مدة المشروع ٦ اشهر وقدم الدعم التقني وغطى مناطق الجنوب وجبل لبنان ونفذ بالشراكة مع منظمة اليونيسف والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية. وتم في اطار المشروع تنظيم حملات لرفع وعي النساء حول موضوع تخزين وحفظ المياه.

لكن أظهرت نتائج فرز الاجابات الواردة من منظمات المجتمع المدني قيام عدد

اما على صعيد الدعم لعمل منظمات المجتمع المدني في المجال البيئي، أعلنت ٧ منظمات حصولها على هذا الدعم.. فقد تلقت ٥ منها دعماً مادياً، و٢ دعماً تقنياً، و٣ دعماً بشرياً. وتلقت منظمة واحدة فقط هذا الدعم من منظمات دولية حكومية، و٧ من منظمات دولية غير حكومية، ومنظمة واحدة من سفارات، و٤ من مساهمات فردية

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

لم يشهد العام ٢٠١٥ اي نشاط للهيئة الوطنية في مجال البيئة.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

وزارة البيئة

قامت الوزارة بدورات توعية وتدريب على القضايا البيئية وكيفية الحفاظ على البيئة في المناطق الريفية. وشملت هذه الدورات مواضيع الادارة المتكاملة للنفايات، وفرز النفايات المنزلية لاعادة تدويرها، والطاقة المتجددة والطاقة الخضراء، والحد من هدر الطاقة، والحد من الاستخدام المفرط للمياه. وبلغت نسبة النساء المشاركات في هذه الدورات ٦٥٪ من اجمالي المشاركين.

خلاصة المحور

تشير المعلومات الواردة اعلاه الى تراجع ملموس في الاهتمام بموضوع البيئة ودور المرأة في هذا المجال من قبل منظمات المجتمع المدني، كما من قبل الوزارات والمؤسسات العامة والجهات الداعمة. فحتى البرامج والمشاريع التي تحظى بدعم الجهات الدولية، الحكومية وغير الحكومية منها، تستهدف النازحين واللاجئين. ورغم اهمية هذا الدعم لحاجات هذه الفئات والتقليل من انعكاساتها السلبية على الساحة اللبنانية، يبدو ان هذا قد ترك اثره الفاعل في توجهات واولويات عمل منظمات المجتمع المدني في ظل غياب الدعم الحكومي والداخلي والدولي لدعم الالويات والحاجات اللبنانية في معظم المجالات وبخاصة في المجال البيئي.



١- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات

- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث الحكومة والمجلس النيابي على إقرار القوانين المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل وتلك المتعلقة بحقوق المرأة

← التدخلات المطلوبة على مستوى

بناء القدرات البشرية والمؤسسية

- تتعاون الهيئة الوطنية مع هيئات أخرى ضمن مجالات اختصاصها في بناء قدرات الموارد البشرية للجمعيات المحلية.
- تبادر الهيئة الى تشجيع الجمعيات للقيام بمشاريع ناجحة من خلال إبراز أفضل الإنجازات السنوية التي تحققت ميدانياً من قبل الجمعيات

- التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث
- تشجّع الهيئة إجراء الأبحاث والدراسات حول قضايا المرأة والإشكاليات المرتبطة بالواقع

فما الذي تم تنفيذه من هذه التدخلات المطلوبة خلال العام الثالث والآخر من عمر خطة العمل الوطنية؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

شهد العام ٢٠١٥ ارتفاعاً ملموساً في عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات، إذ ارتفع عددها من ١٨ منظمة عام ٢٠١٤ الى ٢٩ منظمة اي ٤٠,٨% من اجمالي عينة منظمات المجتمع المدني. وهذا مؤشر جيد لما لبناء القدرات من اثر فاعل في تعزيز وتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات. ولقد اعلنت ١٢ منظمة استرشادها بخطة العمل الوطنية، ٣ منها استرشدت بها بدرجة كبيرة، واثنان بدرجة متوسطة، و ٧ بدرجة جد محدودة.

المؤشرات المتعلقة بواقع المرأة في لبنان وإمكانية التواصل مع مختلف المناطق اللبنانية

- دعم موقع الهيئة على مستوى صنع السياسات المتعلقة بالمرأة لدى مجلس الوزراء وقرب المؤسسات الوطنية والأجنبية الأخرى والاعتراف بهذا الموقع من قبل مختلف الجمعيات الاهلية وغير الرسمية
- تطوير قاعدة المعلومات والدراسات عن المرأة في لبنان بحيث تتمكن الهيئة من أن تكون المرجع الأول لدى مختلف الجهات للحصول على معلومات عن المرأة في لبنان
- وضع خارطة حول مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، وطبيعة أنشطتها وأماكن وجودها وكيفية التواصل معها
- تطوير أطر العلاقات القائمة مع المؤسسات التي تعمل في المجال ذاته وإفساح المجال للتواصل وتبادل المعلومات بينها ولتوحيد الأهداف ذات الأولوية والعمل المشترك لتحقيقها

اعتماد النهج التشاركي بين الهيئة والإدارات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي التي تقوم به الهيئة

- عقد شراكات واتفاقيات تعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وبين الإدارات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تنفيذ برامج ومشاريع من ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية
- وضع آلية من قبل الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ خطة العمل لشؤون المرأة ورصد المؤشرات التابعة لهذه الخطة وتسهيل عملية تحقيق الأهداف
- التواصل مع المنظمات الدولية للترويج لخطة العمل الوطنية وتشجيع رصد الأموال لتنفيذها

حددت خطة العمل الوطنية الهدف الاستراتيجي لمجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات «بتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بقضايا المرأة على الصعيد الوطني، وتعزيز الشراكة بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة والادارات والمؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني». وحددت الاهداف العمالية التالية لتحقيقه:

- زيادة المقدرات المالية للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية؛
- تأسيس عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية؛
- تنظيم العلاقة بين الهيئة والادارات الرسمية والجمعيات المحلية والدولية وبناء شراكة فعلية بينها؛
- دعم قدرات الجمعيات المحلية وتحسين مهاراتها؛
- تشجيع الابحاث والدراسات حول قضايا المرأة في لبنان.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف، نصّت خطة العمل على التدخلات التالية موزعة على اربع مستويات وهي:

← التدخلات المطلوبة على مستوى

السياسات، والقوانين، والتشريعات

- اتّخاذ الاجراء القانوني المناسب الذي يكفل إدراج بند خاص بالهيئة الوطنية في موازنة رئاسة الحكومة ضمن قانون الموازنة العامة
- رفع المخصصات المالية للهيئة الوطنية من قبل رئاسة الحكومة
- تنويع مصادر التمويل الخارجي للهيئة الوطنية

← التدخلات المطلوبة على مستوى

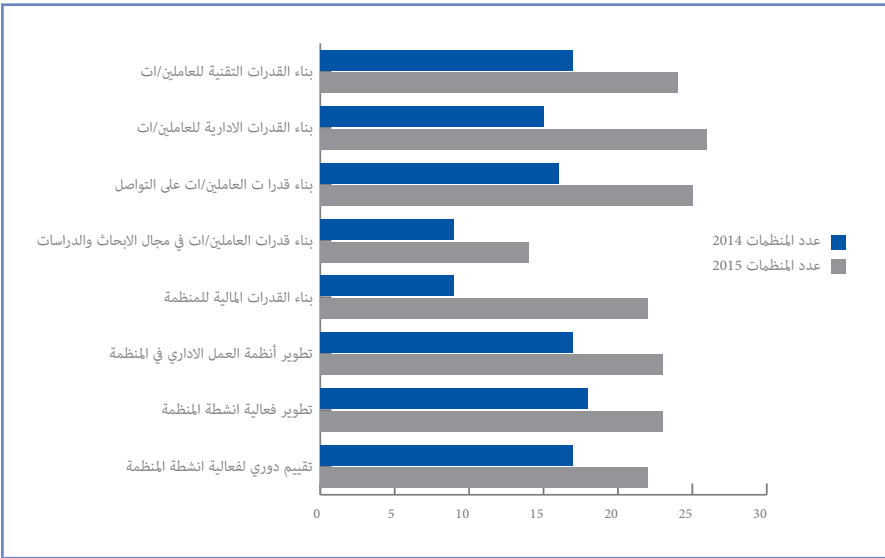
الاعلام والتوعية والتعبئة

- تطوير الجهاز الإداري والفني للهيئة الوطنية لشؤون المرأة لكي يدير العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ومع الوزارات والإدارات الرسمية، ولكي يمتلك مهارات قيادية وفي العمل التشاركي
- وضع نظام لرصد ومتابعة

نوع النشاط	عدد المنظمات		% من العينة النشطة في المجال	
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤
بناء القدرات التقنية للعاملين/ات	٢٤	١٧	%٨٢,٨	%٩٤,٤
بناء القدرات الادارية للعاملين/ات	٢٦	١٥	%٨٩,٧	%٨٣,٣
بناء قدرات العاملين/ات على التواصل	٢٥	١٦	%٨٦,٢	%٨٨,٩
بناء قدرات العاملين/ات في مجال الأبحاث والدراسات	١٤	٩	%٤٨,٣	%٥٠
بناء القدرات المالية للمنظمة	٢٢	٩	%٧٥,٩	%٥٠
تطوير أنظمة العمل الاداري في المنظمة	٢٣	١٧	%٧٩,٣	%٩٤,٤
تطوير فعالية أنشطة المنظمة	٢٣	١٨	%٧٩,٣	%١٠٠
تقييم دوري لفعالية أنشطة المنظمة	٢٢	١٧	%٧٥,٩	%٩٤,٤

جدول رقم ٣٧:

جدول رقم ٣٧: توزع المنظمات على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال بناء قدراتها وقدرات العاملين/ات فيها



رسم بياني رقم ٣٧:

توزع المنظمات على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال بناء قدراتها وقدرات العاملين/ات فيها: مقارنة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٥

توزعت الأنشطة التي قامت بها المنظمات لبناء قدراتها على عدد من المواضيع عكست وعياً لأهم مقومات العمل المؤسسي وضرورة العمل على تطويرها. ويظهر الجدول رقم ٣٧ قيام المنظمات ببناء القدرات التقنية للعاملين/ات فيها (٢٤ منظمة)، والقدرات الادارية (٢٦ منظمة)، والقدرات على التواصل (٢٥ منظمة)، والقدرة على القيام بالدراسات والأبحاث (١٤ منظمة). كذلك عملت ٢٢ منظمة على بناء القدرات المالية للمنظمة، و٢٣ منظمة على تطوير أنظمة العمل الاداري فيها. وفي حين عملت ٢٣ منظمة على تطوير فعالية الأنشطة التي تقوم بها، استندت ٢٢ منها في عملية التطوير هذه الى تقييم دوري لفعالية انشطتها. ولقد شملت أنشطة بناء قدرات العاملين/ات في المنظمة اولئك العاملين/ات بدوام كامل لدى ٢٢ منظمة، وبدوام جزئي لدى ٢٣ منظمات، والمتطوعين/ات لدى ٢٣ منظمة. وفي حين تجاوز عدد المستفيدين/ات من عمليات بناء القدرات هذه ٧٠ مستفيداً، تراوح عدد هؤلاء لدى غالبية المنظمات بين ٣٠ و ٥٠ مستفيداً. وفي معرض عملها على بناء القدرات المالية للمنظمة، عملت ١٩ منظمة على الاستعانة بخبراء في هذا المجال.

أما على صعيد تطوير أنظمة العمل الاداري، شمل عمل ٢٣ منظمة في هذا المجال وضع توصيف واضح للمهام والمسؤوليات (٢٢ منظمة)، والتدريب على

١٤ منظمة الى ٢٢ منظمة. كذلك، يلفتنا الارتفاع في عدد المنظمات التي وضعت خططا للتواصل مع القطاع الخاص من ٩ منظمات عام ٢٠١٤ الى ١٥ منظمة عام ٢٠١٥، ومع المؤسسات الحكومية من ٩ الى ١٠ منظمات، ومع الجهات الداعمة من ١٢ منظمة الى ٢١، ومع وسائل الاعلام من ١٠ منظمات الى ١٤. وقد ارتفع عدد المنظمات التي وضعت خططا استراتيجية لاستقطاب المتطوعين/ات من الشباب والشابات للعمل في المنظمة من ١٠ منظمات عام ٢٠١٤ الى ٢٧ عام ٢٠١٥. وتراوح نسب الاناث من اجمالي عدد المتطوعين بين ٥٠ و ٧٥٪. وشكل المستوى الجامعي المستوى العلمي لغالبية المتطوعين/ات.

اصول الوثائق (١٣ منظمة)، وعلى حفظ الملفات (١٦ منظمة)، وتنظيم التواصل داخل المنظمة (٢١ منظمة)، والاجراءات الموحدة (١٤ منظمة). ولتطوير العمل الاداري، استعانت ١٤ منظمة بخبراء في عملية تأسيس وتطوير العمل الاداري، كما استعانت ١٤ منظمة بخبراء في مجال تقييم فعالية الأنشطة.

واللافت في عمل المنظمات في مجال بناء قدراتها، ومقارنتها بنتائج العام ٢٠١٤ الارتفاع الملموس في عدد المنظمات التي وضعت خططا استراتيجية لتأمين الدعم المهادي من ١٢ منظمة الى ١٧، والدعم البشري من ١٥ منظمة الى ٢٢، والدعم التقني من

كذلك استمر فريق عمل التواصل الاجتماعي في الهيئة الوطنية في العمل على تطوير الصفحتين اللتين أنشأتهما الهيئة الوطنية على موقعي فايسبوك وتويتر لاتاحة المجال امام الاشخاص والجمعيات لمتابعة جميع نشاطات الهيئة الوطنية.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

يلفتنا في الاجابت الواردة من غالبية الوزارات والمؤسسات العامة التي شملتها العينة اقتراح الاستثمارات للاجابة عن الاسئلة المتعلقة ببناء قدراتها و/أو قدرات الجمعيات التي تعمل معها او المراكز التابعة لها، او الاجابة بالنفي عنها. - المركز التربوي للبحوث والانماء.

أعلن المركز التربوي للبحوث والانماء عن استمراره بالعمل على بناء قدرات موظفيه عبر توعيتهم/ن على مفاهيم النوع الاجتماعي وكيفية دمجها في عملهم/ن. كذلك، كان للمركز نشاط في مجال بناء قدرات الاجهزة التعليمية على توعية الطلاب على مفاهيم النوع الاجتماعي وبناء ثقافة مناهضة للعنف ضد المرأة في الاوساط الطلابية. وقد نفذ المركز برامج تدريب للجهاز التعليمي على كيفية اصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف أنشطتهم الصفية واللاصفية، كما على اكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان في مرحلة مبكرة، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ودار المعلمين، ومدراء المدارس الرسمية والمسؤولين في المدارس الخاصة.

المديرية العامة للامن الداخلي

وضعت وزارة الداخلية والبلديات اجاءات وآليات التبليغ عن حالات العنف ضد المرأة والفتاة قابلة للتنفيذ تحت طائلة القانون. كذلك استمرت بالعمل لزيادة

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تعاونت الهيئة الوطنية وبعثة الاتحاد الاوروي في لبنان في تنفيذ برنامج تحت عنوان «المساواة وتمكين المرأة في لبنان» الذي يهدف الى دعم عملية دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج ويتضمن الاهداف التالية:

- توفير الدعم التقني لتطوير القدرات المؤسسية للهيئة الوطنية بهدف تنفيذ مهامها كما جاء في قانون انشائها؛
- توفير الدعم من اجل تطوير شبكة علاقات مع الشركاء من القطاعين المدني والرسمي؛
- توفير الدعم من اجل تطوير شبكة العلاقات مع وسائل الاعلام كما وتنفيذ نشاطات على صعيد الدعوة وكسب التأييد.

الى جانب هذا، استمرت الهيئة الوطنية في العمل على تحديث محتويات مكتبتها من كتب وابحاث ورسائل جامعية واوراق مؤتمرات وقصاصات صحف. واستمر فريق المكتبة في الهيئة في رصد المنشورات الحديثة التي تتناول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، واقتنائها، والعمل على فهرستها وتصنيفها، والمسح الضوئي لصفحات الغلاف والعنوان ولائحة المحتويات وتنزيلها على الموقع الالكتروني للهيئة تحت عنوان المكتبة الالكترونية لتسهيل عمل الباحثين/ات. وتتيح المكتبة الالكترونية للباحثين/ات الاطلاع على المعلومات البيبلوغرافية لمعظم المراجع الموجودة لدى مكتبة الهيئة ومكتبة الجامعة اللبنانية الاميركية في بيروت، كما تسمح بالبحث في مجموعة النصوص الكاملة لمجلة «الرائدة» المتخصصة في قضايا المرأة التي تصدر عن معهد الدراسات النسائية في العالم العربي. وتستمر الهيئة في عملها على تأمين كافة النصوص القانونية المحدثّة والواردة ضمن مجموعة القوانين اللبنانية لتكون مرجعاً لكل باحث وباحثة.

من جهة اخرى تراجع عدد المنظمات التي وضعت خططا للتواصل مع مراكز الدراسات والابحاث من ٩ منظمات الى ٧ رغم الارتفاع في حجم العينة. وفي حين قامت ٥ منظمات عام ٢٠١٤ بدراسات وابحاث حول الموضوع، لم تعلن اي منظمة عن قيامها بهذا عام ٢٠١٥.

بالاضافة الى هذا، وفي معرض قيامها بانشطتها، قامت ٧ منظمات بالتنسيق والتعاون مع وزارات او مؤسسات عامة هي وزارة العمل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الزراعة، ومع وزارة الشؤون الاجتماعية (منظمتان)، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وبلديات، والمؤسسة الوطنية للاستخدام. كما نسقت بعضها مع الجامعة اللبنانية الاميركية ومؤسسات تدريب واستشارات من القطاع الخاص.

كذلك، وبهدف بناء قدراتها، نسقت ٤ منظمات مع وزارات ومؤسسات عامة (وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، والمؤسسة الوطنية للاستخدام)، و ٧ مع منظمات غير حكومية أخرى، و ٩ منظمات نسقت، بدرجات متفاوتة، مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. كما قامت ١٣ منظمة ببناء شراكات مع منظمات محلية (٢٣ منظمة)، ومع منظمات اقليمية (١٢ منظمة)، ومع منظمات دولية حكومية (١٣ منظمة)، ومع منظمات دولية غير حكومية (٢٠ منظمة).

وفي ما يتعلق بتوفر الدعم للقيام بانشطتها، أعلنت ١٠ منظمات عن تلقيها الدعم، منها ٨ حصلت على دعم مادي، و ٩ منظمات حصلت على دعم تقني، و ٤ على دعم بشري. ولم تلق اي منها دعماً من منظمات دولية حكومية، في حين تلقت ٧ منها دعماً من منظمات دولية غير حكومية، ومنظمة من سفارة، ومنظمة من قطاع خاص، و ٣ منظمات من مساهمات فردية.

العقبات. وخلص المؤتمر الى توصية بادراج موضوع الكوتا النسائية على اجندة مجلس النواب.

المجلس الثقافي البريطاني

من ضمن برنامجه «دورك» عمل المجلس وبالشراكة مع الهيئة الطنية لشؤون المرأة اللبنانية، واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة، ومنظمة ابعاد، ومنظمة بيروت للتنمية المستدامة، ونيار المستقبل، ومؤسسة سمارت للاعلام والمناصرة، ووزارة الشؤون الاجتماعية على بناء قدرات الاعلاميين/ات المناصرين/ات لحقوق المرأة وتعزيز مشاركتها، كما بناء قدرات النساء الراغبات في الترشح للانتخابات البلدية. وقدم المجلس الدعم التقني واستفادات منه ٢٠٠ امرأة قيادية و٣٠٠ من قادة الجماعات

مكتب التعاون الايطالي

- مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية». مدته سنة ونصف. نُقذ بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية والبلديات، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. استهدف الناشطات في العمل السياسي من كامل الاراضي اللبنانية وموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية. قَدَّم الدعم المادي والتقني والبشري، وهدف الى تمكين المرأة سياسياً ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي في عمل وزارة الشؤون الاجتماعية. يتوقع ان يبلغ اجمالي عدد المستفيدين/ات منه ٢٠٠ شخص.

صندوق الامم المتحدة للسكان

مشروع «تعزيز قدرات المؤسسات»، مستمر منذ العام ٢٠١٠ ويهدف الى الاشراف على عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان، وينفَّذ على الصعيد الوطني بالشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ويقدم الصندوق الدعم للهيئة لبناء قدراتها في الاشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل الوطنية. يستهدف المشروع جميع المعنيين بالمساواة الجندرية وتمكين النساء وبخاصة منظمات المجتمع المدني العاملة على احقاق هذه المساواة. يقدِّم هذا المشروع الدعم المادي والتقني والبشري.

صندوق الامم المتحدة الانمائي

قام الصندوق وبالشراكة مع الامانة العامة في مجلس النواب، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بعقد مؤتمر بعنوان «اجراءات خاصة مؤقتة لتعزيز التمثيل السياسي للنساء عبر الانظمة الانتخابية» مع التركيز على آلية الكوتا النسائية. انعقد المؤتمر تحت رعاية رئيس مجلس النواب، وبدعم وحضور الممثل الخاص للامم المتحدة في لبنان، ووزير الداخلية والبلديات، وشارك فيه عدد كبير من النواب والدبلوماسيين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء. وعبرت كل من الكتل البرلمانية موقفها من اعتماد الكوتا النسائية في قانون الانتخاب وكانت المواقف ايجابية بشكل عام مع بعض التحفظات حول قضايا تقنية وغيرها من

العناصر النسائية في قوى الامن لتفعيل التعاطي مع الناجيات من العنف. وقامت الوزارة بوضع برنامج معلوماتي لانشاء بنك معلومات حول قضايا العنف واشكاله واشكاوى التي يتم تلقيها

وزارة الشؤون الاجتماعية

قامت الوزارة بتدريب القطاع الصحي واقانوني والاجتماعي على الاجراءات والاليات الخاصة بالتبليغ عن العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي وكيفية التحرك وضرورته وخضعت الاختصاصيات الاجتماعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية الى ٧ دورات تدريب مع منظمة «كفى عنف واستغلال»، خمس منها كانت دورات تدريبية عامة تمت في ٥ محافظات، واستهدفت ٧٠ اختصاصية اجتماعية توزعن جغرافيا على الشكل التالي: محافظة بيروت (١٣)، سن الفيل- جبل لبنان(١٤)، شكا محافظة الشمال(١٣)، شتورا- محافظة البقاع(١٤)، وصيدا- محافظة الجنوب(١٦). ومن ثم خضعت ٣٠ اختصاصية اجتماعية تم اختيارهن من المجموعات اعلاه الى دورتين تخصصيتين.

رابعاً: المنظمات الدولية

الى جانب الجهات الدولية المختلفة التي أعلنت منظمات المجتمع المدني والوزارات تلقيها الدعم منها، والواردة اسماءها في الجدول رقم ٣٨، قامت بعض الجهات الدولية بتنفيذ عدد من المشاريع في مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات وهي:

الجهات الدولية الداعمة

British Council	European Union
Oxfam	UNVFVT
Raoul Wallenberg Institute	UNODC
Tha'era Network of Women in Political Parties	Embassy of Netherlands

جدول رقم ٣٨:

الجهات الدولية الداعمة لمنظمات المجتمع المدني والوزارات الناشطة في مجال بناء القدرات

منظمة أوكسفام

- مشروع «مشاركة المرأة في الحياة العامة». يهدف الى تفعيل وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع العام، عبر مدّ النساء بالمهارات المتطورة لاتاحة فرص أكبر لهن، وعبر تكريس وتعزيز مفاهيم المساواة الجندرية. نُفذ المشروع بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة في لبنان

استمرت المنظمة بتنفيذ مشروع «لانا LANA : الهويات السياسية المتحولة في سبيل مشروع المساواة الجندرية». يمتدّ المشروع على مدى ثلاث سنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ وينفذ بالشراكة مع منظمة أبعاد واللجنة الوطنية لمتابعة قضايا المرأة. يهدف المشروع الى بناء قاعدة من النساء والرجال، من مختلف الخلفيات، القادرين على إحقاق التغيير للعمل ضمن جماعاتهم/ن على رفع الوعي حول الادوار الجندرية وأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وتمكينهم/ن من مناصرة المشاركة السياسية للمرأة. قدّم المشروع الدعم المادي والتقني واستهدف الجماعات.

خلاصة المحور

تشير المعلومات الواردة اعلاه الى وجود مستوى مرتفع من الوعي لاهمية بناء القدرات الذاتية بجميع جوانبها لدى منظمات المجتمع المدني، وشمول عملها في هذا المجال للمتطوعين/ات لما في ذلك من فوائد على صعد عدّة. وأكثر ما يلفتنا في هذه النتائج العمل على منهجة عملها والذي يتجسد في عدد المنظمات التي أعلنت عن وضعها خططاً استراتيجية لمقاربة كل من المعنيين باعطاء الدفع لعملها، وبخاصة الخطط الهادفة الى استقطاب العنصر الشاب للعمل معها، لتردم بهذا هوة طالما عانت منها المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة.

كذلك تشير المراجعة للتقرير السنوي الذي أصدرته الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عن عملها وانجازاتها خلال العام ٢٠١٥، عملها الدؤوب على تطوير قدراتها للقيام بالمهام الموكلة اليها. الا أنه في مقابل هذا نجد غياباً للتعاون من قبل الاجهزة الرسمية في مجال توفير الموارد اللازمة لتمكينها من القيام بعملها. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى عدم قيام غالبية الوزارات بتعميم قرار تعيين نقاط الارتكاز الجندري وتحديد مهامها وصلاحياتها على مختلف المديرات والمصالح داخل الوزارة لتمكين هذه النقاط من القيام بعملها داخل الوزارة من جهة ، ومدّ الهيئة الوطنية بالدعم اللازم لعمل هذه الاخيرة من جهة ثانية. وفي حين أظهرت المراجعة لعمل الهيئة قيامها بتدريب هذه النقاط حول مفاهيم النوع الاجتماعي والمواثيق الدولية، والتي على أهميتها كنقطة انطلاق، تبقى غير كافية لتحقيق الاهداف المنشودة ما لم ترفق بتدريب عملائي حول كيفية تطبيق هذه المفاهيم قطاعياً.

١١- مجال حماية الفتاة
والمرأة في حالات
الطوارئ والنزاعات
المسلحة والحروب
والكوارث الطبيعية

← **التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسسية**

- إعداد برامج تدريبية حول الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في حالات الكوارث والنزاعات موجّهة للخلايا المحلية والمناطقية

← **التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والأبحاث**

- إعداد بيانات ومعلومات لتحديد طبيعة المخاطر وآثارها لكل من النساء والرجال في حالات الحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية وتساهم في تحديد طرق التدخل السليمة للنساء والرجال.

لدى التمعن في التدخلات والمؤشرات نجد انها بمجملها مطلوبة من جهات رسمية اكثر مما هي مطلوبة من المجتمع المدني. لذا ستعبر النتائج ادناه عن ما قام به المجتمع المدني للعمل والمساعدة على الحد من اثار هذه الازواج، خاصة في ظل مشكلة النزوحين السوري والعراقي الى لبنان بنتيجة الحرب القائمة في هذين البلدين.

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهرت المقارنة بين عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات خلال العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المنظمات الناشطة في هذا المجال بعد تراجع في عددها عام ٢٠١٤ عن العام ٢٠١٣. إذ بلغ عدد المنظمات العاملة في هذا المجال ١٨ منظمة عام ٢٠١٥ مقابل ١٠ منظمات خلال العام ٢٠١٤، و ١٢ منظمة عام ٢٠١٣. ولقد استرشدت ٦ منظمات منها بخطة العمل الوطنية بدرجة كبيرة (منظمة واحدة) وبدرجة متوسطة (منظمة واحدة)، وبدرجة جدّ محدودة (٤ منظمات). وقامت منظمة واحدة فقط بإجراء دراسات وأبحاث حول مواضيع ذات علاقة

- زيادة التثقيف السياسي للمرأة وتشجيعها على الانخراط في الأحزاب وتولي مسؤوليات ومهام قيادية

← **التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة**

- وضع آليات تكفل مشاركة متوازنة للمرأة والرجل في الخلايا المحلية المناطقية بالتعاون مع البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي لإدارة مواجهة الكوارث ولاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة
- جمع بيانات ومعلومات تحدّد طبيعة المخاطر والآثار المترتبة على كل من النساء والرجال
- تحضير الملاجيء ومعدّات الإغاثة اللازمة مع مراعاة الحاجات المختلفة لكل من النساء والرجال وقدرة كل منهما على الوصول إليها
- تضمين نظام الإنذار المبكر التدابير التي تكفل وصوله الى مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها النساء داخل البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة
- اعتماد تدخّلات تراعي حصول جميع الفئات من نساء ورجال وأطفال وشباب على المساعدات الإنسانية بطريقة متساوية، عادلة وسريعة

- التأكد من إدماج خدمات الصحة الإنجابية للمرأة في برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية
- تطوير برامج (ندوات، حملات توعية، منشورات ولقاءات تثقيفية) لتوعية المجتمع على كيفية التصرف في حالات الكوارث.
- نشر تدابير حماية للنساء والأطفال وكبار السنّ من الاعتداءات الجنسية والعنفية في حالات النزاعات والتشردّ والحروب والكوارث الطبيعية على مختلف الفرقاء

حددت خطة العمل الوطنية الهدف الاستراتيجي لهذا المجال بحماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية. ووضعت خطة العمل في هذا المجال الاهداف العمالية التالية:

- مشاركة اوسع للمرأة ودور فاعل لها في أنشطة الحوار وحلّ النزاعات وبناء ثقافة السلام لتخطّي الأثار الناجمة عن الحروب بما يتماشى مع قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥؛
- تدابير وقائية من النزاعات والكوارث الطبيعية تحرص على مشاركة النساء وتعمل على تقدير المخاطر بما يراعي النوع الاجتماعي؛
- تدابير وبرامج اغاثة وحماية تراعي النوع الاجتماعي وتضمن سلامة النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- بناء قدرات الخلايا المحلية مع مراعاة احتياجات النساء والرجال عند حصول كوارث ونزاعات؛
- اجراء دراسات وابحاث حول طبيعة المخاطر التي تهدد كلا من النساء والرجال في حالات الكوارث والحروب.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف العمالية، نصّ الخطة على مجموعة من التدخلات المطلوبة موزعة على اربع مستويات وهي:

← **التدخلات المطلوبة على مستوى**

السياسات، والقوانين، والتشريعات

- إشراك المرأة في مختلف جلسات الحوار الوطنية كافة وفي المصالحات التي تجري والتأكد من مشاركتها في مختلف اللجان، و/أو الوفود الدبلوماسية والمباحثات الدولية
- العمل على تشجيع انخراط المرأة في مختلف المراكز القيادية لا سيما البلديات وفي المجلس النيابي والوزارات وفي المواقع العليا وفي الادارات العامة التي تعنى بإدارة الكوارث والنزاعات ومعالجتها

% من العينة النشطة في المجال		عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
٥٠%	٥٠%	٩	٥	اشراك المرأة في جلسات الحوار الوطنية وحل النزاعات
٣٣,٣%	٤٠%	٦	٤	المطالبة بتمثيل المرأة في الوفود الدبلوماسية والمباحثات الدولية
٥٥,٦%	٧٠%	١٠	٧	حملات للتوعية على اهمية اشراك المرأة في جلسات الحوار الوطني وحل النزاعات
٢٧,٨%	٥٠%	٥	٥	تدريب النساء في مراكز قيادية، او مرشحات لتوحي هذه المراكز، على ادارة الكوارث وحل النزاعات
١٦,٧%	٣٠%	٣	٣	تدريب النساء في البلديات على ادارة الكوارث وحل النزاعات
١٦,٧%	٣٠%	٣	٣	تدريب النساء القياديات في الاحزاب على ادارة الكوارث وحل النزاعات
٥,٦%	٢٠%	١	٢	تدريب النساء القياديات في الوزارات والمؤسسات العامة على ادارة الكوارث وحل النزاعات خاصة تلك التي تعمل في هذا المجال
٦١,١%	٥٠%	١١	٥	تدريب موظفي المنظمة والمتطوعين لديها على ادارة الكوارث وحل النزاعات بالطرق السلمية
٣٣,٣%	٤٠%	٦	٤	بدورات تدريب للعامة على ادارة الكوارث وحل النزاعات بالطرق السلمية
١٦,٧%	٢٠%	٣	٢	تطوير برامج حول كيفية التصرف في حالات الكوارث
٧٢,٢%	٨٠%	١٣	٨	بدورات للتوعية على الاعتداءات العنيفة والجنسية التي قد تحصل في حالات النزاعات والتدريب على كيفية تجنبها
٢٢,٢%	-	٤	-	اقامة دورات تدريب على كيفية تحضير الملاجى ومعدات الاغاثة اللازمة

جدول رقم ٣٩:

المطالبة: توزع منظمات المجتمع المدني على متغير نوع النشاط الذي قامت به في هذا المجال (٢٠١٥، ٢٠١٤)

منظمات)، وفي الوزارات والمؤسسات العامة (منظمة واحدة). وتراوح عدد المستفيدات من أنشطة كل من هذه المنظمات بين ٢٠ و ٤٠ مستفيدة. كذلك قامت ١١ منظمة بتأمين هذا التدريب لموظفيها والمتطوعين لديها، وأمنت ٦ منظمات تدريب حول هذه المواضيع للعامة، وكان معدل المستفيدات من أنشطة كل من هذه المنظمات ٥٠ مستفيدة.

الى جانب هذا، قامت ٤ منظمات بدورات تدريب على كيفية تحضير الملاجى ومعدات الاغاثة. وقد شمل هذا التدريب كيفية مراعاة وتأمين الحاجات المختلفة للنساء (٤ منظمات)، والحاجات المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة (منظمتان)، وخدمات الصحة الانجابية (٣ منظمات). وتراوح عدد المستفيدات من هذا التدريب بين ٥٠ و ٧٠ مستفيدة. وعملت ٣ منظمات على تطوير برامج حول كيفية التصرف في حالات الكوارث وعممتها عبر ندوات ولقاءات تثقيفية. كذلك قامت ١٣ منظمة بحملات توعية على الاعتداءات العنيفة والجنسية التي

هذه في الريف، وقامت بها ٦ منظمات في المدن. وتجاوز عدد المستفيدات من الحملات التي قامت بها غالبية المنظمات ٤٠ مستفيدة و تعدى ٧٠ مستفيدة من حملات اثنتان من المنظمات. ويهدف زيادة وتفعيل مشاركة المرأة في مواقع القرار المعنية بحل النزاعات والتعاطي مع حالات الكوارث، عملت المنظمات على حث المرأة على الانخراط في المراكز القيادية في البلديات (٧ منظمات)، وفي المراكز القيادية في الاحزاب (٩ منظمات)، وفي المجلس النيابي (٦ منظمات)، وفي الوزارات التي تُعنى بادرارة الكوارث (منظمتان) والادارات العامة (٤ منظمات).

وترافق عمل المنظمات على تشجيع المرأة على الانخراط في المراكز القيادية مع أنشطة تدريب على ادارة الكوارث وحل النزاعات للنساء في المراكز القيادية (٥ منظمات)، وتراوح عدد المستفيدات من التدريب الذي قدمته كل من هذه المنظمات بين ٣٠ و ٧٠ مستفيدة. وقد تم تأمين هذا التدريب للنساء في مراكز قيادية في البلديات (٣ منظمات)، وفي الاحزاب (٣)

بمجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات، لكنها لم تنشر.

يظهر التدقيق في نوع الأنشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني، والواردة في الجدول رقم ٣٩ اعلاه، تلبيتها لغالبية التدخلات التي نصت عليها خطة العمل الوطنية. فقد قامت ٩ منظمات بالمطالبة بإشراك المرأة في جلسات الحوار الوطنية وحل النزاعات. كما طالبت ٦ منظمات بتمثيل المرأة في الوفود الدبلوماسية والمباحثات الدولية. واعتمدت المنظمات وسائل عدة للدفع بمطالبها هذه كتوقيع العرائض (٥ منظمات)، وعقد لقاءات مع صنّاع القرار (٨ منظمات)، وعقد لقاءات مع قيادات حزبية (٥ منظمات)، ومع قيادات روحية (٣ منظمات)، واقامة تحالفات مع منظمات أخرى للضغط على الحكومة (٨ منظمات).

بالاضافة الى هذا، قامت ١٠ منظمات بحملات توعية على أهمية اشراك المرأة في جلسات الحوار الوطني وحل النزاعات. وقد قامت ٦ منظمات بحملات التوعية

قد تحصل في حالات النزاع. وقد نُفذت هذه الحملات في مناطق ريفية (٩ منظمات)، وفي المدن (٩ منظمات)، وتجاوز عدد المستفيدات من أنشطة غالبية المنظمات ٧٠ مستفيدة.

وفي معرض قيامها بأنشطتها عملت منظمتان على التنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وقوى الامن الداخلي والامن العام ومحكمة الاحداث، ونسقت ٦ منظمات مع منظمات غير حكومية أخرى، و٤ منظمات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

أما بالنسبة لمدى توفر الدعم للمنظمات للقيام بأنشطتها ومصادره، أعلنت ١٠ منظمات عن تلقيها الدعم من أجل بناء وتطوير قدراتها. واستفادت ٩ منها من الدعم المادي، و٧ منظمات من الدعم التقني، و ٤ منظمات من الدعم البشري. وتلقّت هذه المنظمات الدعم من منظمات دولية حكومية (منظمة واحدة) ومنظمات دولية غير حكومية (٨ منظمات)، ومن سفارات (٣ منظمات)، ومن وزارات ومؤسسات عامة (منظمتان)، ومن قطاع خاص (منظمة واحدة)، ومن مساهمات فردية (٣ منظمات).

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

اعدت الهيئة الوطنية دراسة حول «الوضع القانوني للاجئين/ات السوريين/ات في لبنان» مع التركيز على حقوق وواجبات كل من اللاجئين/ات والدولة المضيفة. فعلى صعيد الحقوق الواجبة على الدول، واستناداً الى مختلف المعاهدات التي ابرمها لبنان، على الدولة اللبنانية واجب ضمان حقوق اللاجئين/ات الاساسية كالحق بالعيش، والحق بتلقي الخدمات الصحية والتعليمية وكافة الحقوق الاقتصادية، ومن بينها الحق بالعمل والمسكن اللائق، وحرية الرأي والتعبير. اما حقوق الدولة اللبنانية فترتبط بواجب اللاجئين/ات الحفاظ على

الامن من جهة، وواجب المجتمع الدولي بمساندة الدولة المضيفة لتحمل الاعباء والمسؤوليات الناجمة عن تدفق اللاجئين.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

لم تظهر الاجابات الواردة من الوزارات وجود اي نشاط لديها يستهدف الفتاة والمرأة في هذا الاطار حصراً. الا أن اللاجئين السوريين والفلسطينيات وغيرهن استفدن على قدم المساواة من الخدمات التي تقدمها كل من وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية. كذلك أظهرت الاجابات الواردة من منظمات المجتمع المدني قيام التعاون والتنسيق بينها وبين وزارة الشؤون الاجتماعية وقوى الامن الداخلي والامن العام ومحكمة الاحداث وبعض البلديات في هذا المجال، وعلى اكثر من مشروع.

رابعاً: المنظمات الدولية

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

تدرج جميع المشاريع التي قامت بها المفوضية، والتي سبق وتم ادراجها في قطاعات اخرى، في هذا المجال. اذ استهدفت جميعها بشكل اساسي النساء اللاجئين والنازحات والنساء في الجماعات المضيفة. وهذه المشاريع هي:

- تعاونت مفوضية شؤون اللاجئين مع الحكومة اللبنانية وعدد من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية في مجال التشريعات والسياسات الهادفة الى محاربة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم خدمات الاستجابة، وتمكين المرأة عبر

برامج التدريب المهني والمهارات الحياتية. واستهدف هذا التعاون جميع النساء اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة، وقدم الدعم التقني والمادي واستفاد منه ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ امرأة سنوياً.

- استمرت المفوضية بتنفيذ مشاريعها السنوية من ضمن برنامج «المهارات الحياتية، التدريب المهني، وفرص التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي» الذي استهدف جميع النساء بما فيهن اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة على كامل الاراضي اللبنانية. وقدمت هذه المشاريع الدعم المادي والتقني والبشري. وفاق عدد المستفيدات من هذا البرنامج ١٠٠,٠٠٠ امرأة سنوياً منذ العام ٢٠١٢.

- قامت المفوضية بتنفيذ مشروع «الخدمات النقالة المتعددة للنساء والفتيات، الادارة العيادية للاغتصاب، وتأمين خدمات الرعاية الصحية الاولية بواسطة طبيبات ومتطوعات تواصل متخصصات». غطى هذا المشروع كامل المناطق واستهدف النساء بما فيهن النساء اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة، واستفاد منه ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ سيدة سنوياً. نُفذ بالتعاون مع الحكومة اللبنانية ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، وقدمت هذه المشاريع الدعم المادي والتقني والبشري.

- نفذت المفوضية برامجها السنوية التي تساهم في تقديم المساعدات النقدية والتدريب المهني، والتدريب على المهارات الحياتية، وتأمين دعم محدود لسبل كسب العيش. وتقدم المفوضية في اطار هذه المشاريع الدعم المالي والتقني والبشري، وذلك بالشراكة مع الحكومة اللبنانية ومنظمات مجتمع مدني دولية ومحلية. وتستهدف النساء بما فيهن اللاجئات والنساء في الجماعات المضيفة. ويتجاوز عدد المستفيدات من هذه الخدمات ١٠,٠٠٠ سيدة سنوياً.

- مشروع «تدريب منظمة كفى على

تطبيق القانون المتعلق بالاتجار بالبشر». قدّم المشروع الدعم التقني، ونُقذ على كامل الأراضي اللبنانية بالشراكة مع منظمة كفى واستهدف قوى الامن، ومدته سنتان.

قوات الامم المتحدة في لبنان (اليونيفل)

نفذت مشروع «دور التمكين الاقتصادي للنساء في النهوض في فترة ما بعد النزاعات» في جنوب لبنان ومنطقة عمل قوات الطوارئ الدولية، وبالشراكة مع فريق العمل الجندري العامل في جنوب لبنان. استهدف المشروع النساء في مناطق عمل قوات الطوارئ الدولية واستفادت منه ٣٠٠ سيدة وقدم الدعم التقني والبشري.

كذلك تقوم هذه القوات ببعض «المشاريع ذات التأثير السريع» والتي تستهدف النساء والرجال في مناطق عملها، وغالبا ما تستهدف انشطتها الجماعات ككل.

منظمة الاونسكو

قامت المنظمة بتنفيذ مشروعين هما EASE و QUESST على الصعيد الوطني بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي والكويت والمملكة العربية السعودية. واستهدف مشروع EASE المدارس الثانوية التي تستقبل اللاجئين/ات السوريين/ات، واستفاد منه ١٤٠٠ طالب/ة من اللاجئين/ات السوريين/ات ومن ابناء الجماعات المضيفة. واستفاد من مشروع QUESST الجامعات التي تستقبل الطلاب اللاجئين/ات من سوريا. ويستفيد من هذا المشروع ايضا بعض الطلاب والطالبات اللبنانيين/ات من الجماعات المعرضة للاخطار. مدة كل من هذين المشروعين سنتان، ويقدم الدعم المادي والتقني والبشري.

مجلس التعاون السويسري

يقدم المجلس الدعم لعمليات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الاحمر. وتغطي مشاريعها كافة الأراضي اللبنانية، وتنفذها بالشراكة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الاحمر.

اوكسفام

تشكل اوضاع النساء في الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في صلب البرامج الانسانية لمنظمة اوكسفام. وقد قامت بمشاريع في لبنان غطت مناطق طرابلس والبقاع والمخيمات والتجمعات الفلسطينية. وتم البدء بتنفيذ هذه المشاريع عام ٢٠١٣، ومدتها ثلاث سنوات، بالشراكة مع PARD, UTOPIA, SDAID ومؤسسة النجدة. واستهدفت هذه المشاريع اللاجئين/ات السوريين والفلسطينيين والجماعات اللبنانية المضيفة، وقدمت الدعم المادي والتقني والبشري.

المجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين

نفذ المجلس عام ٢٠١٥ عددا من المشاريع التي هدفت الى حماية الاطفال والنساء المستضعفين من العنف عبر تعزيز انظمة الحماية وبناء القدرات. وقام المجلس بتأمين المساعدة الطارئة للنازحين/ات السوريين/ات وللجماعات المضيفة، وعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات اللواتي تأثرن بالازمة السورية في منطقة صيدا في جنوب لبنان. كما عمل المجلس على تحسين وتعزيز البيئة للاجئين والجماعات المضيفة، وتعزيز الحماية للاجئين السوريين في شمال لبنان. كذلك قام المجلس بمشروع حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تعزيز عمل الجماعات في الاستجابة

والحد من هذا العنف، كما قدم المجلس الاستجابة الطارئة للجماعات التي تأثرت بالنزاع السوري وما تلاه من تهجير. وشملت هذه المشاريع مناطق الشمال والجنوب، وشمال ووسط البقاع، ونفذت بالتعاون مع التجمع الديمقراطي للنساء اللبنانيات في البقاع، والجمعية الخيرية للنساء في طرابلس، والمنظمة النسوية في عكار. واستهدفت هذه المشاريع الصبيان والفتيات بين عمر ٦ و ١٧ سنة، والمراهقات، والنساء والرجال الذين يقدمون الرعاية للاطفال من الجنسيات اللبنانية والسورية والفلسطينية. وقدمت هذه المشاريع الدعم المادي والتقني والبشري.

مؤسسة AVSI

قدمت المساعدة في عدة مجالات للمعرضين للخطر من النازحين/ات السوريين/ات والجماعات المضيفة في جنوب لبنان عبر مقاربة كلية وشاملة. غطت انشطتها مناطق النبطية ومرجعون وجبل لبنان، ونفذتها بالتعاون مع منظمة سنابل الجنوب، ومراكز التنمية الاجتماعية المحلية، و YMCA, CASS. وتستهدف انشطة المؤسسة الاطفال ومقدمي الرعاية لهم واستفاد من هذه المشاريع خلال سنة ٨٠٠٠ طفل/ة و ٣٠٠٠ مقدم/ة الرعاية، وقدمت الدعم البشري.

الى جانب الانشطة التي قامت بها المنظمات الدولية هذه، قامت مجموعة من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، والدول والسفارات، بتقديم الدعم على انواعه لوزارات ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتها على القيام بانشطتها في هذا المجال. ويعرض الجدول رقم ٤٠ اسماء هذه الجهات.

أسماء الجهات الدولية الداعمة

UNRWA	USAID
UNHCR	Justice sans Frontieres
UNICEF	Danish Refugee Council
UNFPA	AMIDEAST
German Embassy	Heartland Alliance
Ukrainian Embassy	OXFAM
Jordanian Embassy	MEDCO
Moroccan Embassy	Intersos
Norwegian Embassy	

جدول رقم ٤٠:

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني للقيام بانشطتها في هذا المجال

خلاصة المحور

شهد العام ٢٠١٥ زيادة ملموسة في عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال. وقد قامت بمجهود مهم ضمن امكانياتها المحدودة لحماية المرأة اللبنانية وغير اللبنانية من نتائج واثار الاحداث التي تعصف بلبنان والمنطقة. وقد غطت انشطتها، كما انشطة الشركاء الآخرين جميع الانشطة التي نصت عليها خطة العمل الوطنية. الا ان هذا العمل يبقى آنيا ومحدودا بتوفر الدعم كما بعوامل اخرى. وفي حين يمكن اعتبار المعلومات الواردة اعلاه مؤشرا على اندفاع المجتمع المدني لحماية المرأة والفتاة في اوقات النزاعات والحروب، الا ان التدخلات الاساسية لتأمين الحماية للمرأة في هذه الاوضاع مطلوبة من وحدة الحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الجهات الرسمية الوطنية والمحلية. لذا نرى ضرورة العمل الجاد والمكثف لحث المعنيين على اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان تحقيق الاهداف العملاية التي حدتها خطة العمل الهادفة الى تأمين الحماية للمرأة والفتاة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية وضمن اطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، كما العمل على حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه لبنان في هذا المجال.



١٢- مجال النوع الاجتماعي

أولاً: منظمات المجتمع المدني

تشير المقارنة بين نتائج عينة العام ٢٠١٤ وعينة العام ٢٠١٥ لجهة عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النوع الاجتماعي، الى زيادة في هذا العدد من ١٩ منظمة عام ٢٠١٤ الى ٢٤ منظمة عام ٢٠١٥، اي بزيادة في النسبة المئوية من حجم العينة من ٢٩,٢% الى ٣٣,٨%. وقد اعلنت ١٦ من المنظمات العاملة في هذا المجال عن استرشادها بخطة العمل الوطنية، وان بدرجات متفاوتة. فقد استرشدت بها منظمتان بدرجة كبيرة، و ٨ بدرجة متوسطة، و ٦ بدرجة جدّ محدودة.

وأظهر فرز النتائج تنوّع الانشطة التي قامت بها المنظمات العاملة في هذا المجال، كما تطابق معظمها مع التدخلات التي نصّت عليها هذه خطة العمل الوطنية من تدخلات مطلوبة من منظمات المجتمع المدني (راجع/ي الجدول رقم ٤١). فقد عملت ١٦ منظمة على حثّ صنّاع القرار على ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج، كما عملت ٨ منظمات على حثّهم على انشاء وحدات متخصصة بالنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة. واعتمدت في القيام بانشطتها هذه على عدّة وسائل. فقد قامت بعضها بعقد لقاءات مع وزراء (٥ منظمات)، ومع نواب (٤ منظمات)، ومع المكتب الوطني للاستخدام (منظمة واحدة)، ومع مجلس الخدمة المدنية (منظمة واحدة)، ومع مسؤولين في القطاع الخاص (٥ منظمات). كما لجأت ٦ منها الى اسلوب توقيع العرائض للمطالبة بهذا الادماج.

كذلك، قام عدد منها بانشطة للمطالبة بضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف في القطاع العام (٨ منظمات)، وفي القطاع الخاص (١٣ منظمة)، كما طالب عدد منها بضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التمثيل على الصعيد المحلي (١٤ منظمة)، وعلى الصعيد الوطني (١٤ منظمة)، وعلى الصعيد الدبلوماسي (٥ منظمات).

- تظهير دور نقاط الإرتكاز ومهامها في الإدارات والمؤسسات العامة
- تشجيع إنشاء وحدات مختصة بالنوع الاجتماعي في الإدارات والمؤسسات العامة
- متابعة دورية للإنجازات التي يتمّ تحقيقها من قبل نقاط الإرتكاز في مواقع عملهم

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- وضع آلية تنسيق بين الهيئة ونقاط الإرتكاز في الوزارات من جهة وبين مختلف نقاط الإرتكاز من جهة أخرى
- تمثين شبكة نقاط الإرتكاز في علاقاتها مع بعضها ومع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة من خلال لقاءات دورية وتبادل خبرات وتجارب ومعلومات

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسسية

- تنظيم لقاءات دورية مع مسؤولي الإدارات العامة والوزارات تتناول كيفية إدماج بُعد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والأنشطة
- تدريب مستمرّ لنقاط الإرتكاز وفق احتياجاتهم وطبيعة تدخلهم في الإدارات التي يعملون فيها

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والأبحاث

- تخصيص منح جامعية لإجراء دراسات جنديرية في مختلف المجالات
- وضع قاعدة معلومات مبنية على النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات

فالي اي درجة تطابق عمل الشركاء مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية؟ وهل حصل تقدم في هذا المجال خلال العام ٢٠١٥؟

حددت خطة العمل في مجال النوع الاجتماعي هدفها الاستراتيجي « بادماج بُعد النوع الاجتماعي في كل الميادين». وفي سبيل تحقيق هذا نصّت الخطة على الاهداف العملاية التالية:

- تعميم مفهوم النوع الاجتماعي على مختلف القطاعات وعلى مستوى الإدارات والمؤسسات العامة؛
- تعميم مفهوم النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الخاصة؛
- مأسسة عمل نقاط الارتكاز في الإدارات والمؤسسات العامة؛
- التشبيك والتنسيق بين مختلف افراد نقاط الارتكاز؛
- تعزيز معرفة مسؤولي الإدارات العامة والوزارات ونقاط الارتكاز بمفهوم النوع الاجتماعي وطريقة ادماجه في انشطتهم؛
- اجراء دراسات وابحاث جنديرية تسمح بمعرفة واقع النوع الاجتماعي في لبنان.

ونصّت خطة العمل على مجموعة من التدخلات المطلوبة موزعة على اربع مستويات وهي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والقوانين والتشريعات

- وضع موازنات تراعي مفهوم النوع الاجتماعي في الإدارات والمؤسسات العامة
- تضمين مفهوم النوع الاجتماعي في المباريات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية
- ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في برامج التدريب والتأهيل التي تجريها الإدارات والمؤسسات الرسمية
- اجراء تحليل جنديري لعدد من المؤسسات (عامة وخاصة) والبناء على هذه التجربة بهدف تعميمها
- تشجيع المؤسسات الخاصة على اعتماد مفهوم النوع الاجتماعي في برامجها وأنشطتها
- توضيح دور نقاط الإرتكاز وتوصيف مهامهم

% من العينة النشطة في المجال		عدد المنظمات		نوع النشاط
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
٦٦,٧%	٦٣,٢%	١٦	١٢	حث صنّاع القرار على ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج
٣٣,٣%	٢٦,٣%	٨	٥	حث صنّاع القرار على انشاء وحدات متخصصة بالنوع الاجتماعي في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة
٣٣,٣%	٣٦,٨%	٨	٧	أنشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف في القطاع العام
٥٤,٢%	٤٧,٤%	١٣	٩	أنشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف في القطاع الخاص
٥٨,٣%	٦٨,٤%	١٤	١٣	انشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف على الصعيد المحلي
٥٨,٣%	٤٢,١%	١٤	٨	انشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف على الصعيد الوطني
٢٠,٨%	٥,٣%	٥	١	انشطة لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص التوظيف على الصعيد الدبلوماسي
٧٠,٨%	٧٨,٩%	١٧	١٥	انشطة تثقيفية حول اهمية ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج
٢٩,٢%	٥٢,٦%	٧	١٠	دورات تدريب على كيفية تطبيق مقاربات النوع الاجتماعي
٧٠,٨%	٧٨,٩%	١٧	١٥	أنشطة للتوعية على محتوى الوثائق والشرع الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والنوع الاجتماعي
٨,٣%	٣١,٦%	٢	٦	المطالبة بادراج مواد حول النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في مناهج التدريس
٢٠,٨%	٥٢,٦%	٥	١٠	التواصل مع كليات ومعاهد التعليم العالي لحثهم على تشجيع طلاب وطالبات الدراسات العليا على اجراء دراسات جنديرية في مختلف المجالات
٤,٢%	٥,٣%	١	١	التواصل مع المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية لحثهم على ادراج مواضيع تتناول النوع الاجتماعي في برامج التدريب والتأهيل التي يخضع لها الموظفين/ات في الوزارات والادارات الرسمية
٢٠,٨%	٣٦,٨%	٥	٧	جمع معلومات احصائية عائدة للنوع الاجتماعي عبر دراسات او ابحاث ميدانية

جدول رقم ٤١:

توزع منظمات المجتمع المدني على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال النوع الاجتماعي

كذلك، قامت ٧ منظمات بدورات تدريب على كيفية اعتماد مقاربات تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في رسم السياسات والخطط الاجتماعية. وقد نظمت هذه الدورات ٣ منظمات للمؤسسات الرسمية، ومنظمة لمؤسسات القطاع الخاص، ومنظمتان لمؤسسات تربوية، و ٤ منظمات لجمعيات غير حكومية، ومنظمة واحدة لاجزاب سياسية. وشملت ٦ منظمات الاناث فقط في انشطتها في حين شملت أنشطة منظمة واحدة فقط الاناث والذكور. وتجاوز عدد المستفيدين/ات من أنشطة كل من هذه المنظمات ٦٠ مستفيداً.

بالاضافة الى الأنشطة هذه، قامت ٩ منظمات بدراسات وابحاث حول مواضيع ذات علاقة بالنوع الاجتماعي، ونشرت ٥ منها الدراسات التي أجرتها لكنها لم تعلن عن عنوان الدراسة او تاريخ نشرها .

وبهدف ضمان توعية وتثقيف الجيل الصاعد حول مفاهيم النوع الاجتماعي، قامت منظمتان بانشطة للمطالبة بادراج مواد حول النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في مناهج التدريس المدرسية. بالاضافة الى هذه المطالبة، تواصلت ٥ منظمات مع كليات ومعاهد التعليم العالي لحثهم على تشجيع طلاب وطالبات الدراسات العليا على القيام بدراسات وابحاث حول النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، كما تواصلت منظمة واحدة مع المسؤولين في مجلس الخدمة المدنية لحثهم على ادراج مواضيع تتناول النوع الاجتماعي في برامج التدريب والتأهيل التي يخضع لها الموظفين/ات في الوزارات والادارات الرسمية. كذلك، قامت ٣ منظمات بانشطة للمطالبة بازالة الصور النمطية للمرأة من الكتب المدرسية، و٦ منها طالبت بازالتها من الاعلام والاعلان.

وعلى صعيد التوعية والتثقيف، قامت ١٧ منظمة بانشطة تثقيفية حول ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج. وقد أُقيمت هذه الأنشطة في مناطق ريفية (١٠ منظمات)، وفي المدن (١٠ منظمات). وفي حين شملت أنشطة ١٥ منظمة منها الاناث فقط، لم تستهدف اي منها الاناث والذكور. وتجاوز عدد المستفيدات/ين من أنشطة كل من ٩ منظمات ٧٠ مستفيداً. كذلك، قامت ١٧ منظمة بانشطة للتوعية على محتوى الوثائق والشرع الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، فأقامت ١٣ منها انشطتها هذه في مناطق ريفية، و١٣ منظمة في المدن، وشملت بعض أنشطة التوعية هذه الاناث فقط (١٥ منظمة)، والاناث والذكور (منظماتان)، وتراوح عدد المستفيدات/ين من أنشطة التوعية التي قامت بها ١٣ منظمة حول هذا الموضوع بين ٥٠ و ٧٠ مستفيداً.

وقد نفذت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥ ورشة عمل تدريبية لنقاط ارتكاز النوع الاجتماعي ولـموظفين /ات في الوزارات والادارات الرسمية حول كيفية استخدام وسائل وتقنيات الاعلام الاجتماعي للتـحفيز وكسب التأييد.

كذلك، شارك اعضاء شبكة النوع الاجتماعي في ورشة عمل حول مفاهيم النوع الاجتماعي ووسائل دمجـه في السياسات والبرامج، وذلك في اطار البرنامج الذي تنفذه الهيئة الوطنية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الاوربي في لبنان تحت عنوان «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لبنان».

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

تظهر الاجابات الواردة من بعض الوزارات والمؤسسات العامة عدم قيامها بأي عمل مباشر في هذا المجال، في حين وردت في اجابات بعضها الاخر معلومات تشير الى عمل جاد فيه. ويتجلى هذا بـخاصة في المشاريع والانشطة والشراكات التي قامت بها المديرية العامة لقوى الامن الداخلي في وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة والمركز التربوي للبحوث والامناء، والتي ورد ذكرها بالتفصيل في المحاور السابقة. ونذكر على سبيل المثال عمل المركز التربوي على توعية موظفيه على مفاهيم ومقاربات النوع الاجتماعي وتدريبهم/ن على كيفية ادماج النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع المركز من جهة، وتعاونـه مع وزارة التربية والتعليم العالي على ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية وتدريب الجهاز التعليمي في المدارس على كيفية اصال هذه المفاهيم الى الطلاب عبر انشطتهم الصفية واللاصفية من جهة اخرى. كذلك نذكر بما تقوم به المديرية العامة لقوى الامن الداخلي في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، والذي تم تفصيله في محور مناهضة العنف.

رابعاً: المنظمات الدولية

اعلنت جميع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي شملتها العينة ان ادماج النوع الاجتماعي جزء اساسي في سياساتها وبرامجها ومشاريعها داخل المنظمة وخارجها. وبالتالي تحتوي جميع البرامج والمشاريع التي تقوم بها في لبنان وغيره من البلدان على عنصر الادماج هذا.

كذلك، قامت ٥ منظمات بجمع معلومات احصائية عائدة للنوع الاجتماعي عبر دراسات او ابحاث ميدانية اجرتها. ويلفتنا في هذه النتائج عدم قيام اية منظمة بارسال هذه المعلومات الاحصائية الى المديرية العامة للاحصاء المركزي، او الى الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، او الى الوزارات المعنية بهذه الاحصاءات. لكن قامت ٥ منظمات بارسال هذه المعلومات الى منظمات مجتمع مدني اخرى عاملة في المجال المعني.

وفي معرض قيامها بعملها، عملت ٩ منظمات على التعاون والتنسيق مع وزارات ومؤسسات عامة هي وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التنمية والاصلاح الاداري، ووزاري الخارجية والداخلية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزاري العمل والعدل، ومجلس النواب، كما نسقت ١٠ منظمات مع لائحة طويلة من المنظمات غير الحكومية الاخرى، و٩ منظمات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وتلقت ١٤ منظمة دعماً للقيام بانشطتها في هذا المجال، فاستفادت ١٢ منظمة من دعم مادي، ومنظمتان من دعم تقني، ومنظمتان من دعم بشري. وتوزعت مصادر الدعم على المنظمات الدولية الحكومية (منظمة واحدة)، والمنظمات الدولية غير الحكومية (١٠ منظمات)، ومن سفارات (٥ منظمات)، ومن وزارات (منظمة واحدة)، ومن قطاع خاص (منظمة واحدة)، ومن مساهمات فردية (منظمة واحدة).

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تظهر المراجعة للتقرير السنوي عن اعمال وانجازات الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٥ أن معظم أنشطتها هدفت الى تعزيز امكانية ادماج النوع الاجتماعي في القوانين والسياسات والبرامج. ويأتي في طليعة هذه الانشطة عمل الهيئة على تطوير قدرات اعضاء شبكة النوع الاجتماعي.

مكتب المفوضية العليا للاجئين

تؤطر «سياسة مكتب المفوضية العليا للاجئين المتعلقة بالسن والنوع الاجتماعي والتنوع» (AGD) جميع عمليات المكتب في انحاء العالم. تهدف هذه السياسة الى التأكد من ان جميع انواع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهجرين داخل بلدانهم، والاشخاص دون جنسية والعائدين يتمتعون بحقوقهم على قدم المساواة وقادرون على المشاركة في عمليات صنع القرار ذات الصلة. تحدد هذه السياسة تفاصيل «مقاربة السن والنوع الاجتماعي والتنوع» (AGD approach) التي تنطلق من الاقرار بتمييز كل شخص وبأن الاختلاف بين الناس، اكان واقعا او مفترضاً، يلعب دوراً مهماً في تحديد الفرص المتاحة للفرد، كما في تحديد قدراته، وحاجاته، وامكانية تعرضه للاخطار. ويساعد التحليل استناداً الى هذه المقاربة مكتب المفوضية على فهم افضل لمخاطر الحماية المتعددة الوجة، وحاجات المساعدة، والقدرات المتوفرة لدى الافراد والجماعات للتعاطي معها بفعالية. وينطوي هذا التعاطي على تعزيز المساواة في الفرص، واعتماد الاجراءات اللازمة لمناهضة عدم المساواة والتمييز. والمطلوب من جميع العاملين/ات في مكتب المفوضية ان يتقنوا هذه المقاربة ويدمجوها في عملهم/ن وفي جميع مراحل العمليات. ومن الامثلة على المؤشرات التي تعتمد عليها هذه المقاربة في اولوياتها الاستراتيجية العالمية مؤشر « النسبة المئوية للنساء في الهياكل القيادية/الادارية». وقد اعلن ٥٣٪ من ال ٦٧ حالة من حالات اللاجئين والمهجرين داخلها عن تحقيق زيادة في النسبة المئوية للمشاركة النسائية.

وفي ما يتعلق بتطبيق هذه المقاربة في البرامج التي ينفذها مكتب المفوضية في لبنان، قام المكتب بعدة مبادرات لتعزيز المشاركة النسائية نجم عنها الوصول الى نسبة ٣٥٪ على هذا المؤشر بنهاية العام ٢٠١٥. وتضمن هذا تسجيل اكثر من ٥٠٪

نساء من اجمالي عدد متطوعي التواصل، وضمان المشاركة النسائية في لجان المخيمات. وتعتمد هذه المقاربة في جميع العمليات ومع كل الشركاء. واستهدفت برامج المكتب للاجئين/ات والجماعات المضيفة، وتمتد لفترات غير محددة، وتقدم الدعم التقني.

صندوق الامم المتحدة الانمائي

يعمل الصندوق على زيادة المشاركة النسائية في السياسة وعلى تعزيز قدرات النساء على المعايير اللازمة لتحسين مشاركة النساء في الانتخابات.

الاونيسكو

قامت المنظمة بتدريب موظفيها على مواضيع المساواة الجندرية وادمج النوع الاجتماعي. غطى المشروع العالم العربي، ونفذ بالشراكة مع المركز الرئيسي للمنظمة واستهدف اختصاصي/ات البرامج والموظفين/ات الاداريين/ات. استفاد منه ٣٠ موظف/ة. مدته سنة وقدم الدعم المادي والتقني والبشري.

برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

نفذ البرنامج مشروع تعزيز الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في البقاع والجنوب وجبل لبنان للاستجابة لحاجات اللاجئين والجماعات المضيفة. مدة المشروع ٦ اشهر وقدم الدعم التقني والمادي وغطى منطقة البقاع، ونفذ بالشراكة مع منظمة اليونيسف واتحاد بلديات السهل (بلديتي المنارة والمنصورة)، واتحاد بلديات البحيرة (بلديتي جب جنين ومشغرة)، واتحاد بلديات البقاع الاوسط (بلديتي مكسي وبوارج). هدف هذا المشروع الى انشاء لجان تنمية محلية تتضمن نساء داخل

البلديات هذه ليقوموا بوضع خطط عمل استراتيجية لقراهم. استفاد من المشروع ٦ بلديات، مدته ٦ اشهر وقدم الدعم المادي والتقني.

المؤسسة الوطنية للديمقراطية

اعلنت المؤسسة حرصها خلال العام ٢٠١٥ على ان تشكل النساء ما لا يقل عن ٥٠٪ من اجمالي المشاركين في اي من المشاريع والانشطة التي تنفذها .

الى جانب عمل الجهات المذكورة اعلاه، قامت مجموعة من المنظمات الدولية، من حكومية وغير حكومية ، ودول وسفارات الواردة اسماءها في الجدول رقم ٤٢ بتقديم الدعم على انواعه للشركاء المحليين العاملين في هذا المجال.

الجهات الدولية الداعمة

UNRWA	MEDCO
EUROPEAN UNION	SI
Netherlands	KVINNA TILL KVINNA
US Department of State	DANINA AND UNVTFVT
Cherie Blaire Foundation	INTERSOS
Catholic Relief Services	Oxfam
International Rescue Committee	WLP
British Council	Euro-Med Women Initiative

جدول رقم ٤٢:

لائحة باسماء الجهات الدولية التي قدمت الدعم للشركاء المحليين العاملين في مجال النوع الاجتماعي

خلاصة المحور

تظهر المراجعة للمعلومات اعلاه ومقارنتها مع التدخلات المطلوبة في هذا المجال، قيام الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية بالعديد من الأنشطة التي تتطابق مع ما تنصّ عليه من تدخلات وانشطة، خاصة في مجالات التثقيف والتوعية والمطالبة بادماج النوع الاجتماعي في عمل مختلف الجهات المستهدفة. الا اننا نجد ان بعض التدخلات لم تلق الاهتمام المطلوب، او تمّت مقاربتها على الصعيد النظري فقط. ومن التدخلات التي لم تلق الاهتمام المطلوب توضيح دور نقاط الإرتكاز وتوصيف مهامهم، وتظهير دور نقاط الإرتكاز ومهامها في الإدارات والمؤسسات العامة، وتشجيع إنشاء وحدات مختصة بالنوع الاجتماعي في الإدارات والمؤسسات العامة، والمتابعة الدورية للإنجازات التي يتمّ تحقيقها من قبل نقاط الإرتكاز في مواقع عملهم. وما أن المشكلة تكمن اساسا في العمومية التي تمت بها مقاربة صلاحيات هذه النقاط، وعدم توفر التدريب اللازم لها على كيفية ادماج الجندر في مختلف القطاعات، نعيد التشديد على ضرورة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالعمل على وضع نصّ يحدد المهام بدقة، وينص على الآليات اللازمة لضمان تمكين هذه النقاط من القيام بدورها بفعالية وعرضه على مجلس الوزراء لقراره. كذلك، نرى من الضروري أن تعمل الهيئة بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين على تأمين التدريب القطاعي لكل من النقاط الجندرية، والحث على انشاء وحدات جندرية يرأسها صاحب/ة اختصاص في مجال النوع الاجتماعي. بالاضافة الى هذا يجب تكثيف العمل على حثّ المعنيين على أخذ موضوع النوع الاجتماعي بجدية في صياغة القوانين ووضع الموازنة وتأمين الموارد اللازمة لهذا الادمج.

القسم الرابع : المقترحات والخاتمة

أهمية توسيع اطار عينة الوزارات والمؤسسات العامة لتشمل المديرية العامة للاحصاء المركزي، ومجلس الانماء والاعمار، ورئاسة مجلس الوزراء، وامانة سر مجلس النواب، ووزارة العدل، بالإضافة الى بعض البلديات أو اتحادات البلديات في المناطق، ونضيف اليها وزارة الدولة لشؤون المرأة التي تمّ استحداثها مؤخراً. ويكتسب هذا الاقتراح اليوم أهمية أكبر في ضوء ما تضمنته خطة العمل الوطنية التي تمّ وضعها للعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ من تحديد دور فاعل لمعظم هذه الوزارات والمؤسسات العامة في تنفيذ هذه الخطة. وفي هذا الاطار، نلفت نظر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان الى ضرورة مراجعة الاستثمارات الالكترونية لضمان تغطيتها لكل ما نصّت عليه خطة العمل الجديدة من تدخلات.

• وفي ضوء الاجابات الواردة من الوزارات والمؤسسات العامة وما ظهر من نقاط ضعف فيها، والتي تمّ عرضها في مقدمة هذا التقرير، نترح ان تكثف الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بحكم موقعها وعلاقتها بعمل نقاط الارتكاز الجندري في الوزارات والمؤسسات العامة، عملها على تمكين وبناء قدرات هذه النقاط في الوصول الى كامل المعلومات حول ما تقوم به هذه المؤسسات في مجال المرأة وادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج العائدة للوزارة او المؤسسة العامة.

وفي هذا الاطار نعيد التقدم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالاقترحات التالية:

- قيام الهيئة بالتواصل مع الوزراء والمدراء العامين في الوزارات المختلفة وحثهم على تعميم قرار تعيين نقاط الارتكاز الجندري على مختلف

على مستوى جمع المعلومات، وادخالها، وفرزها

• شهدت عملية جمع المعلومات من مختلف الافرقاء المعنيين تقدماً ملموساً عن السنتين السابقتين. فعلى صعيد التجاوب مع طلب تعبئة الاستمارة، ارتفع حجم عينات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بما يقارب الضعف، وشهدت عينة المنظمات الدولية لعام ٢٠١٥ ارتفاعاً في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي استجابت لطلب تعبئة الاستمارة بالمقارنة مع السنتين الماضيتين. اما على صعيد نوعية المعلومات الواردة في الاجابات فقد تميزت بالدقة وبتفصيل حيث كان التفصيل مطلوباً بشكل لم نلمسه سابقاً بهذه الدرجة مما يعكس الجدية والتزام الاطراف المعنية بتقديم المعلومات المطلوبة.

• بالإضافة الى هذا، وتجاوباً مع الاقتراح الذي تقدمنا به في كل من التقريرين السابقين حول أهمية ادخال بعض المنظمات غير اللبنانية الناشطة في مجال المرأة (كالمنظمات الفلسطينية) في العينة المستطلعة، قام فريق العمل في الهيئة بتوجيه الاستثمارات الى عدد من هذه المنظمات واستجاب منها ما لا يقل عن ٤ منظمات شملتها العينة هذا العام. وبهذا تأمنت الى حدّ ما تمثيلية العينة لكافة المنظمات العاملة على قضايا المرأة في لبنان، خاصة وان الاستراتيجية الوطنية، والتي تهدف خطة العمل الوطنية الى تحقيق الأهداف التي نصّت عليها، تحمل عنوان «الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان» وليس «للمرأة اللبنانية» حصراً.

• كذلك، وفي ضوء ما ورد في خطة العمل الوطنية حول دور بعض المؤسسات العامة في تنفيذ الخطة، او كونها مصدراً للمعلومات حول بعض المؤشرات، نعيد الاقتراح السابق حول

استناداً الى ما ورد اعلاه من عرض وتحليل للمعلومات التي تم استقاؤها من فرز نتائج الاستثمارات التي وجهتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الى عينة شملت ٧١ منظمة مجتمع مدني، و٨ وزارات، و٢٤ منظمة دولية، حكومية وغير حكومية، من ضمنهم المنظمات الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا النوع الاجتماعي في الامم المتحدة، ومن التقرير السنوي للعام ٢٠١٥ حول عمل وانجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وعدد من اللقاءات التشاورية التي عقدت معها،

واستناداً الى مقارنة المعلومات اعلاه بما قام به الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي، والتي نعتبرها معياراً، أو قاعدة معلومات اساسية، يمكن الانطلاق منها لتحديد مدى التقدم في تنفيذ هذه الخطة،

واستناداً الى الزيادة في حجم العينات المستطلعة في اطار التحضير لاعداد هذا التقرير، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في رفع مستوى تمثيل هذه العينات للانشطة والتدخلات التي قام بها الشركاء المعنيون بتنفيذ خطة العمل الوطنية، وبالتالي إضفاء الموضوعية على ما سيتمّ تقديمه من مقترحات، كما تأكيد أهمية اعادة التذكير بمقترحات وردت في التقريرين السابقين،

نتقدم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وشركائها في تنفيذ خطة العمل الوطنية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان بالملاحظات والمقترحات الختامية التالية الهادفة الى زيادة وتفعيل قدرتها على اجراء تقييم علمي ومنهجي لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية الحالية او اية خطة مستقبلية والسير قدماً في تحقيق اهدافها الاستراتيجية .

المنظمات التي شاركت في عينة ٢٠١٣، لا بدّ من التساؤل حول الاسباب الفاعلة في تحديد اولويات العمل لدى منظمات المجتمع المدني. فهل هي مرتبطة بتوفر الاهتمام والدعم للعمل بهذا المجال، كما تشير خلاصات بعض المحاور اعلاه التي اظهرت قلة عدد الجهات الداعمة للعمل في مجال ما (كمجال الثقافة والاعلام مثلا الذي حلّ آخرًا في عدد المنظمات الناشطة فيه)، او تركيز اهتمامها فيه بما يتعلق بالنازحين واللاجئين (كمجال البيئة) ام هي نتيجة تحديد المنظمة لما تراه مهما؟ ومما يزيد في اهمية هذا التساؤل هو التراجع، او اقله الثبات، في النسب المئوية لعدد المنظمات الناشطة في مجال التشريع ومجال البيئة والمجال السياسي ومواقع صنع القرار رغم اقتراب موعد الانتخابات المحلية والنيابية وتجديد مجلس النواب لذاته، والدعوة الى تعديل قانون الانتخابات النيابية، وتفاعل قضية النفائات خلال ٢٠١٤ و٢٠١٥ الخ... وهنا نقترح على منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال قضايا المرأة ان لا تسمح للاوضاع السياسية من شلل او تراخ برلماني او حكومي بالحدّ من حماسها للعمل، وان لا تحصر نشاطها في هكذا اوقات بمجرد الدفع بمطالبها، بل ان تعمل على محاسبة المسؤولين عن اي تأخير في القيام بمهامهم.

بالاضافة الى هذا نعيد التشديد على الملاحظات والاقتراحات التي سبق واوردناها في التقرير السابق وهي:

- نقترح ان تقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ببناء وتعزيز شبكة علاقات وثيقة مع مختلف الجهات الداعمة، وبخاصة المنظمات الدولية والسفارات، لضمان تبادل المعلومات والازاء بطريقة منهجية وسليمة. وهذا كفيل بتعزيز دور الهيئة كاحدى المرجعيات المهمة عند قيام هذه الجهات المانحة بتحديد اولويات عملها في مجال حقوق المرأة في لبنان.

ويمكن جمع هذه المعلومات اما عبر استمارات او عبر حلقات نقاش مركّزة (Focus groups).

← على مستوى خطة العمل الوطنية

تجاوبت الهيئة الوطنية لدى وضعها لخطة العمل الوطنية ٢٠١٧-٢٠١٩ مع غالبية المقترحات التي تقدمنا بها في التقريرين السابقين. وجاءت المشاركة الجديدة والفاعلة من قبل جميع الافرقاء المعنيين في ابداء الملاحظات وتقديم المقترحات القيمة لضمان شمولية هذه الخطة لكل ما هو مطلوب تنفيذه وتحديد السبل الافعل لضمان حسن التنفيذ، وأخذ الهيئة لجميع هذه الاقتراحات بعين الاعتبار وادماجها جميعا، ودون اي استثناءات، في خطة العمل، لتؤكد على النية الجادة في التعاون والعمل الدؤوب لضمان تحقيق الاهداف التي نصّت عليها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١-٢٠٢١. ونأمل ان تشهد السنوات الثلاث المقبلة استمرارا وتعزيزا لهذا التعاون الوثيق الذي يشكل الضمانة الاساسية لفعالية الجهود المبذولة في هذا المجال خاصة اذا توحدت المطالب والرسائل في جهود المناصرة.

← على مستوى الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية

تظهر نتائج استطلاع العام ٢٠١٥ التي وردت في متن هذا التقرير، ومقارنتها مع نتائج العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ تطابقا واضحا بين عمل منظمات المجتمع المدني والتدخلات التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية في جميع المجالات. كذلك اظهرت هذه المقارنة تراجعا ملموسا في عدد المنظمات الناشطة في بعض المجالات (البيئة، والثقافة والاعلام، والمجال التشريعي والقانوني، ومجال مكافحة الفقر لدى النساء، ومجال النوع الاجتماعي) وارتفاعها في اخرى، مع ازدياد مطّرد في عدد المنظمات الناشطة في المجال التربوي. واذ لا يمكن تفسير هذا بالاستناد الى الزيادة في حجم العينة خاصة وان العينات الثلاث، رغم اختلاف احجامها، قد شملت

المديريات والمصالح في المؤسسات التابعة لهم/ن، خاصة بعد ان اظهر التقرير عدم قيام اي من هذه الوزارات او المؤسسات بتعميم قرار التعيين هذا، كما عدم تعميمهم للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل العائدة لها،

- العمل على تضمين التدريبات التي تؤمنها الهيئة الوطنية لهذه النقاط تدريباً تطبيقياً على كيفية ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج مع التشديد على التدريب القطاعي في هذا المجال،
- العمل مع باقي الشركاء على حث المسؤولين على استحداث منصب خبير/ة في ادماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في كل من الوزارات والمؤسسات العامة، يترأس/ تترأس خلية جندرية تضم مندوبين/ات عن كل من المديريات والمصالح في الوزارة المعنية
- قيام الهيئة الوطنية بالعمل على مأسسة التعاون بين نقاط الارتكاز الجندرية في مختلف الوزارات من جهة، وبينها وبين الهيئة من جهة ثانية، بهدف تبادل الخبرات ورفع مستوى التعاون بينها لزيادة فعاليتها في قيامها بعملها في خدمة الاهداف المرجوة.

بالاضافة الى هذا، وبهدف الاحاطة باكبر قدر من المعلومات عن كل ما يمكن ان يصب في خدمة تنفيذ خطة العمل الوطنية، نعيد اقتراح العمل على ايجاد وسيلة لجمع المعلومات النوعية من:

- القطاع الخاص حول اي سياسات او برامج او أنشطة يمكن ادراجها تحت اي من المحاور الاثني عشر الواردة في الخطة (مثلا من قطاع المصارف حول تعديل نظام داخلي لضمان المساواة، دعم ورعاية أنشطة، مطالبة بتبني او تعديل قوانين او سياسات الخ...);
- المؤسسات الاعلامية على انواعها.

ان الشركاء المعنيين ملتزمين بالعمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية والعملائية التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية، وان عملية التنفيذ سائرة على الطريق الصحيح. وتبقى العقبات الالهة محدودة الموارد من جهة وغياب الارادة السياسية من جهة اخرى. لذا يجب الاستمرار في تكثيف الجهود والانشطة الهادفة الى كسب التأييد على جميع الصعد والمستويات الى جانب العمل الدؤوب الذي يقوم به الشركاء حاليا.

- نقترح على الجهات الدولية الداعمة لقضايا المرأة في لبنان ان تعمل على احقاق تنسيق وتكامل اكبر في تقديمها للدعم على انواعه لتجنب هدر الوقت والجهد والمال وضمان تخصيص الموارد حيث الحاجة ماسة لها، كما نتمنى عليها ان لا يؤدي اهتمامها بقضايا النازحين/ات، على ضرورته وأهميته، الى تناقص الدعم لمعالجة المشاكل الملحة التي تواجه المرأة اللبنانية حصراً.

- وإذ اعادت النتائج الواردة من الوزارات اعلاه التأكيد على مكانم الضعف والثغرات المعروفة في عمل الادارات اللبنانية، كما على غياب الارادة السياسية بمقاربة موضوع ادماج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج، نرى من المجدي أن يشمل التدريب المقترح اعلاه لنقاط الارتكاز الجندري أكبر عدد ممكن من الموظفين/ات في الاجهزة الرسمية للدولة الذين يساهمون بشكل أو بآخر في رسم السياسات والخطط وتحضير الموازنة.

- في ضوء إعادة تأكيد التقرير الحالي على ما ورد في التقريرين السابقين حول استعداد القطاع الخاص للعب دور في احقاق المساواة الجندرية على مختلف الصعد، نقترح ان تقوم الهيئة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بتكثيف التواصل مع هذا القطاع، وعلى كامل الاراضي اللبنانية، لحثه على لعب دور فاعل في عملية النهوض بالمرأة واحقاق المساواة الجندرية.

- استنادا الى تحليل ومقارنة نتائج السنوات الثلاث والوعي للضوابط التي تحد من عمل الهيئة الوطنية، نقترح العمل على تأمين الدعم المادي والتقني والجهاز البشري اللازم لها لكي تستطيع الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها.

باختصار، اثبتت هذه الدراسة لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية في عامها الثالث

ملحق رقم 1: منظمات المجتمع المدني، الجامعات، مراكز الدراسات والنقابات التي شملتها العينة

Women's International League for Peace and Freedom (WILPF)	مركز الموارد للمساواة بين الجنسين - أبعاد
Lebanese League for Women in Business	المجلس النسائي اللبناني
الجمعية التعاونية لدعم تمكين المرأة في الغازية وجوارها	المكتب النسائي الائمائي- كفرديان
نقابة القابات القانونية في لبنان	Lebanese Center for Human Rights (CLDH)
جمعية العزم والسعادة الاجتماعية	Lebanese Association to Prevent Corruption
Jinishian Memorial Program in Lebanon	جمعية النجدة الاجتماعية
جمعية بيت المرأة الجنوبي	Palestinian Human rights Organization
جمعية إيماء القدرات في الريف (ADR)	جمعية اللبنانيات الجامعيات
Fe-Male جمعية	مؤسسة انسان
الجمعية اللبنانية للنساء الانسانيات	جمعية الاتحاد النسائي التقدمي في لبنان
الجمعية النسائية لتطوير المرأة - ورد	الملتقى النسائي العربي الأفريقي
جمعية الرابطة النسائية الخيرية في لبنان الشمالي	تجمع النهضة النسائية
الاتحاد الوطني للجمعية المسيحية للشابات في لبنان	رابطة سيدات دير الاحمر
مؤسسات الامام الصدر	رابطة المرأة العاملة في لبنان
جمعية شباب البلد	جمعية الشابات المسلمات
مبادرات وقرارات	مؤسسة رينه معوض
حركة مناهضة العنصرية	لجنة حقوق المرأة اللبنانية
PRODES	World Vision -Lebanon
Caritas Lebanon Migrants Center	الجامعة العربية المفتوحة
ALEF -Act for Human Rights	KIP Project - AUB
مؤسسة تمكين المرأة	USJ - women's rights club
الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة	الجامعة الانطونية
مؤسسة الشهيد أبو جهاد الوزير	مؤسسة الصفدي
الجمعية اللبنانية - المجموعة	مؤسسة عامل الدولية
جمعية تنظيم الاسرة في لبنان	جمعية كفى عنف واستغلال
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات	جمعية مريم ومرتا
جمعية التوعية والعمل الخيري - المنيه	اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
مؤسسة معروف سعد الثقافية الاجتماعية الخيرية	الحركة الاجتماعية
جمعية سوا للتنمية	جمعية الشبان المسيحية لبنان
التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني	جمعية لبنانيون
جمعية شؤون المرأة اللبنانية	معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
مؤسسة مخزومي	المساعدات الشعبية للاغاثة والتنمية
جمعية أريس	Human Rights Center at Beirut Arab University
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي	جمعية الجهد المشترك
جمعية يدنا - مركز صحة قلب المرأة	المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)
	Solidarity Association for Social and Cultural Development

ملحق رقم ٢: الوزارات والمؤسسات العامة التي شملتها العينة

وزارة الصحة العامة	وزارة التربية والتعليم العالي
وزارة البيئة	وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة الداخلية والبلديات	المركز التربوي للبحوث والإثراء
وزارة الثقافة	وزارة العمل
وزارة الاعلام- الوكالة الوطنية للاعلام	المديرية العامة لقوى الامن الداخلي

الوزارات والمؤسسات العامة التي شملتها العينة

ملحق رقم ٣: المنظمات/ الجهات الدولية التي شملتها العينة

UNSCOL	Konrad Adenauer
UN Women	UNIDO
British Council	UN Habitat
UNDP Leap	Hilfswerk Austria International
AMIDEAST	National Democratic Institute
UNIFIL	ESCWA
FAO	Besme International Group for Humanitarian Assistance
ICD	UNHCR
SFCG	Danish Refugee Council
UNRWA	Oxfam
AVSI	UNFPA
UNESCO	World Health Organization

المنظمات/ الجهات الدولية التي شملتها العينة

شعارات بعض الإدارات الرسمية والمنظمات الدولية ومنظمات ومؤسّسات المجتمع المدني التي شاركت في تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان - التقرير السنوي للعام 2015



اللائحة الكاملة للجهات التي شاركت وساهمت وتعاونت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية برفدها بالمعلومات لإنجاز التقرير السنوي للعام 2015